الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: التاريخ.

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

الحملة الفرنسية على الجزائـــــــــــــــــر واثرها على العلاقات الفرنسية العثمانية 1827-1847

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

تحت إشراف :

أ.د / صالح لميش

من إعداد الطالبة :

بوصلاح عفاف

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	أ.د/مصطفى عبيد		محمد بوضياف	رئيسا
2	أ.د/الصالح لميش		محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	أ.د/عبد العزيز راجعي		محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 / 2025= 1446ه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: التاريخ.

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

الحملة الفرنسية على الجزائـــــــــــــــر واثرها على العلاقات الفرنسية العثمانية 1827-1847

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

تحت إشراف :

أ.د / صالح لميش

من إعداد الطالبة :

بوصلاح عفاف

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	أ.د/مصطفى عبيد		محمد بوضياف	رئيسا
2	أ.د/الصالح لميش		محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	أ.د/عبد العزيز راجعي		محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 / 2025= 1446ه

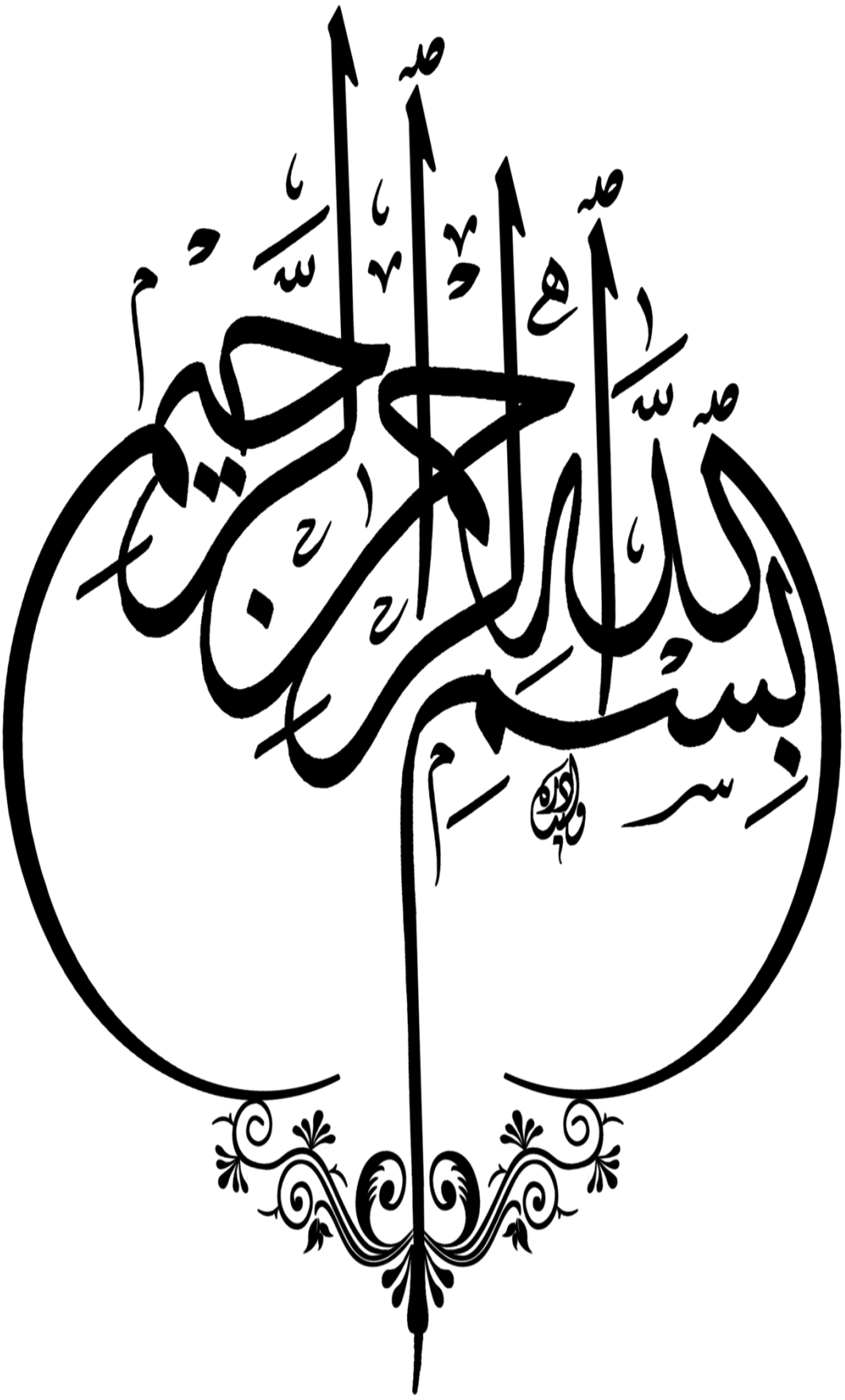
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبتوفيقه تتحقق الغايات،

وبتيسيره تُذلل الصعوبات

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان

لكل من ساندني ووقف إلى جانبي في مشوار إنجاز هذه المذكرة،

من أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وتوجيهاتهم القيّمة،

واخص بالذكر الى المشرف "أ.د/الصالح لميش"،

وإلى زميلاتي وزملائي الذين شاركوني الطريق،

ولا أنسى أن أتوجه بخالص التقدير والعرفان إلى كل من دعمني بصبره ودعائه،

وخاصة أسرتي الصغيرة التي تحملت معي عناء الدراسة والسهر،

فلكم مني أعظم الامتنان وأصدق الدعوات.

إهـــــــــداء

إلى من كان لي عونًا وسندًا،إلى شريك حياتي، ورفيق دربي، وزوجي العزيز،

الذي لم يبخل عليّ بدعمه وتشجيعه، وصبر على انشغالي، وتحمل معي مشقة الطريق

وضغط المسؤوليات،فكان وجوده طاقة دافعة وركيزة ثابتة في كل خطوة خطوتها على

درب العلم،له أهدي هذا العمل، عربون امتنان ومحبة.

إلى فلذات كبدي،إلى أطفالي الأحباء الذين وهبتهم من وقتي وقلبي،

فرأيت في أعينهم الأمل، وفي ابتساماتهم معنى الاستمرار،

أنتم الدافع والهدف، وبكم تزهر الطموحات.

إلى إخوتي وأخواتي،الذين أحاطوني بمحبّتهم، وكانوا لي سندًا في الصعاب،

كلّ كلمة دعم، وكل دعوة صادقة، وكل لحظة تفهّم كانت لي زادًا في هذا المشوار.

وإلى من رحلوا بأجسادهم، وبقيت أرواحهم تحفّني بالدعاء والذكرى،

إلى روحي والديّ الكريمين،اللذين غرسا في قلبي حبّ العلم، وتركاني على طريق الخير،

أترحّم عليهما بكل ما في القلب من وفاء،

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما.

إلى كل من ساندني، ودعمني، ووقف بجانبي ولو بكلمة،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، سائلة المولى أن يجعله خطوة مباركة نحو مستقبل أفضل،

وأن يكون شاهدًا على أن الطموح لا تحدّه الظروف، ولا تُعيقه المسؤوليات.

قائمة الاختصارات:

الرمز	المعنى
1) باللغة العربية:	
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
د ت	دون تاريخ النشر
د د ن	دون دار النشر
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ع	عدد
مج	مجلد
2) باللغة الأجنبية	
P	page

مقدمة

شكّل احتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830م حدثًا مفصليًا في تاريخ شمال إفريقيا والعالم العربي، ليس فقط بسبب ما رافقه من تغيّرات داخلية عميقة مست السيادة الوطنية والمؤسسات السياسية والاجتماعية، وإنما لما حمله من دلالات دولية مرتبطة بتوازنات القوى آنذاك، وبانكفاء الدولة العثمانية عن حماية إيالاتها الغربية، فقد جاءت الحملة الفرنسية على الجزائر في ظل ظروف دولية وإقليمية دقيقة، كانت فيها الجزائر تمر بمرحلة من الضعف والتفكك الداخلي، بينما كانت فرنسا تبحث عن منفذ يعيد لها مجدها الإمبراطوري الذي تآكل بفعل الهزائم الأوروبية، وخاصة بعد سقوط نابليون بونابرت.

لقد مثّلت هذه الحملة العسكرية ذروة التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، التي انتقلت من التعاون الاقتصادي والتجاري إلى العداء الصريح، متأثرة بتراجع دور الجزائر البحري وتكالب القوى الأوروبية عليها، كما أظهرت في الوقت ذاته مدى العجز العسكري الدبلوماسي والسياسي للدولة العثمانية التي لم تستطع منع ضياع إحدى أهم إيالاتها، الأمر الذي أفرز تداعيات واسعة على العلاقات الفرنسية العثمانية لعقود لاحقة.

ولأن هذه الحملة لم تكن مجرد فعل عسكري معزول، بل انبثقت عن تراكمات ومخططات استعمارية طويلة المدى، فإن الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على جذورها العميقة، واستجلاء آثارها المباشرة والبعيدة على الجزائر من جهة، وعلى التوازنات الدولية والعثمانية من جهة أخرى، من خلال تحليل السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سبقتها ورافقتها وتلتها.

1) أسباب اختيار الموضوع:

أ. أسباب ذاتية:

- اهتمامي الشخصي بالمقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الأجنبي، وسعيي لفهم كيف تم التحضير للغزو الفرنسي بطريقة منظمة ومخطط لها منذ عقود.
- رغبتي في تسليط الضوء على الانعكاسات العميقة لهذا الاحتلال، خاصة السياسية

والاقتصادية منها، على المجتمع الجزائري العثماني.

- إيماني بأهمية استرجاع الذاكرة الجماعية للأمة، وإعادة قراءة الأحداث التاريخية بمنظور علمي وتحليلي.

ب. أسباب موضوعية:

- توفر مادة علمية غزيرة حول الحملة الفرنسية من مصادر فرنسية وجزائرية، مما يفتح المجال للتحليل المقارن.
- يمثل هذا الموضوع أساسًا لفهم الحقبة الاستعمارية في الجزائر بأكملها، من خلال التعمق في بدايتها وظروف نشأتها.
- الحاجة الأكاديمية إلى دراسات توثيقية معمقة تدرس الأسباب والنتائج في ضوء السياقات الدولية والإقليمية آنذاك.

2) أهمية الموضوع:

- **تاريخيًا:** يُعدّ احتلال الجزائر سنة 1830 نقطة تحول حاسمة في تاريخ شمال إفريقيا والعالم العربي، كونه يمثل بداية مرحلة استعمارية فرنسية طويلة.
- **سياسيًا:** يوضح هذا الحدث كيف تتقاطع المصالح السياسية الداخلية في فرنسا مع المشاريع الخارجية التوسعية.
- **أكاديميًا:** يساهم البحث في إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية بفهم أعمق لحيثيات الاحتلال، من خلال الاعتماد على مصادر تحليلية وتاريخية دقيقة.
- **تربويًا:** يمكن لهذا الموضوع أن يكون أداة تعليمية مهمة في غرس الروح الوطنية والوعي التاريخي لدى الأجيال الصاعدة.
- **دوليًا:** يعكس العلاقات المتشابكة بين القوى الفرنسية والجزائر في ذلك الزمن، ويبرز الطابع التوسعي للنظام الاستعماري.

3) الإشكالية:

أ. الإشكالية العامة:

ما هي الخلفيات والدوافع الاستارتيجية التي قادت فرنسا لشن الحملة العسكرية على الجزائر سنة 1830، وما مدى تأثير هذا الاحتلال على واقع الدولة الجزائرية، والعلاقات الدولية، وبخاصة العلاقات الفرنسية العثمانية؟؟

ب. الإشكاليات الفرعية:

- ما هي الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟
- ما هي الخلفيات والدوافع الحقيقية وراء الحملة الفرنسية؟
- ما هي النتائج المباشرة للحملة الفرنسية على الدولة الجزائرية والمجتمع؟
- كيف كانت ردود الفعل المحلية والدولية إزاء الحملة الفرنسية على الجزائر؟

4) المنهج المتبع:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج التاريخية والتكاملية:

- **المنهج التاريخي:** لتتبع الوقائع والأحداث من المصادر الزمنية والمعطيات التاريخية.
- **المنهج الوصفي:** لوصف الظروف العامة للجزائر وفرنسا خلال الفترة المدروسة.
- **المنهج التحليلي:** لتحليل الأسباب السياسية والاقتصادية والدينية التي دفعت فرنسا لغزو الجزائر.

5) حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** تمتد هذه الدراسة من سنة 1827، تاريخ بداية التوتر بعد حادثة المروحة، إلى سنة 1830، تاريخ سقوط العاصمة الجزائر.
- **الحدود المكانية:** تتركز الدراسة في مدينة الجزائر، مع الإشارة إلى بعض المناطق المحيطة كسيدي فرج وقلعة مولاي حسن (برج الإمبراطور) ومناطق المواجهات العسكرية.

6) خطة البحث:

جاء هذا البحث ضمن خطة علمية متكاملة ومتسلسلة، تبدأ بمقدمة تضمّنت عرضًا عامًا لموضوع الحملة الفرنسية على الجزائر، من خلال إبراز أهمية الحدث وظروفه وسياقاته التاريخية، مع تحديد الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية التي طُرحت حول أسبابه ونتائجه، إضافة إلى تحديد دوافع اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وحدوده الزمانية والمكانية، والمنهجية المعتمدة في الدراسة.

تبع هذه المقدمة فصل تمهيدي خُصص لدراسة الواقع العام في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، حيث تناول فترة نهاية الحكم العثماني بالجزائر، والتعرف على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري, ثم تم التطرق للعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة, بهدف فهم الوضع الداخلي الذي كانت عليه الإيالة الجزائرية، وما إذا كانت العوامل الذاتية قد ساهمت في تسهيل الاحتلال الفرنسي.

ثم تناولنا في الفصل الأول الحملة الفرنسية على الجزائر من حيث خلفياتها ومبرراتها الظاهرة والخفية، فقد تم التطرق إلى الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية، مع التركيز على حادثة المروحة كذريعة مباشرة، كما تم استعراض تسلسل الحملة ميدانيًا، من الحصار البحري إلى إنزال سيدي فرج، ثم المعارك العسكرية التي أفضت إلى سقوط العاصمة الجزائر في 5 جويلية 1830م.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر، حيث تم التطرق إلى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاحتلال، مع إبراز الانعكاسات التي مست بنية الدولة الجزائرية والمجتمع المحلي بعد سنة 1830م.

وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى المواقف الدولية من الحملة الفرنسية على الجزائر، من خلال رصد ردود فعل القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الدولة العثمانية، بريطانيا، إسبانيا، روسيا وغيرها، مع تحليل خلفيات تلك المواقف، ومدى تأثيرها على العلاقات الفرنسية العثمانية في أعقاب الاحتلال.

وانتهى البحث بخاتمة تضمّنت عرضًا لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، مع تقديم بعض الملاحظات الاستنتاجية التي قد تسهم في تعميق الفهم التاريخي لمرحلة الاحتلال الفرنسي، ولفهم العلاقات الدولية في بدايات القرن التاسع عشر.

وقد اعتمدت في توثيق هذه المذكرة على جملة من المصادر والمراجع, ومن أهمها كتاب المرآة لصاحبه حمدان خوجة وهو مصدر تاريخي هام وقد افادني عند التطرق للحملة الفرنسية على الجزائر 1830 ونتائجها وانعكاساتها, و كتاب أرجمونت كورال السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي واستفدت منه كثيرا في استخلاص انعكاسات الحملة الفرنسية على الدولة العثمانية, وبالنسبة للمراجع كتاب العلاقات الجزائرية الفرنسية لمحمد زروال, الذي تطرق الى نقاط محورية حول الحملة الفرنسية بصفة شاملة, وعلى دعم الدبلوماسية بصفة خاصة.

7) الصعوبات والعوائق:

واجهنا صعوبات كثيرة حتى استطعنا اكمال هذه المذكرة نذكر منها ما يلي:

- ندرة بعض الوثائق الأصلية الخاصة بالحقبة الاستعمارية الأولى.
- تضارب بعض الروايات التاريخية بين المصادر الفرنسية والجزائرية.
- تشعب الموضوع وتشابك أبعاده السياسية والعسكرية والدبلوماسية، مما تطلب جهدًا في التوثيق والمقارنة.
- محدودية الوقت والموارد خاصة فيما يخص الحصول على بعض الكتب والمصادر الأجنبية.

الفصل التمهيدي: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر قبيل الحملة الفرنسية.

أولا:الجزائر نهاية الحكم العثماني

ثانيا:البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري قبيل الحملة الفرنسية.

ثالثا: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل حملة الاحتلال الفرنسي.

يُعد فهم السياق العام الذي كانت عليه الجزائر قبيل سنة 1830 أمرًا جوهريًا لتفسير أسباب سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي، فقد عرفت البلاد خلال أواخر العهد العثماني وضعًا داخليًا متشابكًا، تميز بتراجع الهيبة السياسية وتدهور الوضع الاقتصادي، في ظل ضغوط خارجية متزايدة فرضتها القوى الأوروبية التي كانت تخطط لتقويض سلطة الإيالة الجزائرية، ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجوانب السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية في الجزائر، قصد إبراز العوامل الذاتية التي ساعدت على إنجاح الحمل الفرنسية.

أولا: الجزائر نهاية الحكم العثماني

كان انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية عام 1518، بعد أن استدعَى سكانها قوات عثمانية بقيادة خير الدين بربروس، بهدف مقاومة الاستعمار الإسباني، وهو ما مثّل انعطافًا في مسارها السياسي؛ إذ أصبحت إيالة ذات حكام محليين (الدايات ثم البايات) تحت السيادة العثمانية، لكنها احتفظت بدرجة من الاستقلال الذاتي. خلال هذه الحقبة، تطوّرت الشخصية الجزائرية، وتبلورت الدولة الحديثة، وزادت مكانتها الإقليمية عبر أسطولها البحري وأدوارها الدبلوماسية.

ففي عام 1519، أرسل أعيان الجزائر رسالة إلى السلطان العثماني **سليم الأوّل** طالبوا فيها الحماية "لتبقى في ظل الدولة العثمانية[1]، ومن الجدير بالذكر أن هذا الانضمام لم يحدث بالاحتلال، بل كان "بمحض إرادة الشعب الجزائري".[2]

أدّى التواجد العثماني إلى تأسيس **دولة جزائرية حديثة** ذات رموز سيادية: سلطة مركزية بقيادة الحاكم ("الداي"، أو "الباشا")، شبكة دبلوماسية، ومعاهدات دولية باسمه. شكَّل هذا هيكلًا إداريًا متينًا ضمن سياق الخلافة العثمانية، لكن مع درجة عالية من الحكم الذاتي[3].

واجهت الجزائر سابقًا حملات أوروبية متكررة، ولم تكن قادرة على الصمود. لذا، اعتمدت على القوات العثمانية لتشكيل نواة جيش يعتمد على **عوائد الجهاد البحري (القرصنة البحرية)** إلى جانب الاعتماد على السكان لجمع الموارد المالية اللازمة لتأسيس الجيش

[1] https://tika.gov.tr/ar/detail-detail-520/

[2] https://www.aps.dz/ar/algerie/77932-2019-10-15-16-45-46

[3] زكية رانجة، دور التواجد العثماني في التأسيس للدولة الجزائرية الحديثة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 4، الرقم 1، 2017، ص 8-23.

والحفاظ على الاستقرار.[1]

وعرفت الجزائر في ظل الدولة العثمانية تطورًا سياسيًا لافتًا، تمثل في تعاقب أربع مراحل حكم رئيسية، عكست تغير موازين القوى داخل الإيالة:

- **مرحلة البايلربايات** (حوالي 1514–1587م): كانت الجزائر خلال هذه المرحلة تحت إشراف مباشر من الدولة العثمانية، وشكّلت خط الدفاع الأول ضد التوسع الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما منحها أهمية استراتيجية كبيرة ضمن منظومة الحكم العثماني.
- **مرحلة الباشاوات** :(1587–1659)حُكم بشكل رسمي من قبل الباشا الذي يُعيّن عادة لثلاث سنوات من قِبل الباب العالي، مع دعم من جهاز إداري محلي[2].
- **مرحلة الأغوات** :(1659–1671)ساد فيه تأثير الأتراك بشكل مباشر، مع هيمنة على المناصب العسكرية والإدارية[3].
- **مرحلة الدايات** :(1671–1830)الذي تميز بطول مدته مقارنة بالمراحل السابقة، واستقراره النسبي خاصة في بدايته، حيث أصبح الداي يمثل الحاكم الفعلي وصاحب القرار، ما أدى إلى تركيز الصلاحيات السياسية والتنفيذية في يده، مع استمرار التبعية الشكلية للسلطنة العثمانية.[4]

إدارياً قُسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات رئيسية: بايلك التيطري، بايلك الغرب، وبايلك الشرق، إضافة إلى مركز الحكم في دار السلطان، واستقر بايلك التيطري في عهد

---

[1] إبراهيم جمعة، نظام الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية 1518–1830، مجلة دراسات تراثية، العدد 12، رقم 1، 2018، ص 72–83.

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ_الجزائر

[3] محمد الخداري، بلاد المغارب تحت الحكم العثماني: نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671 – 1830)، دورية كان التاريخية، العدد 6، رقم 2، 2013، ص 25–38

[4] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط خاصة، وزارة المجاهدين، المركز الوطني، للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 58–59.

الباي بومزراق (1819م)،[1] بينما عانى بايلك الشرق من اضطرابات متكررة حتى حكمه الحاج أحمد باي (1826–1837م)، الذي فرض النظام، أما بايلك الغرب، فقد شهد استقرارًا نسبيًا خلال حكم الباي حسن (1817–1831م).[2]

ورغم التقلبات، أسهم النظام الإداري العثماني في تشكيل بنية الدولة الجزائرية حتى الاحتلال الفرنسي عام 1830م.

وجدت الجزائر نفسها عرضة لسلسلة من الحملات العسكرية الأجنبية لتقويض قوتها البحرية وإضعاف مكانتها في البحر الأبيض المتوسط، وقد كان لهذه الحملات أثر بالغ في تفكيك البنية الدفاعية الجزائرية، ما مهّد لاحقًا لتدهور وضعها السيادي وانتهى بسقوطها تحت الاحتلال الفرنسي سنة 1830.

من بين أبرز هذه الحملات، تبرز الحملة الأمريكية لسنة 1815م، والتي جاءت تتويجًا لمسار من التوتر بين الطرفين منذ أواخر القرن الثامن عشر.[3]

غير أن سياق ما بعد مؤتمر فيينا سنة 1815 مكّن الولايات المتحدة من تبني موقف أكثر صرامة، إذ امتنعت عن دفع الإتاوات التي كانت تدفعها سابقًا، وقررت إرسال حملة بحرية بقيادة الكومودور ستيفن ديكاتور إلى البحر الأبيض المتوسط، بغرض إرغام الجزائر على إعادة النظر في علاقاتها معها، وقد وصلت هذه الحملة في يونيو 1815، وتمكنت من السيطرة على سفينتين جزائريتين، إحداهما كانت بقيادة القبطان حميدو بن علي، الذي استشهد خلال المواجهات، وبفعل هذا الضغط العسكري، اضطرت الجزائر إلى توقيع معاهدة سلام في 30 يونيو 1815، تضمنت وقف دفع الإتاوات للولايات المتحدة، ما شكّل ضربة

[1] عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 200.

[2] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830م، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2012، ص ص 227–230.

[3] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 217.

موجعة لهيبة الدولة الجزائرية على الصعيد البحري.[1]

وفي السياق ذاته، جاءت الحملة الإنجليزية – الهولندية لسنة 1816م، التي مثّلت تصعيدًا آخر ضد الجزائر، بعد رفض الاخيرة المساعي التفاوضية لتحرير الاسرى المسيحيين و تعرض القنصل البريطاني للإهانة والاعتقال، ما دفع الحكومة البريطانية إلى اللجوء إلى الخيار العسكري.

وفي 26 أوت 1816، عاد الأسطول البريطاني بقيادة إكسموث إلى السواحل الجزائرية، وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل وجرح ما يقارب 600 شخص، إضافة إلى تدمير جزء كبير من الأسطول الجزائري، وأمام هذه الخسائر الجسيمة، اضطرت الجزائر إلى قبول الشروط البريطانية، التي تضمنت:[2]

- الإلغاء الكامل لنظام استرقاق المسيحيين
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة الأسرى
- تقديم اعتذار رسمي لبريطانيا عن حادثة القنصل
- إعادة الأموال التي دفعتها بريطانيا كفدية خلال العام
- تعويض القنصل البريطاني عن الأضرار التي لحقت به

لقد شكّلت هذه الحملات مجتمعة ضغوطًا متزايدة على الدولة الجزائرية، وأضعفت مناعتها البحرية إلى حد كبير، كما عرّت هشاشة بنيتها الدفاعية أمام القوى الأوروبية، وهو ما ساهم في تمهيد الطريق أمام التدخل الفرنسي الذي بدأ بعد سنوات قليلة، وتوّج باحتلال الجزائر سنة 1830.

[1] وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 146.

[2] وليام شالر، المرجع نفسه، ص 307.

ثانيا: البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل الحملة الفرنسية.

شهدت الجزائر خلال الحقبة العثمانية تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا، انعكس بشكل إيجابي على حياة السكان وأداء الدولة، لاسيما النشاط الفلاحي، الذي استفاد من خصوبة الأراضي، خصوصًا في المناطق الشمالية،[1] حيث انتشرت الحقول والبساتين حول المدن الكبرى مثل وهران، تلمسان، قسنطينة، ومعسكر، مشكلة مشهدًا زراعيًا متكاملًا يعكس مدى أهمية هذا القطاع.[2]

وكان إنتاج الحبوب، ولا سيما القمح والشعير، يحتل موقع الصدارة ضمن الأنشطة الفلاحية، ولضمان الحفاظ على المحاصيل، كانت الحبوب تُخزن في "المطامير"، وهي مخازن تقليدية محكمة الإغلاق صُممت خصيصًا لمنع التلف بفعل الرطوبة أو الحشرات.[3]

إلى جانب الحبوب، ازدهرت زراعة الأشجار المثمرة مثل العنب، التين، الزيتون، والحمضيات شمالا، وكان لإنتاج الزيتون وزيته أهمية اقتصادية كبيرة، إذ اعتُبر من الركائز الأساسية للمعيشة والتجارة، أما الجنوب الجزائري، فقد تميز بإنتاج التمور، حيث كانت غابات النخيل تشكل مصدرًا غذائيًا وتجاريًا بالغ الأهمية لسكان المناطق الصحراوية.[4]

كما عُرفت المناطق الزراعية بإنتاج متنوع من الخضروات، مثل الطماطم، البصل، البطاطس، والفلفل، ما أضفى طابعًا من الاكتفاء الذاتي على نمط العيش في المناطق

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص 149.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر اعهد العثماني (792-1830م)، ط3، منقحة ومعدلة ومزيدة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 32.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006 م، ص 37.

[4] SAiDouNi: L'Algérois Rural à la Fin de L'époque ottomane(1791-1830).Dar al Ggarb AlISlami ,Beyrouth, 2005,p207

الريفية والحضرية على حد سواء.[1]

واعتمد جزء كبير من السكان على النشاط الرعوي، رغم تعرض الثروة الحيوانية لبعض المشاكل مثل الجفاف، الأوبئة، والصراعات القبلية.

ومن جهة أخرى شكّلت تربية الماشية نشاطًا اقتصاديًا مكمّلًا للفلاحة، وكانت الأبقار تمثل أحد أهم مصادر الدخل بالنسبة للمربين، بينما استُهلكت لحوم الأغنام بشكل رئيسي في الحياة اليومية.[2]

ورغم غياب النشاط المنجمي بالمعنى الحديث، إلا أن الجزائر خلال العهد العثماني شهدت تطورًا ملحوظًا في عدد من الصناعات التقليدية التي تميزت بطابعها المحلي وجودتها الحرفية.

وتوزعت مراكز النشاط الصناعي التقليدي على عدد من الحواضر الكبرى، فتميزت تلمسان بالصوف ومنتجاته كالأغطية والزرابي ومستغانم بالزرابي ذات النقوش المحلية و العاصمة الجزائر بالحلي والأساور، إلى جانب الحدادة التقليدية و قسنطينة بصناعة الحديد، و الصناعات الجلدية، الفخارية، والنسيجية و أرزيو كمركز لإنتاج الملح وتكريره، ما يدل على تنوع وتكامل الأنشطة الصناعية في مختلف جهات البلاد.[3]

كانت التجارة الداخلية في الجزائر نشطة ومترابطة، واستندت أساسًا إلى الأسواق الأسبوعية التي كانت تُنظم في مختلف المدن والقرى، وقد حافظ الجزائريون على سيطرتهم على هذا النشاط التجاري حتى بدايات القرن التاسع عشر، حين بدأت تتراجع مكانتهم لصالح بعض المجموعات الأجنبية، وعلى رأسها الجالية اليهودية.[4]

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر عامة، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 221.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 21.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 153-155.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 157.

أما التجارة الخارجية، فقد كانت خاضعة بدرجة كبيرة لهيمنة الشركات الأجنبية، خصوصًا الفرنسية واليهودية، وكان ميناء مرسيليا أحد أبرز الموانئ الأوروبية التي استقبلت الصادرات الجزائرية، والتي شملت الحبوب، الصوف، الجلود، والشمع، في حين استوردت الجزائر بضائع كمالية من فرنسا، والحديد من إيطاليا، والفخار من تونس وإسبانيا، إلى جانب الأقمشة الصوفية الإسبانية.[1]

وبذلك ورغم ازدهار الأنشطة الصناعية والتجارية في الجزائر خلال فترات سابقة، إلا أن التدخلات الأجنبية، خاصة من طرف اليهود والفرنسيين، ساهمت في إضعاف البنية الاقتصادية المحلية، ومهّدت في نهاية المطاف للغزو الفرنسي سنة 1830.

واتّسم المجتمع الجزائري في أواخر الحكم العثماني بتنوع كبير من حيث البنية الاجتماعية والانتماءات العرقية والثقافية، حيث شكّلت كل فئة مكونًا مميزًا داخل النسيج العام، وقد تصدرت الطبقة التركية قمة الهرم الاجتماعي باعتبارها الفئة الحاكمة، تأتي بعدهم فئة الكراغلة، وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، أما فئة الحضر فقد ضمت العائلات المستقرة في المدن ، إلى جانبهم ظهرت فئة البرانية، وهم سكان قدموا من الأرياف إلى المراكز الحضرية، بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.[2]

ومن الفئات التي كان لها حضور مؤثر كذلك الجالية اليهودية، التي تمركزت بشكل رئيسي في النشاط التجاري والمجال المالي، وشكلت طبقة اقتصادية نافذة، رغم موقعها الهامشي في البنية الاجتماعية.[3]

أما البدو فقد مثّلوا النسبة الأكبر من السكان 90%، وكانوا يعيشون في الأرياف

[1] مبارك الهيلايلي الميلى، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، (ب.ط) مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، 1964، ص 309.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 224.

[3] محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائرية في الفترة ما بين (1792–1830م) ط 3، مدار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص –ص 46، 48

والمناطق الصحراوية، ويعتمدون على الزراعة والرعي.[1]

وعانى الجزائريون في أواخر العهد العثماني من ظروف معيشية قاسية نتجت عن تداخل عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية معقدة.[2]

يمكن القول إن الوضع الاجتماعي في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كان يتسم بفوارق طبقية واضحة، إذ احتكرت الطبقة التركية والكراغلة المناصب والنفوذ، بينما عانى أغلب السكان، خاصة في الأرياف، من الفقر، المجاعة، الأوبئة وسوء الخدمات.

وشكّل التعليم أحد الدعائم الأساسية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، حيث عرف انتشارًا ملحوظًا في المدن والقرى، مع التركيز على تعليم مبادئ الدين واللغة العربية.[3]

واعتمد التعليم في تلك المرحلة على ثلاث مراحل أساسية، تمثّلت أولاها في المرحلة الابتدائية، حيث التحق الأطفال في سن مبكرة (بين السادسة والعاشرة) بـ"الكتاتيب" لتعلّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، إضافة إلى المبادئ الدينية كأركان الإسلام والسنة النبوية، ثم تلتها المرحلة الثانوية التي كانت تتم في المساجد أو المدارس الملحقة بها، وكانت مفتوحة مجانًا لجميع الطلبة الراغبين في مواصلة الدراسة، أما المرحلة العليا فقد ركزت على تدريس علوم متقدمة كالفقه، النحو، التفسير، الحديث، بالإضافة إلى بعض العلوم التطبيقية كالحساب، الفلك، الطب والتاريخ.[4]

من الناحية الدينية، كان المذهب المالكي هو السائد بين عامة الجزائريين، في حين اعتنق الأتراك والكراغلة المذهب الحنفي الذي اعتُمد كمذهب رسمي في ظل الإدارة العثمانية،

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 08.

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754 – 1830) تق وتح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 155.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ج 1، ص 230.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 159–165.

وعلى الرغم من وجود أقليات دينية مثل المسيحيين واليهود، إلا أنهم كانوا يمارسون شعائرهم بحرية دون تدخل في شؤونهم الدينية.[1]

أما في مجال التأريخ، فقد كان الإنتاج محدودًا، ويُعد كتاب "المرآة" لحمدان خوجة من أبرز المؤلفات التي وثقت أوضاع الجزائر السياسية والاجتماعية قبيل الاحتلال الفرنسي، ونظرًا لضعف التخصص في العلوم الطبيعية والاجتماعية، غالبًا ما كانت السلطة تستعين بخبراء أجانب لإنجاز المهام التقنية والعلمية الدقيقة.

ورغم هذا التراجع الفكري، تميّز الجزائريون في العمارة التقليدية والفنون التطبيقية، حيث برعوا في تصميم البيوت والقصور، وتطوير أنظمة توزيع المياه، وإنشاء النوافير والعيون، فضلًا عن الزخرفة الداخلية المتقنة، وصناعة الأبواب المنقوشة، والزربية، والفخار الملوّن، والتطريز بالخيوط الذهبية والفضية، ما أضفى على المنتجات الجزائرية طابعًا جماليًا فريدًا.[2]

في المجال الموسيقي، استعمل سكان الأرياف آلات بسيطة مثل البندير والطبلة، بينما استخدم سكان المدن آلات أكثر تطورًا كالعود، الربابة، القانون، الدربوكة والجواق، وقد كانت الموسيقى حاضرة بقوة في المناسبات الدينية والاجتماعية كحفلات الزواج، ختان الأطفال، المولد النبوي وشهر رمضان.[3]

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ج 1، ص 230.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص–ص 167، 166.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ج 2، ص 231.

ثالثا: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل حملة الاحتلال الفرنسي.

اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرون التي سبقت حملة الاحتلال الفرنسي سنة 1830، بطابع من الهدوء النسبي والاستقرار، إلى جانب نوع من التعاون المتبادل، وهو ما جعل هذه العلاقة متميزة مقارنة بتعامل الجزائر مع بقية القوى الأوروبية آنذاك، وقد تميزت الروابط بين الطرفين بطابع ودي في الغالب، حتى أن العديد من المصادر اعتبرتها من أفضل العلاقات التي ربطت الجزائر بإحدى القوى الأوروبية خلال تلك الفترة.[1]

تعززت هذه العلاقات بإبرام معاهدات صلح وسلام متكررة بين الطرفين، تضمنت سلسلة من الامتيازات، نذكر منها السماح لمؤسسات فرنسية بمزاولة أنشطة تجارية خاصة في بعض المناطق الشرقية، على غرار القالة، عنابة، رأس البونة، والقل، تحت إشراف السلطة الجزائرية، وقد كانت هذه المؤسسات ملزمة بدفع جزية سنوية، توزّع بين داي الجزائر وباي قسنطينة، بحكم تبعية هذه المناطق للإدارة القسنطينية.

وقد أتاح هذا الوضع لفرنسا فرصًا اقتصادية معتبرة، كما منحت الجزائر لفرنسا امتياز احتكار شراء الحبوب، وهي من السلع الاستراتيجية في ذلك الوقت، مما مكّنها من تعزيز نفوذها التجاري داخل الإيالة الجزائرية.[2]

و في موقف لافت إعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة، وذلك في وقت كانت فرنسا تعاني فيه من عزلة سياسية شديدة بفعل الحصار الأوروبي المفروض عليها، إذ لم تتردد الجزائر في الوقوف إلى جانب فرنسا الثورية رغم التهديدات الخارج التي كانت تواجهها هذه الأخيرة.[3]

غير أن هذا المسار من العلاقات الإيجابية لم يدم طويلًا، فقد سرعان ما بدأت

---

[1] محمد زوال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009، ص 12.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، ليبيا) (ب، ط)، ديون المطبوعات الجزائرية، 2013، ص 09.

[3] محمد زوال، المرجع السابق، ص 12.

مظاهر التوتر في الظهور بعد أن قاد نابليون بونابرت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، هذه الحملة، التي اعتبرتها الدولة العثمانية عدوانًا مباشرًا على أراضيها وممتلكاتها، دفعت بالباب العالي إلى إعلان الحرب على فرنسا، وهو ما انعكس بدوره على العلاقات بين الجزائر – باعتبارها إيالة تابعة للخلافة العثمانية – وبين الجمهورية الفرنسية، وهكذا بدأت مسيرة الانحدار التدريجي في العلاقات، التي ستؤول في نهاية المطاف إلى القطيعة، ثم إلى العدوان المباشر على الجزائر، بداية من أزمة "حادثة المروحة" سنة 1827، وصولًا إلى الاحتلال العسكري الكامل سنة 1830.[1]

مع بداية القرن الثامن عشر بدأت أوروبا في تشكيل تحالفات صليبية تهدف إلى إنهاء الجهاد البحري والاسترقاق في شمال إفريقيا، وخاصة في الجزائر، وعقدت عدة مؤتمرات لمناقشة هذه القضية، وكان أبرزها مؤتمر فيينا (1814–1815م)، حيث جاءت فكرة المؤتمر استنادًا إلى مقترح الأميرال سيدني سميث، الذي قدم مذكرة تدعو إلى تحرك أوروبي مشترك لمواجهة البحرية الجزائرية، والقضاء على ما وصف بالقرصنة، إضافةً إلى إنشاء حكومة جديدة في الجزائر تتماشى مع المبادئ الأوروبية،[2] غير أن المشروع قوبل بالرفض من قبل كل من إنجلترا وفرنسا؛ إذ كانت فرنسا ضعيفة نتيجة الحروب النابليونية، بينما تمسكت إنجلترا بسياستها التقليدية تجاه حكومات شمال إفريقيا.[3]

انتهى المؤتمر في 9 يونيو 1815م بوضع مبدأ يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين، دون دعوة الجزائر لحضور المفاوضات أو حتى استشارتها، مما منح الدول الأوروبية ذريعة للتدخل تحت مبرر حماية الأرقاء.

---

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بداية الاحتلال، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 13.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965م، ص 316.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815–1830)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 12.

وبعد مؤتمر فيينا استمرت الجهود لعقد مؤتمرات جديدة حول قضية الاسترقاق، ومنها مؤتمر لندن (1816م)، الذي لم ينجح في إنهاء النشاط البحري المغاربي رغم تراجعه، وبسبب تمكن الجزائر من إعادة بناء أسطولها البحري، سعت الدول الأوروبية مجددًا لاتخاذ موقف موحد، معتبرة أن الضغط على الدولة العثمانية هو الحل الأمثل لدفع حكومات شمال إفريقيا للتخلي عن النشاط البحري.

في مؤتمر إكس لاشابيل، الذي انعقد في 30 سبتمبر 1818م، انضمت فرنسا إلى التحالف الأوروبي الذي ضم إنجلترا، روسيا، بروسيا، والنمسا، حيث اتفقت هذه الدول على تفكيك الإمبراطورية العثمانية، وكان المؤتمر آخر اجتماع أوروبي يناقش مسألة ما أسموه بالقرصنة.[1]

وفي سبتمبر 1819م، التقى الداي حسين بممثلين عن الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، اللذين حملا إنذارًا من الدول الأوروبية يطالب الجزائر بالكف عن الأنشطة البحرية والاسترقاق، مع التهديد باستخدام القوة في حال الرفض.[2]

رفض الداي حسين هذه المطالب، وأعلن تشديد الرقابة على السفن الأجنبية، كما أمر بتكثيف النشاط الحربي، وأنذر القنصليات الأوروبية في الجزائر باعتبارها في حالة عداء إن امتنعت عن دفع الإتاوات.[3]

ورغم الضغوط الأوروبية المتزايدة، تمكنت الجزائر من الحفاظ على نشاطها البحري لسنوات أخرى، قبل أن تتعرض لحملة فرنسية انتهت باحتلالها عام 1830م، مما شكل نهاية لحقبة الجهاد البحري في المنطقة.

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص 16.

[2] ويليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 325-326.

[3] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 17.

كشف هذا الفصل أن الجزائر عرفت خلال أواخر العهد العثماني هشاشة سياسية تمثلت في ضعف سلطة الدايات وتدخل الفرق العسكرية في شؤون الحكم ، كما سجل تراجع في البنية الاقتصادية بسبب سيطرة التجار الأجانب واليهود على الأسواق، وتعرض البلاد لموجات من المجاعات والأوبئة، أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تميز المجتمع الجزائري بتباينات طبقية واضحة، كان فيها الأتراك في قمة الهرم، في حين عانى عامة الشعب من ظروف معيشية قاسية، وعلى الرغم من انتشار التعليم الديني وتمسك السكان بهويتهم الثقافية، فضلًا عن تدهور القدرات الدفاعية أمام التحديات الأوروبية، خاصة بعد مؤتمري فيينا وإكس لاشابيل فإن كل هذه العوامل شكّلت أرضية خصبة سهّلت عملية الاحتلال الفرنسي لاحقًا.

الفصل الأول: أحداث الحملة الفرنسية على الجزائر.

المبحث الأول:الخلفيات والدوافع الاستراتيجية للحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: دوافع والأسباب المباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الثاني: أسباب الغير مباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثاني:تسلسل الأحداث العسكرية للحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: فرض الحصار البحري الفرنسي على الجزائر.

المطلب الثاني: سير العمليات العسكرية من بداية الحملة إلى سقوط العاصمة.

يُعتبر هذا الفصل المحوري في الدراسة، إذ يتناول الحملة العسكرية الفرنسية من حيث جذورها وأبعادها الاستراتيجية، فالاحتلال لم يكن وليد لحظة آنية أو مجرد رد فعل على حادثة "المروحة"، بل جاء تتويجًا لمجموعة من التراكمات والدوافع السياسية، الاقتصادية، العسكرية والدينية التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ قرار الغزو، كما يستعرض الفصل تطورات الحملة ميدانيًا منذ الحصار البحري وحتى سقوط العاصمة الجزائر في 5 جويلية 1830.

المبحث الأول:الخلفيات والدوافع الاستراتيجية للحملة الفرنسية على الجزائر.

لم تكن الحملة الفرنسية على الجزائر وليدة حادثة مفاجئة أو فعل فردي، بل جاءت نتيجة تراكمات استراتيجية وسياسية واقتصادية ودينية خططت لها فرنسا على مدى عقود، في سياق صراعها مع القوى الأوروبية وتراجع مكانتها الدولية، يستعرض هذا المبحث أهم الخلفيات التي ساهمت في اتخاذ القرار بغزو الجزائر، مع التركيز على الأبعاد الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والادعاءات الدينية التي وظفتها فرنسا لتبرير حملتها العسكرية.

المطلب الاول: الدوافع والأسباب الغير المباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر.

لا شك أن الجزائر كانت تتمتع بموقع استراتيجي جغرافي هام مما جعلها محل أنظار الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا التي كانت تسعى إلى احتلالها منذ القدم، ولقد كانت الأسباب عديدة ومتنوعة سياسية، اقتصادية، عسكرية ودينية.

1. دوافع سياسية وعسكرية:

في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تراجعت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية بعد أن فقدت مستعمراتها في عدة مناطق من العالم، حيث طُردت من الهند وكندا، كما أن الهزائم المتتالية التي لحقت بها في أوروبا جعلت من الضروري البحث عن آفاق استعمارية جديدة، تستعيد من خلالها هيبتها المفقودة، خاصة وأن بريطانيا العظمى كانت قد فرضت سيطرتها على الهند.[1]

وقد عززت هذه الرغبة لدى فرنسا، التوصيات التي خرج بها مؤتمر فيينا عام 1815م، والذي انعقد بمشاركة الدول الأوروبية، كما سعت فرنسا إلى توطيد علاقاتها مع الجزائر، بهدف تحقيق مكاسب سياسية من شأنها إعادة بعض من مكانتها المفقودة على

[1] احمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب– موريتانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 133.

الساحة الدولية،[1] إلا أن هذه العلاقات سرعان ما شهدت تغيرًا جذريًا، حيث تدهورت المصالح المشتركة بين البلدين، مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات الثنائية.[2]

كان الملك شارل العاشر يسعى إلى تعزيز التعاون مع روسيا، بهدف مواجهة النفوذ البريطاني المتزايد في البحر الأبيض المتوسط، والتمركز في ميناء الجزائر لتحقيق هذا الهدف، في الوقت نفسه، واجه الملك صعوبات داخلية، حيث تمكنت المعارضة من السيطرة على مجلس النواب الفرنسي خلال انتخابات نوفمبر 1827م، مما تسبب في تحديات سياسية كبيرة لحكمه.[3]

وفي ظل هذه الظروف، سعى شارل العاشر وأنصاره إلى تعزيز مكانتهم السياسية، من خلال الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد في الانتخابات التشريعية المقررة لعام 1830م، واعتُبرت حملة الجزائر أحد أهم الوسائل التي يمكن توظيفها كدعاية انتخابية تخدم مصالح الملك وأنصاره.[4]

إلى جانب الأهداف السياسية، كانت الوزارة الفرنسية ترى في احتلال الجزائر خطوة استراتيجية، تتيح لها فرصة إقامة قاعدة عسكرية قوية، يمكن من خلالها توسيع نفوذها إلى أجزاء أخرى من القارة الإفريقية، واستغلال مواردها الطبيعية الغنية لصالح الاقتصاد الفرنسي.[5]

وبعد الهزائم المتتالية التي لحقت بالجيش الفرنسي في أوروبا، وفشل حملته على

---

[1] احمد إسماعيل راشد، المرجع نفسه، ص 134.

[2] أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847)، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 , ص 38-39.

[3] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 272.

[4] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 10.

[5] أديب حرب، المرجع السابق، ص 40.

مصر وانسحابه منها تحت ضربات القوات الإنجليزية سنة 1801م، أدرك نابليون بونابرت ضرورة البحث عن بدائل استراتيجية لتعزيز نفوذ فرنسا في الخارج، وفي هذا السياق، أرسل أحد ضباطه إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 27 جويلية، بهدف دراسة إمكانية إقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، بما يضمن لفرنسا موطئ قدم في المنطقة، وفي عام 1809م، قام الضابط الفرنسي بوتان، الذي كان قد كُلف بمهمة استطلاعية في الجزائر، بتقديم مخطط عسكري مفصل لنابليون بونابرت حول كيفية احتلال الجزائر، وقد استند هذا المخطط إلى معطيات جغرافية وعسكرية دقيقة، تضمنت اقتراحات حول نقاط الإنزال المناسبة، ومسارات تقدم الجيش الفرنسي، وطبيعة المقاومة الجزائرية المتوقعة، ورغم جدية هذه الخطة، إلا أن انشغال فرنسا بالحروب الأوروبية أجل تنفيذها.[1]

بعد هزيمة نابليون في معركة واترلو سنة 1815م، وتشكيل تحالف أوروبي ضده، وجدت فرنسا نفسها مضطرة لإعادة النظر في سياساتها العسكرية، فبعد انعقاد مؤتمر فيينا (1815م)، الذي فرض على فرنسا تقليص نفوذها العسكري في أوروبا، بدأت الحكومة الفرنسية في البحث عن مجالات توسعية جديدة لتعويض خسائرها، ونتيجة لذلك، رأى ملك فرنسا أن التوسع في إفريقيا قد يكون الحل الأمثل، خاصة أنه سيوفر ميدان عمل للجيش الفرنسي الذي أسسه نابليون، والذي فرض عليه مؤتمر فيينا البقاء في الثكنات دون خوض معارك جديدة.[2]

وبذلك أصبح احتلال الجزائر هدفًا استراتيجيًا لفرنسا، لا سيما مع تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية التي واجهتها بعد هزائمها في أوروبا

2. دوافع اقتصادية وثقافية:

[1] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 273.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 9.

مع بداية القرن التاسع عشر تصاعدت حدة التنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى، حيث سعت كل منها إلى تأمين المواد الخام اللازمة لصناعاتها، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها، وكإحدى هذه القوى، سعت فرنسا إلى احتلال الجزائر لتحقيق أهداف اقتصادية، على رأسها تأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها لتطوير صناعاتها.[1]

كشف القنصل الفرنسي عن الأسباب الاقتصادية التي دفعت فرنسا لغزو الجزائر، حيث قال:"إن الفوائد المادية التي ستجنيها فرنسا من احتلال الجزائر، بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها خزائن الجزائر، تعد أكثر نفعًا من كل العمليات الاقتصادية التي قامت بها حتى الآن، فالجزائر تتميز بسهول خصبة للغاية، ومناجم غنية بالحديد والرصاص، وجبال مليئة بالموارد المعدنية، وكلها تنتظر الأيدي التي تستغلها".[2]

وفي هذا السياق، كانت فرنسا تعاني من أزمة اقتصادية خانقة بعد الثورة الفرنسية، مما دفعها إلى طلب الدعم الاقتصادي من الجزائر، من خلال الحصول على كميات كبيرة من الحبوب بتسديد مؤجل،[3] إضافة إلى ذلك، تراكمت الديون المستحقة على فرنسا لصالح الجزائر، حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن سداد مستحقاتها لفترة طويلة، رغم المطالبات المتكررة من الحكومة الجزائرية.[4]

ولعب التجار اليهود دورًا كبيرًا في تفاقم الخلافات المالية بين الجزائر وفرنسا، لا سيما أن فرنسا كانت مطالبة بدفع ديون كبيرة للجزائر، وقد استغلت هذه الأطراف الوضع لتعقيد الأزمة المالية بين البلدين، ما ساهم في توتر العلاقات السياسية بينهما.[5]

---

[1] أحمد إسماعيل راشد المرجع السابق، ص 134.

[2] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 134.

[3] أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج 4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1983، ص 222.

[4] أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 134.

[5] جمال هاشم الذويب، محمد حسين الزبيدي، الموجز في التاريخ العربي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 366.

كانت فرنسا تطمح إلى نهب ثروات الجزائر والاستيلاء على خيراتها، حيث كانت خزينة الداي تحتوي على 150 ألف فرنك، ما جعل الاحتلال فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، بالإضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تسعى إلى الحد من نشاط القرصنة الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تشكل تهديدًا لسفنها التجارية وحمولاتها، مما جعل السيطرة على الجزائر أمرًا حيويًا لحماية المصالح التجارية الفرنسية.[1]

اما من الناحية الثقافية كانت فرنسا تسعى إلى توسيع نفوذها الديني في القارة الإفريقية، وذلك من خلال نشر المسيحية وتعزيز وجود الكنيسة الكاثوليكية، وكان هذا التوجه جزءًا من استراتيجيتها الاستعمارية التي سعت من خلالها إلى فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على الشعوب المستعمرة.

وقد أكد هذا الطموح تقرير وزير الحربية الفرنسي دوكلير مونتانيار، الذي رفعه إلى الملك شارل العاشر خلال الحملة على الجزائر، حيث جاء فيه:"لقد أرادت العناية الإلهية أن تستثار جلالتكم بشدة في شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس التقي لكي ينتقم للدين وللإنسانية ولإهانته الشخصية في نفس الوقت، ولعل الزمن يسعدنا بأن ننتهز هذه الفرصة لنشر المدنية بين السكان الأصليين وننصرهم".[2]

وهذا التصريح يبرز كيف كانت فرنسا توظف البعد الديني لتبرير غزوها للجزائر، حيث حاولت تقديم الاحتلال على أنه "رسالة حضارية ودينية" تهدف إلى نشر المسيحية بين السكان المحليين.[3]

لقد كان للجانب الديني أثر كبير في اتخاذ القرار الفرنسي لاحتلال الجزائر عام

[1] أديب حرب، المرجع السابق، ص 40.

[2] أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 135.

[3] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1996، ص 132.

1830م، حيث استندت فرنسا إلى عدة ذرائع دينية لتبرير غزوها، ومن أبرزها:الادعاء بإنقاذ المسيحية والمسيحيين من "القراصنة الجزائريين"كانت فرنسا تدعي أن وجود الأسطول الجزائري في البحر المتوسط يشكل تهديدًا للمسيحيين، وأن تدخلها جاء لحماية المسيحيين من "الأسر والاضطهاد".[1]

قدمت فرنسا احتلال الجزائر على أنه "خدمة للعالم المسيحي"، حيث زعمت أنها ستعمل على إرساء قيم الحضارة المسيحية في شمال إفريقيا، معتبرة نفسها القوة التي يجب أن تنشر "المدنية" في المنطقة.

كان للأساقفة الكاثوليك دور بارز في الترويج للحملة العسكرية على الجزائر، حيث قام وزير الشؤون الدينية الفرنسي، الأسقف الكبير فريسوس، بدفع الملك شارل العاشر لاتخاذ قرار الغزو، مؤكدًا أن هذه الحملة تمثل "انتصارًا للمسيحية".[2]

ويتضح أن فرنسا لم تكتفِ بالأسباب السياسية والاقتصادية لاحتلال الجزائر، بل وظفت أيضًا العامل الديني كأداة أساسية لتبرير عدوانها، وقد استغلت شعارات "نشر المسيحية" و"نشر المدنية" لكسب دعم الكنيسة الكاثوليكية وتحقيق أهدافها الاستعمارية في شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: الدوافع والأسباب المباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر(حادثة المروحة).

مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تصاعدت النزعة الاستعمارية لدى الدول الأوروبية الكبرى، حيث تنافست فيما بينها على التوسع الجغرافي للسيطرة على الموارد الطبيعية وتأمين الأسواق التجارية، وفي هذا السياق، وجدت فرنسا نفسها في وضع حرج بعد خسائرها المتتالية في أوروبا، مما دفعها إلى البحث عن مناطق جديدة لتعويض

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871م)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977، ص 15.
[2] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 275.

نفوذها المفقود، كانت الجزائر من بين الأهداف التي وضعتها فرنسا نصب أعينها، مستغلة عدة ذرائع لتبرير غزوها، وكان أبرزها حادثة المروحة التي وقعت في 27 أبريل 1827م.[1]

كانت العادة تقتضي أن يقوم القناصل الأوروبيون المعتمدون لدى الجزائر بزيارة إكرامية إلى الداي بمناسبة عيد الفطر، حيث كان القنصلان الفرنسي والإنجليزي يتنافسان على الصدارة في هذه المناسبات، ولتجنب أي خلاف، قرر الداي حسين استقبال أحدهما في عشية العيد والآخر في يوم العيد نفسه، في هذا الإطار، توجه القنصل الفرنسي بيير دوفال إلى قصر الداي في 27 أبريل 1827م لأداء هذه الزيارة بحضور أعضاء الديوان العثماني.[2]

غير أن الحديث الذي دار بينه وبين الداي حسين اتخذ منحىً تصعيديًا أدى إلى وقوع الحادثة التي ستستخدمها فرنسا لاحقًا كمبرر لغزو الجزائر، وخلال اللقاء، طرح الداي حسين سؤالًا على القنصل دوفال حول سبب عدم رد ملك فرنسا على الرسائل التي بعثها إليه بشأن الديون المستحقة للجزائر، إلا أن القنصل الفرنسي لم يلتزم بالدبلوماسية، بل أجاب بلهجة غليظة قائلاً: "ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه"،[3] لم يكتف بذلك بل تفوه بكلمات مست شرف وكرامة الداي حسين أمام أعضاء الديوان، الأمر الذي أثار غضب الأخير ودفعه إلى ضرب القنصل بالمروحة التي كان يحملها.[4]

بقي القنصل الفرنسي في الجزائر لمدة ثلاثة أيام، حيث أعد تقريرًا مفصلًا عن "الإهانة" التي تعرض لها، ورفعه إلى حكومته، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين.[5]

ردًا على هذه الحادثة، أرسلت فرنسا قطعة من أسطولها البحري بقيادة القبطان كولي

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقية)، ج 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص127.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العمربية، الجزائر، 1931، ص 45.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص 127.

[5] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 326.

(Collet)، والتي وصلت إلى السواحل الجزائرية في 12 يونيو 1827م.[1]

صعد القنصل دوفال على متن السفينة لابروفانس، وكان القبطان الفرنسي ينوي إجبار الداي حسين على الصعود إلى السفينة شخصيًا والاعتذار للقنصل الفرنسي، إلا أن الداي رفض هذا الطلب رفضًا قاطعًا،[2] استغلت الحكومة الفرنسية هذا الرفض كذريعة إضافية لتصعيد الموقف، ما أدى إلى فرض حصار بحري على الجزائر استمر ثلاث سنوات، انتهى بشن الحملة العسكرية واحتلال البلاد في عام 1830م.[3]

على الرغم من أن فرنسا بررت غزو الجزائر بحادثة المروحة، إلا أن الحقيقة التاريخية تكشف أن هذه الحادثة لم تكن سوى "ذريعة" إعلامية وسياسية، فقد كانت التحضيرات للغزو قائمة قبل هذه الواقعة بفترة طويلة، حيث سعت فرنسا إلى تأمين مصالحها الاستعمارية في شمال إفريقيا، إضافة إلى ذلك، كان هناك تواطؤ بين القنصل دوفال وبعض التجار اليهود والسياسيين الفرنسيين، مثل تاليران، الذين كانوا يبحثون عن أي مبرر لاحتلال الجزائر.[4]

ولم يكن احتلال الجزائر نتيجة لإهانة القنصل الفرنسي، بل كان جزءًا من مخطط استعماري مدروس، تقوده دوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية، فقد كانت فرنسا تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وكانت الجزائر تملك ثروات ضخمة، بالإضافة إلى كونها موقعًا استراتيجيًا هامًا في البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم، استُخدمت حادثة المروحة كغطاء دبلوماسي لإخفاء النوايا الحقيقية للحملة الفرنسية، التي ستفتح فصلًا جديدًا من الاستعمار استمر لأكثر من 130 عامًا.[5]

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 7.

[3] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 24.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 327.

[5] فرحات عباس ليل الاستعمار، تر: عبد العزيز بوباكير دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 29.

المبحث الثاني:تسلسل الأحداث العسكرية للحملة الفرنسية على الجزائر.

بعد فشل الحصار البحري وازدياد التوترات، اختارت فرنسا اللجوء إلى الحل العسكري المباشر. يتناول هذا المبحث تفاصيل العمليات العسكرية التي شنتها القوات الفرنسية ضد الجزائر، انطلاقًا من إنزال سيدي فرج، مرورًا بمعركة سطاولي، وانتهاءً بسقوط العاصمة الجزائر في 5 جويلية 1830، كما يرصد طبيعة المواجهة بين الطرفين، وكفاءة القيادة الجزائرية، ومستوى الاستعداد العسكري، في مقابل التفوق العددي والتقني للجيش الفرنسي.

المطلب الأول: فرض الحصار البحري الفرنسي على الجزائر.

1. التصعيد بعد حادثة المروحة وفرض الحصار على الجزائر:

بعد حادثة المروحة والإهانة التي زعمت فرنسا أنها لحقت بها، طالبت الداي حسين بتقديم اعتذار رسمي،[1] لهذا الغرض أُوكلت مهمة التفاوض إلى الأميرال كولي، قائد السفينة الفرنسية، الذي كُلّف بتقديم شروط "الترضية" لحكومة الداي،[2] كانت فرنسا تسعى من خلال هذه الخطوة إلى تكريس نفوذها في الإيالة الجزائرية وإجبارها على تقديم امتيازات خاصة، اعتمادًا على سياسة القوة العسكرية والتهديد المباشر.[3]

في 14 يونيو 1827م، سلّم الأميرال كولي رسالة إلى الداي حسين تضمنت الشروط الفرنسية للتسوية، وهي:

- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية ويقدم اعتذارًا رسميًا للقنصل الفرنسي.
- أن يرسل وفدًا رسميًا برئاسة وزير البحرية بوكيل الحرج إلى السفينة الملكية الفرنسية ليقدم

[1] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 28.

[2] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 81.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 371.

الاعتذار.

- أن يُرفع العلم الفرنسي فوق جميع الحصون في مدينة الجزائر، مع إطلاق مئة طلقة مدفعية تحيةً له.[1]

حددت فرنسا أجلًا لقبول هذه الشروط لا يتجاوز 24 ساعة، مهددةً ببدء الهجوم العسكري إذا لم يستجب الداي لمطالبها،[2] كان من الطبيعي أن يرفض الداي حسين هذه الإملاءات المهينة، إذ صرخ غاضبًا قائلًا: "أتعجب كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي أيضًا.[3]

نتيجةً لهذا الرفض قررت فرنسا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر،[4] معتبرةً موقف الداي إهانة لشرفها، فقامت بفرض حصار بحري مشدد على السواحل الجزائرية،[5] وردًا على ذلك، أمر الداي حسين باي قسنطينة الحاج أحمد باي بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية في عنابة والقالة، كإجراء انتقامي ضد السياسة العدوانية الفرنسية.[6]

2. الانقسام داخل الحكومة الفرنسية حول قرار الاحتلال:

منذ بداية الحصار برزت أصوات داخل فرنسا، أبرزها القنصل بيير دوفال تطالب بالاحتلال المباشر للجزائر، مؤكدين سهولة إنزال القوات العسكرية،[7] وقد أيّده في ذلك قائد الحصار، الأميرال كولي، إلا أن السلطات العليا في البحرية الفرنسية رأت أن هذه الخطوة قد

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 80.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 370.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 81.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع، ص 373.

[5] هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى)، دار الفكر، 2010، ص 166.

[6] محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 465.

[7] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 82.

تكون مغامرة عسكرية خطيرة، ما أدى إلى انقسام في مجلس الوزراء الفرنسي.[1]

وكان هناك تياران رئيسيان داخل الحكومة الفرنسية:

- التيار الدبلوماسي المحافظ: الذي رأى أن الحصار البحري أداة كافية لإرغام الجزائر على تقديم التنازلات المطلوبة دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر.
- التيار العسكري المتشدد: الذي دعا إلى الغزو الكامل، وعلى رأسه وزير الحربية كليرمون ديتونيير، الذي قدّم تقريرًا يُبرز الفوائد المحتملة لاحتلال الجزائر، وأهمها:
  - ✓ التخلص من قيود معاهدة فيينا التي نصت على عدم تغيير أي حدود إقليمية دون موافقة الحلف الرباعي.
  - ✓ الاستفادة من ثروات الجزائر الطبيعية، حيث توقع الوزير أن تغطي خزينة النيابة، التي تضم 180 مليون فرنك، تكاليف الحملة الاستعمارية.[2]

3. المواجهات البحرية وتطور الصراع الفرنسي الجزائري:

من بين أبرز وقائع الحصار البحري على الجزائر، كانت المعركة البحرية الحاسمة التي دارت رحاها أمام ميناء الجزائر يوم 4 أكتوبر 1827م، التقى الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي مع 11 سفينة جزائرية،[3] بينما كان الأسطول الفرنسي يضم أربع سفن، وبارجة بحرية كبيرة، وحراقة، وسفينة شراعية، خلال المعركة، تمكنت السفن الجزائرية من محاصرة البارجة الفرنسية، ودام الاشتباك عدة ساعات، انتهى بانسحاب الفرنسيين بعد تكبدهم خسائر فادحة.[4]

مع استمرار التهديد الفرنسي، ونظرًا للضعف العسكري والانهيار التدريجي للنظام

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس المغرب الأقصى)، (ط 6)، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر الجديدة، 1993، ص 82.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 83.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 84.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 274.

الدفاعي للجزائر، أعلن الداي حسين عن مكافأة قدرها 1000 قرش لكل جزائري يستولي على مدفع من مدافع العدو،[1] إلا أن تكلفة الحصار والخسائر المتزايدة جعلت العديد من السياسيين الفرنسيين يفكرون جديًا في وضع حد لهذا النزاع، ومع تولي دومارتينياك الوزارة خلفًا لـ دو فيلال في 25 يناير 1828م، بدأ التوجه نحو إيجاد تسوية لصالح فرنسا.[2]

4. الانقسام السياسي الفرنسي حول جدوى الحصار:

كان المعارضون للحصار يرون أنه لم يمنع الجزائر من ممارسة القرصنة وتهديد الملاحة البحرية،[3] كما أن وزير الخارجية الفرنسي الجديد، ديلافورنيه، لم يكن من أنصار تقسيم الدولة العثمانية، وكان يرى أن الحصار لا يحقق الهدف المرجو، إذ كان يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويًا دون أن يؤثر فعليًا على حكومة الجزائر،[4] في المقابل، لم يطالب بالغزو سوى نائبين عند طرح الموضوع للنقاش في صيف 1829م.[5]

لكن رغم المعارضة، استمر الاشتباك البحري بين الجزائر وفرنسا، ففي 25 أكتوبر 1828م، وقعت معركة بحرية جديدة بالقرب من كاكسين، غرب مدينة الجزائر، حيث تمكن قبطان السفينة الفرنسية "لابروتونيير" من تدمير أربع سفن جزائرية، كما تعرض ميناء وهران لهجوم فرنسي في 2 مايو 1828م، بقيادة القبطان روبير وأندري دوناسيا، تمكن الفرنسيون خلاله من استعادة إحدى سفنهم التي استولى عليها الجزائريون عام 1827م.[6]

بعد وفاة الأميرال كولي، تولى القيادة الأميرال كلافان، الذي عزز الحصار بمزيد من

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 84.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 375.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 83.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 374,375.

[5] المرجع نفسه، ص 376.

[6] شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1827،1871) تر جمال فاطمي، نادية الأزرق وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، صص 55.54.

القطع البحرية، حيث رابطت أمام موانئ الجزائر 12 قطعة بحرية، إضافة إلى 6 سفن أخرى تمركزت أمام رأس الطيب (تونس) وسواحل إيطاليا وجزر البليار، كما جندت فرنسا 50 قطعة بحرية، بهدف منع أي تدخل عثماني أو أوروبي لصالح الجزائر.[1]

5. الخسائر الفرنسية والتوجه نحو مفاوضات جديدة:

رغم التعزيزات الفرنسية، فإن الغارات الجزائرية ألحقت خسائر كبيرة بالأسطول الفرنسي، ما جعل بعض المهندسين البحريين، مثل شارل دوبان، يعترفون بأن الملايين التي كانت تنفق على الحرب لا تعادل ما تتم مصادرته من زوارق جزائرية، والتي لم تكن تتجاوز قيمتها 2000 فرنك للزورق الواحد (190)،[2] حتى أن السفن التجارية الفرنسية في مرسيليا لم تكن آمنة من ضربات القراصنة المسيحيين.[3]

ونظرًا للخسائر الاقتصادية والضغط البرلماني الفرنسي، قررت الحكومة الفرنسية العودة إلى المفاوضات عام 1829م، حيث أُرسل القبطان دي ننرسيا إلى الجزائر لمحاولة التفاوض مع الداي حسين،[4] لكن هذه المفاوضات فشلت، وعند عودة الوفد الفرنسي إلى فرنسا، تعرضت الباخرة "لابروفانس" لنيران الدفاعات الجزائرية في 3 أغسطس 1829م،[5] ادّعى الفرنسيون أن السفينة اقتربت من السواحل بسبب الرياح العاتية، في حين أكد الجزائريون أنها دخلت نطاق الدفاعات بشكل متعمد، ورغم أن الباشا حسين اعتذر عن الحادث وعاقب المسؤولين عنه، فإن هذه الواقعة زادت من التوتر بين الطرفين.[6]

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 84.

[2] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 29.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 84.

[4] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص 29.

[5] حليم ميشال حداد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر)، (دط)، مؤسسة علي محمد وشركاؤه، 1999، ص 129.

[6] ابو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال المرجع السابق، صص 30.29.

6. توجه فرنسا نحو الغزو المباشر:

مع صعود بولينياك إلى الحكم في 8 أغسطس 1829م، أصبحت فرنسا مصممة على غزو الجزائر،[1] حاولت فرنسا بناء تحالف مع مصر بقيادة محمد علي باشا، حيث عرضت عليه السيطرة على الجزائر مقابل دعم مالي، لكنه رفض ذلك خوفًا من رد فعل الدولة العثمانية وبريطانيا.[2]

كما حاولت بريطانيا إقامة حكم مشترك مع فرنسا في الجزائر، لكن رئيس الوزراء البريطاني دوق ولنجتون رفض هذا الاقتراح، معتبرًا أن الحملة الفرنسية قد تؤدي إلى مشاكل دولية، وقرر ترك فرنسا تتصرف بمفردها، وفي 30 يناير 1830م، اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي القرار النهائي بإرسال حملة عسكرية لغزو الجزائر، خاصة وأن الحصار استمر لأكثر من سنتين ونصف دون تحقيق الهدف المطلوب.[3]

وكان الملك شارل العاشر يسعى من خلال هذه الحملة إلى إلهاء الشعب الفرنسي عن مشاكله الداخلية، أكثر من رغبته في الدفاع عن كرامة فرنسا، وهذا ما بدا واضحًا في اختياره لـ الجنرال دي بورمون، القائد الذي عرف بتوجهه الملكي المتشدد، والذي خان نابليون في معركة واترلو 1815م، ورغم أن المعارضة في البرلمان الفرنسي لم توافق على ميزانية الحملة، فإن القرار كان قد اتُّخذ بالفعل، كما أن الرأي العام الفرنسي لم يكن مهتمًا كثيرًا بالقضية الجزائرية، باستثناء سكان الجنوب، وخاصة مرسيليا، الذين رأوا في الاحتلال فرصة اقتصادية لهم، وبعد ثورة يوليو 1830م وسقوط نظام آل بوربون، تحول الاحتلال إلى مسألة قومية فرنسية، ولم يعد مجرد مشروع سياسي لفئة معينة.[4]

---

[1] جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج 1، دار المعارف بمطر، 1965، ص 137.

[2] هشام سوادي هاشم، المرجع السابق، ص 167.

[3] جلال يحيى، المرجع السابق، ص 137-138.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 87- 88.

وهكذا، دخلت فرنسا مرحلة الغزو الفعلي للجزائر، لتنطلق الحملة العسكرية في يونيو 1830م، ما شكل بداية الاحتلال الفرنسي الذي استمر لأكثر من 130 عامًا.

المطلب الثاني: سير العمليات العسكرية من بداية الحملة إلى سقوط العاصمة.

1. مواجهة الحملة:

أ. سير الحملة من ميناء طولون إلى سيدي فرج (25 ماي 1830 – 14 جوان 1830م):

بعد استكمال فرنسا لاستعداداتها العسكرية، قام الملك شارل العاشر بتنظيم القوات البرية والبحرية في ميناء طولون، استعدادًا للانطلاق نحو الجزائر، وعلى الرغم من جاهزية الأسطول الفرنسي للإبحار في 11 ماي 1830م، إلا أن سوء الأحوال الجوية أدى إلى تأجيل الحملة حتى 25 ماي 1830م، حيث أبحرت سفن النقل قبل باقي السفن الأخرى.

في صباح اليوم التالي، التقى الأسطول الفرنسي أثناء توجهه نحو الجزائر بفرقاطتين، إحداهما تابعة للأسطول الفرنسي الذي كان يحاصر مدينة الجزائر، والأخرى عثمانية كانت تحمل على متنها طاهر باشا، الذي أوفدته الدولة العثمانية لحل النزاع بين فرنسا والداي حسين، غير أن قائد الحصار الفرنسي منع الفرقاطة العثمانية من دخول الجزائر، وأمرها بالتوجه نحو طولون، وفقًا لتعليمات الجنرال Dhausse.[1]

واصلت الحملة تقدمها باتجاه الجزائر في 31 ماي، حيث تم رصدها بالمنظار من رأس كالسين غرب الجزائر، لكنها غيرت مسارها نحو بالما في جزر ميورقة، حيث توقفت لمدة عشرة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية، ما جعل عملية الإنزال مستحيلة خلال تلك الفترة.[2]

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 249 .

[2] CaT, (E), peTiTe HisTOIre De L'Algérie, 2 TT1 Imp–p– crescenzo vautesAlger1910, p 34,35.

وبعد تحسن الطقس، استأنفت الحملة مسيرتها من جزر البليار، حتى وصلت إلى سواحل الجزائر في 13 جوان، وقد تجمع عدد كبير من سكان المدينة لمراقبة السفن الفرنسية وهي تتجه نحو الغرب، تحديدًا إلى منطقة سيدي فرج،[1] حيث تمكنت القوات الفرنسية من إنزال جنودها وعتادها بسهولة يوم 14 جوان 1830م، دون أن تواجه أي مقاومة تذكر.[2]

ورغم إدراكه لموعد وموقع الهجوم، إلا أن الداي حسين لم يكن يتوقع هجومًا بريًا مباشرًا على مدينة الجزائر، وهو ما دفعه إلى عدم تحصين سيدي فرج بالشكل الكافي أو استغلال إمكانياته الدفاعية،[3] كما أن الأغا إبراهيم لم يقم بالإعداد اللازم لمواجهة القوات الفرنسية، حيث يذكر حمدان خوجة في كتاباته: "كان إبراهيم أغا ينوي محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم، ولا ذخيرة كافية، ولا مؤن، ولا علف للخيول، وبدون أي قدرة حقيقية على خوض معركة حاسمة".[4]

من جانب آخر، لم يكن الأغا إبراهيم قائدًا عسكريًا بارعًا، وهو ما أكده الشريف الزهار بقوله: "لم يكن قائداً ممتازًا في أي وقت، ولم تكن لديه معرفة كافية بفنون الحرب، فقد سبقه يحيى أغا، الذي شغل المنصب لمدة اثني عشر عامًا في عهد حسين باشا، وشهد العديد من المعارك بين العرب والقبائل.[5]

وفي الساعة الثانية والنصف من صباح يوم 14 جوان، كانت فرقة بيرتزين أولى القوات التي نزلت إلى شواطئ سيدي فرج، مستفيدة من ضوء القمر، حيث تمكن الجزء الأكبر من قواتها من التمركز على اليابسة بحلول الساعة الخامسة صباحًا دون أي مقاومة،

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 249.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص 95.

[3] صالح عباد المرجع السابق، ص 251.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 158.

[5] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق،، ص 163.

وعند الساعة السادسة، بدأت الفرقة الثانية بقيادة لوفيرد عملية الإنزال، والتي تمت كذلك دون مواجهة صعوبات تذكر.[1]

ب. معركة سطاولي:

في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم 19 جوان 1830م، شنت القوات الجزائرية المتمركزة في سطاولي،[2] هجومًا واسعًا على مواقع الدفاع الفرنسية، مبدية شجاعة كبيرة في القتال،[3] كان الهدف الأساسي لهذا الهجوم هو عزل الخطوط الأمامية للقوات الفرنسية عن معسكرها، إلا أن المهاجمين واجهوا صعوبة في اختراق الجناح الأيمن والوسط، مما أدى إلى انسحابهم بعد تكبدهم خسائر، أما على الجناح الأيسر، فقد تمكنوا من دفع القوات الفرنسية إلى التراجع بعد إلحاق خسائر كبيرة بها، ورغم ذلك، شن الفرنسيون هجومًا مضادًا على المعسكر الجزائري في سطاولي، حيث قاتل المقاومون ببسالة، لكنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام الهجوم الفرنسي الواسع النطاق.[4]

من حيث الخسائر، فقد تكبد الفرنسيون 57 قتيلاً و473 جريحًا، في حين قُدرت خسائر القوات الجزائرية بين 4 و5 آلاف بين قتيل وجريح، وقد وصلت هذه الأنباء إلى الداي حسين عبر صهره، الذي أبلغه بأن الفرنسيين قد دمروا حامية سيدي فرج بالكامل وتمكنوا من النزول إلى اليابسة رغم المقاومة الشرسة.[5]

بعد الهزيمة في سطاولي، غادر إبراهيم أغا المعسكر وهو في حالة يأس، تاركًا وراءه جيشًا مضطربًا ومشتتًا، ويصف حمدان خوجة هذا المشهد قائلاً: "لقد ترك كل شيء، الخيام،

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 251 .

[2] تقع على مسافة سير ساعة من سيدي فرج وقد وقعت فيه المعركة (أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق ص 153.

[3] شارل أندري جوليان المرجع السابق، ص 53.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 255 254.

[5] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 172.

الأعلام، فرق الموسيقى، وجيشًا بأكمله..."،[1] كما أشار الشريف الزهار إلى أن الفرنسيين بعد انتصارهم بدأوا في تحصين مواقعهم، قائلاً: "في اليوم التالي، انشغل النصارى بتشييد المتاريس، ولو شاءوا لدخلوا مدينة الجزائر في ذلك اليوم، لكنهم كانوا يترقبون العواقب".[2]

ويؤكد حمدان خوجة أن الفرنسيين لو تقدموا مباشرة بعد المعركة نحو حصن الإمبراطور، لما واجهوا أي مقاومة تُذكر، قائلاً: "لو أن دي بورمون حرك جيوشه في نفس اليوم إلى حصن الإمبراطور، لما وجد أي صعوبة"،[3] غير أن الفرنسيين لم يخاطروا بالتقدم نحو الجزائر مباشرة، مفضلين انتظار وصول مدفعية الاقتحام.[4]

بدل أن يُعين الداي حسين قائدًا جديدًا يعيد تنظيم الجيش ويرفع من معنوياته لمواجهة القوات الفرنسية، أرسل حمدان خوجة، الذي كان محل ثقته، في مهمة لإقناع إبراهيم أغا باستئناف القيادة من جديد، فذهب إليه في أحد المنازل الريفية، حيث وجده مختبئًا مع عدد قليل من أتباعه، ويصف حمدان خوجة حالته قائلاً: "عندما كلمته، تبين لي أنني لم أكلم رجلًا، بل طفلًا".[5]

بعدما تمكن الداي حسين من إعادة تنظيم قواته وجمع جيشه مع قوات الأغا إبراهيم، التقت القوات الجزائرية مجددًا مع الجيش الفرنسي يوم 24 جوان بالقرب من سيدي فرج، حيث خاضت معركة جديدة ضد الفرنسيين، لكن دي بورمون تمكن من التصدي للهجمات الجزائرية وأجبرها على التراجع، ثم قاد قواته في اتجاهين، الشمالي والشرقي، حتى التقيا في سيدي فرج، حيث فرض الفرنسيون حصارًا محكمًا على قوات الداي، التي سرعان ما

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 158.

[2] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 172.

[3] حمدان خوجة المصدر السابق، ص 158.

[4] صالح عباد المرجع السابق، ص 255.

[5] حمدان خوجة المصدر السابق، ص ص 158 159.

انهارت.[1]

عقب الهزيمة في سطاولي اجتمع الداي حسين بالبايات وقرروا تحصين برج مولاي حسن، المعروف بقلعة الإمبراطور،[2] وقد كُلّف الشريف الزهار بتفقد مخزون القلعة، فذكر: "وجدت فيها 10 مدافع صغيرة، ونحو قنطارين من البارود، وما يقارب مئتي قذيفة"،[3] كما اتفق المجتمعون على إعادة تجهيز الجيش والاستعداد لمواصلة القتال، حيث استدعوا قوات من قبائل الزواوة لدعم الدفاع عن المدينة.

وفي خطوة لإعادة تنظيم القيادة العسكرية، عيّن الداي مصطفى بومزراق، باي التيطري، قائدًا جديدًا خلفًا للأغا إبراهيم، كما استدعى المفتي ابن العنابي،[4] وطلب منه تعبئة الشعب وحثّه على الدفاع عن البلاد،[5] في المقابل قام الفرنسيون بنقل مقر قيادتهم العامة، وربطوا موقع سيدي فرج بأنظمة الاتصالات، بالإضافة إلى إنشاء أربعة مواقع مراقبة على الطريق الرابط بين سيدي فرج وسطاولي، لتعزيز سيطرتهم على المنطقة.[6]

2. سير الحملة نحو مدينة الجزائر

في 25 جوان 1830 وصلت إلى سيدي فرج مدفعية الحصار والجنود، مما جعل كل شيء جاهزًا للتحرك نحو مدينة الجزائر بحلول 28 جوان، احتشدت القوات الفرنسية في منطقة العين الزرقاء بسيدي عبد الرحمن بوناقة، حيث واجهت مقاومة شديدة من الأغا

---

[1] يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 145.

[2] تقع قلعة الإمبراطور على بعد 1225 مترا من القصبة، بنيت من القرن الخامس عشر في المكان الذي نصب فيه الإمبراطور شارلكان سنة 1514م خيمته بنيت الإقامة الجنود ويقال أنها بنيت بمواد ليست مناسبة وبدون أسس، كانت محاطة بقيلات وبساتين فر أصحابها لما اقترب وصول الفرنسيين منها (أنظر: صالح عباد المرجع السابق، ص ص 256 257).

[3] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 173 .

[4] شيخ الإسلام رجل علم وفتوى كان عادل وفاضل ولكنه بعيدا على أن يكون رجل محاربا، وفي مثل هذه اللحظة الحرجة لم يكن من الممكن أن يقود جيشا ويصد عدوا (أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 160).

[5] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 160

[6] -Cat: op-ciT-P: 62.

بومزراق الذي نصب مدفعيته ضدهم، دارت معركة بين القوات الفرنسية والمقاومين الجزائريين، أسفرت عن خسارة الفرنسيين حوالي ألف رجل.[1]

ويصف أحمد الجزائري تلك المواجهة قائلاً: "أمر حضرة الباشا بإحضاري ليخبرني بما جرى لعساكر المسلمين من الهزيمة، فأخذت في تسليته، ثم نهض أمام المهزومين، محثًا إياهم على القتال ومحذرًا من عواقب الاستسلام، انطلق الجيش حتى وصل إلى العين الزرقاء، حيث تواجد الفرنسيون، هناك، التقت العيون والتحم القتال، ولم تمضِ لحظات حتى انهزم الفرنسيون وولوا مدبرين، واستمروا في انسحابهم حتى بلغوا سيدي فرج، حيث استقروا.[2]

في 29 جوان 1830، بدأت القوات الفرنسية زحفها نحو مدينة الجزائر، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة في التقدم بسبب الضباب الكثيف، تخلت القيادة الفرنسية عن الطريق الذي اقترحه المهندس بوتان، ظنًا منها أنه كان مخطئًا، مما أدى إلى وقوع فوضى كادت تعرقل تقدم القوات، ومع انقشاع الضباب، اتضح أن بوتان كان على صواب، وفي المساء تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى قلعة مولاي حسن.[3]

قام الفرنسيون بنصب خمس بطاريات لمهاجمة قلعة الإمبراطور، كما حفروا الخنادق حولها، وعلى مدار أربعة أيام، كانت القذائف الجزائرية تتساقط عليهم، بينما كانت تشتعل الاشتباكات الفردية بين الجنود في البساتين، شهدت كل ليلة ونهار مناوشات دامية، ومع ذلك، أكمل الفرنسيون تحصيناتهم في 3 جويلية 1830، وفي اليوم التالي، اقترب الأميرال دو بيري من الشواطئ الجزائرية، وبدأ تبادل القصف بين السفن الفرنسية وقلاع مدينة الجزائر، غير أن الأسطول الفرنسي واجه صعوبات بسبب سوء الأحوال الجوية،[4] إلا أن

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 256.

[2] أحمد الجزائري، المصدر السابق، ص 30

[3] صالح عباد المرجع السابق، ص 256.

[4] المرجع نفسه، ص 257

الشريف الزهار يؤكد أن السبب الحقيقي لتراجع الأسطول كان المقاومة العنيفة التي أبدتها المدفعية الجزائرية.[1]

بعد قتال شرس بين الطرفين، سقط العديد من القتلى من الجانبين، وتفاقم الوضع على المدافعين الجزائريين داخل القلعة، فهرب بعضهم، بينما ألقى آخرون بأنفسهم من أعلى الجدران، من بين هؤلاء كان الخزناجي مصطفى، الذي وعد بمكافأة قدرها مائة سلطاني ذهبًا لمن يستطيع إشعال النار في مستودع البارود، فقام أحد الرجال بإشعال النار في البارود، مما تسبب في انفجار القلعة وتدميرها بالكامل، وتناثر حجارتها في أنحاء المدينة.[2]

كان مصطفى الخزناجي يسعى للسيطرة على الحكم بعد الداي حسين، خاصة بعد تكليفه بالدفاع عن قلعة مولاي حسن، وبناءً على ذلك، وضع خطة لعقد صلح مع الفرنسيين وفق شروطهم، دون أي اكتراث لحماية القلعة، إذ كان على استعداد لفتح أبوابها أمام العدو في أي لحظة، أما الرجال الذين كانوا تحت قيادته، فقد أظهروا استعدادهم للفرار بمجرد أن تتاح لهم الفرصة.[3]

بسقوط حصن الإمبراطور في يد الفرنسيين، قاموا بنصب مدافعهم باتجاه باب عزون (رأس تنورة)، الذي سرعان ما استسلم لهم، مما جعل الطريق إلى مدينة الجزائر مفتوحًا أمامهم، لم يتبقَ سوى بعض المدافع الصغيرة المثبتة على أسوار القصبة، لكنها لم تكن كافية لوقف الزحف الفرنسي نحو المدينة.[4]

3. نهايتها:

أ. سقوط العاصمة:

[1] أحمد شريف الزهار المصدر السابق، ص 173.

[2] المصدر نفسه، ص 174.

[3] حمدان خوجة المصدر السابق، ص 167.

[4] يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 147.

عند دخول القائد الفرنسي دي بورمون إلى "برج مولاي حسن"، بادر الداي حسين بجمع أمناء البلاد ووجهائها، إضافة إلى رجال التشريع، وشرح لهم الوضع المتأزم الذي آلت إليه الجزائر، داعيًا إياهم إلى التضحية واتخاذ موقف موحد لمواجهة الأزمة، ثم طرح عليهم السؤال الحاسم: هل من الأفضل الاستمرار في المقاومة ضد الفرنسيين، أم تسليم القلاع وإبرام معاهدة استسلام؟، أجاب الحاضرون بأنهم مستعدون لمواصلة الحرب، إلا إذا رأى الداي غير ذلك، ففي هذه الحالة سيطيعون أوامره.[1]

بدأت مظاهر الانهيار تتغلغل في الجهاز الإداري والاجتماعي، حيث اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر في قلعة باب البحرية، هؤلاء كانوا من كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، ورأوا أن سقوط المدينة بات أمرًا حتميًا، واعتقدوا أنه إذا دخلها الفرنسيون عنوة، فسوف تتعرض ثرواتها للنهب، وستتعرض النساء والأطفال للاعتداء، ولتجنب هذا السيناريو الكارثي، أيدوا اقتراح الداي حسين الثاني، الذي يقضي بالاستسلام.

في 4 جويلية 1830، أرسل الداي كاتبه مصطفى، برفقة القنصل الإنجليزي، إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع دي بورمون، بدوره أوفد القائد الفرنسي كلًا من أحمد بوضربة وحاج حسين بن حمدان كمترجمين، وأوضح القنصل الإنجليزي أنه لم يأتِ كممثل رسمي لحكومته، بل تدخل فقط لمنع إراقة المزيد من الدماء، وللحيلولة دون إقدام الداي على تدمير جزء من المدينة.[2]

ب. توقيع معاهدة الاستسلام:

في 5 جويلية 1830، تم التوقيع رسميًا على معاهدة الاستسلام بين الداي حسين والقائد الفرنسي دي بورمون، والتي عُرفت لاحقًا باسم اتفاقية استسلام مدينة الجزائر، وقد تضمنت المعاهدة البنود التالية:

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 167 168.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 169، 170.

- تسليم جميع حصون المدينة والميناء للقوات الفرنسية قبل الساعة العاشرة صباحًا.
- تعهد القائد العام للجيش الفرنسي بترك الداي حسين حرًا، مع الاحتفاظ بجميع ثرواته الشخصية.
- إتاحة حرية مغادرة الداي وأسرته وثرواته الخاصة إلى أي مكان يختاره.[1]
- تعهد القائد العام للقوات الفرنسية بمنح الجنود الإنكشاريين نفس المعاملة ونفس الحماية التي حصل عليها الداي.
- ضمان حرية السكان الدينية، وضمان ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعاتهم، واحترام النساء.
- إتمام تبادل وثائق الاتفاق قبل الساعة العاشرة صباحًا، ثم دخول الجيش الفرنسي إلى القصبة، يليها القلاع المحيطة بالمدينة، وأخيرًا الميناء.[2]

[1] المصدر نفسه، ص ص 169، 170.

[2] المصدر نفسه، ص ص 169، 172.

بيّنت المعطيات الواردة في هذا الفصل أن الحملة الفرنسية على الجزائر كانت نتيجة لتداخل عوامل عديدة، أبرزها تدهور الوضع الداخلي الفرنسي، رغبة الملك شارل العاشر في تحقيق مكاسب سياسية داخلية، والسعي لاستعادة مجد فرنسا الخارجي، استخدمت فرنسا ذريعة حادثة المروحة لإطلاق الحملة، رغم أن التحضيرات كانت جارية منذ عقود، وقد نفذت الحملة عبر إنزال بحري في سيدي فرج، تلاه تقدم سريع نحو العاصمة وسط ضعف في القيادة الجزائرية، وعليه شكلت هذه الحملة بداية لمشروع استعماري طويل الأمد أجهز على السيادة الجزائرية، وانتهى بإسقاط الدولة العثمانية في الجزائر.

الفصل الثاني: نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر و اثرها على العلاقات الفرنسية العثمانية.

المبحث الأول: نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: النتائج السياسية و الاقتصادية.

المطلب الثاني: النتائج الاجتماعية و الثقافية.

المبحث الثاني: أثر الحملة الفرنسية على الجزائر في العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية العثمانية إبان الحصار الفرنسي على الجزائر (1827-1830).

المطلب الثاني: التحولات في الموقف العثماني بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر.

لا تقتصر أهمية الحملة الفرنسية على الجزائر على بعدها العسكري فقط، بل تتجاوز ذلك إلى ما ترتب عنها من نتائج داخلية عميقة غيّرت مجرى تاريخ الجزائر، وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاحتلال، إلى جانب رصد ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاهه، سواء من طرف الأهالي أو من النخب الإدارية والدينية.

المبحث الأول:نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر.

أحدث الاحتلال الفرنسي للجزائر تحوّلات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع، إذ تم تفكيك مؤسسات الحكم العثماني المحلي، وتعرض الاقتصاد الوطني للاستنزاف، فيما شُرّد السكان وفُرضت أنماط جديدة من الحياة السياسية والإدارية، يعرض هذا المبحث أبرز التحولات التي نتجت عن الحملة الفرنسية، وأثرها العميق في الواقع الجزائري بعد سنة 1830.

المطلب الأول: النتائج السياسية و الاقتصادية.

1. النتائج السياسية:

استولى الفرنسيون على خزينة الدولة الجزائرية مباشرة بعد دخولهم العاصمة، حيث كانت هذه الخزينة تحتوي على كميات كبيرة من الذهب والفضة والبرونز، محفوظة في ثلاث قاعات داخل القصبة، وقد أورد حمدان خوجة في هذا السياق أن الداي حسين، عند مغادرته للقصبة لم يمس شيئًا من الأموال العمومية، ولم يسمح لأي شخص بالاقتراب منها، معتبرًا نفسه مسؤولًا عنها بموجب شروط الاستسلام، ونتيجة لذلك تمكنت فرنسا من الاستيلاء على الخزينة كاملة دون أن تُمسّ.[1]

وفي خطوة رسمية قام الخزناجي بتسليم مفاتيح أبواب الخزينة للقائد الأعلى للجيش الفرنسي، والذي بدوره سلمها للجنة تضم الجنرال "طولوزي"، والمعتمد العسكري الديني، والصراف العام "فيرينو"، وقد قدرت اللجنة حينها قيمة الأموال بما يقارب 48.5 مليون فرنك، وفرضت عليها حراسة مشددة، وأكدت لجنة التحقيق التي أنشأها الجنرال دي بورمون في

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 175.

وقت لاحق أن الأموال تم استلامها بكاملها.[1]

مع ذلك رفض دي بورمون تلبية دعوات أصحاب الحقوق والمطالبين بديون سابقة، حيث قام هو وعدد من ضباطه بسحب مبالغ مالية من تلك الخزينة،[2]كما قام بزيارة الداي حسين يوم 8 جويلية 1830م، من أجل ترتيب ظروف مغادرته، والتي اختار أن تكون إلى مالطا، الواقعة حينها تحت السيطرة البريطانية منذ عام 1800م، غير أن القائد الفرنسي رفض هذا المقترح، وعرض عليه الانتقال إلى "نابولي"، وقد خُصصت له سفينة "جان دارك"، التي أقلته مع أكثر من مئة شخص من حاشيته، ووصلوا جميعًا إلى وجهتهم في 31 من نفس الشهر، وقد وافته المنية في الإسكندرية سنة 1834م.[3]

وبعد دخول الجيش الفرنسي الجزائر أصدر المارشال دي بورمون بيانًا باسم الأمة الفرنسية، أعلن فيه عزمه القضاء على نظام الظلم والاستبداد الذي كان سائدًا في البلاد، كما نصت معاهدة الاستسلام على أن الأتراك يُعتبرون من سكان المدينة، غير أن دي بورمون، وبعد فترة وجيزة من السيطرة على الجزائر، خالف بنود الاتفاق، فأمر بنفي الأتراك واختطافهم، حيث تم فصلهم عن نسائهم وأطفالهم دون وجه حق، واقتيدوا إلى السفن قبل موعد إبحارها بأيام، وقد رُوّج في الأوساط العامة أنهم كانوا يخططون للتآمر ضد السلطات الفرنسية، وهي تهمة لا أساس لها من الصحة.[4]

وقد جرى ترحيل الأتراك يوم 11 جويلية 1830 بطريقة مؤلمة تثير الحزن والأسى، وكان عدد أفراد الإنكشارية في الجزائر يقدر بحوالي 5092 جنديًا،[5] حيث تم ترحيل 2500

---

[1] عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830–1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 م، ص 260.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 177، 178.

[3] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص .56

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 197.

[5] أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، المرجع السابق، ص 20

منهم على متن أربع سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى، وبذلك تم القضاء على آخر مظاهر الحكم العثماني في الجزائر.[1]

وفي سياق إعادة تنظيم الحكم أنشأ الجنرال دي بورمون "لجنة الحكومة"، والتي أوكلت إليها مهمة دراسة حاجيات البلاد وإمكاناتها، وتحديد القوانين والنظم التي ينبغي تعديلها أو إلغاؤها، مع النظر في إمكانية إشراك أعيان الجزائر، سواء من الأهالي أو من الفرنسيين في تسيير الشؤون الداخلية للبلاد.[2]

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى تقسيم الجزائر إلى منطقتين: الأولى مفتوحة للاستيطان الأوروبي، والثانية منطقة عسكرية خاضعة للحكم العسكري، نظرًا لصعوبة الاستيطان فيها بسبب طبيعتها الجغرافية والمناخية،[3] وقد شهدت الجزائر في تلك الفترة اعتداءات واسعة من طرف الجيش الفرنسي، شملت النهب والتخريب وانتهاكات صارخة لحقوق السكان[4].

2. النتائج الإقتصادية:

لقد ترتّبت عن الاحتلال الفرنسي للجزائر جملة من الآثار الاقتصادية السلبية التي مست مختلف شرائح المجتمع، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- **انتهاك حرمة الأملاك الخاصة والعامة:** حيث صدر بتاريخ 8 سبتمبر 1830م مرسوم يقضي بجعل ممتلكات المهاجرين وأملاك البايلك ضمن الأملاك العامة التابعة للدولة الفرنسية،[5] وامتد هذا الإجراء ليشمل مصادرة الأوقاف الإسلامية وكافة ممتلكات الأهالي،

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 205.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 66.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الج ا زئرية (1830–1954م)، د.ط، ديوان المطبوعاتالجامعية، د.م، 2007 م، ص 11.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 78.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 74.

دون مراعاة لخصوصيتها أو لطابعها الديني والاجتماعي.[1]

- **إجبار السكان على إخلاء مساكنهم:** فور احتلال مدينة الجزائر، فرض على العديد من السكان المحليين إخلاء بيوتهم لتُخصص لإيواء الجنود الفرنسيين، وهو ما تسبب في شلل النشاط التجاري والحرفي، وأدى إلى تفشي البطالة وارتفاع معدلات التسول.[2]
- **فرض الضرائب على الأهالي:** بعد تراجع الموارد المالية الفرنسية في الجزائر، لجأت السلطات الاستعمارية إلى فرض ضرائب باهظة على السكان، ما زاد من حدة الأوضاع الاقتصادية وأثقل كاهل المواطنين.[3]
- **استمرار سياسة الاستيلاء على الأملاك:** لم تتوقف قرارات مصادرة الأملاك عند سنة الاحتلال، بل استمرت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1830 و1837، حيث توسعت الإجراءات لتشمل مختلف أنواع الأملاك، ما ساهم في إفقار الجزائريين ودفعهم إلى الهجرة القسرية، وكان الهدف من هذه السياسات التحكم في السكان وتطويعهم سياسيًا عن طريق التضييق الاقتصادي، مع تسهيل امتلاك الأوروبيين الوافدين للأراضي والممتلكات بغرض الاستيطان.[4]
- **بيع الممتلكات العامة للأوروبيين:** شملت عمليات البيع أيضًا المحلات التجارية، والزوايا، والأضرحة، وغيرها من العقارات ذات الطابع الرمزي أو الديني، حيث عرضت للبيع لصالح الأوروبيين الذين استغلوها في ممارسة أنشطة تجارية.[5]

---

[1] سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1974 م، ص 104.

[2] عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر عامة، ج 1، ج 2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 231.

[3] أرزقي شويتام، المرجع للسابق، ص 209.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 77.

[5] المرجع نفسه، ج 1، ص 66.

المطلب الثاني: النتائج الإجتماعية و الثقافية.

1. النتائج الإجتماعية:

أسفر الاحتلال الفرنسي للجزائر عن نتائج اجتماعية خطيرة، تمثلت في تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وزعزعة استقراره، من خلال ما يلي:

- **تفكيك الوحدة الاجتماعية ومحاولة زرع التفرقة:** اعتمدت السلطات الفرنسية سياسة "فرّق تسد" لتشتيت صفوف الشعب الجزائري وتفكيك وحدته، فاختفت فئتان اجتماعيتان بارزتان هما الأتراك والكَرَاغِلة، كما سعت **الإدارة** الاستعمارية إلى تضليل فئة القبائل المتعلمة ضمن المنظومة الفرنسية، عبر ترويج مزاعم وهمية تهدف إلى خلق طبقة موالية لها تخدم مصالحها وتساهم في استقرار سلطتها واستغلالها للشعب الجزائري.[1]
- **انتشار الرعب والنزوح الجماعي:** تسببت الاعتداءات الفرنسية المتكررة في بث الرعب بين سكان المدن **الساحلية**، فاضطر العديد من الجزائريين إلى الهروب رفقة عائلاتهم في حالة من التشرد والخوف المستمر من بطش الاحتلال.[2]
- **التشريد ومصادرة الأراضي:** أدت سياسة السلب والنهب التي انتهجها المستعمر إلى نزع ملكية الأراضي من أصحابها وطردهم إلى مناطق قاحلة وغير صالحة للزراعة، وهو ما أجبر كثيرًا منهم على العمل **كخماسين** في أراضيهم السابقة التي باتت تحت سلطة المستعمر.[3]
- **التهجير القسري:** قامت السلطات الفرنسية بترحيل عدد كبير من الجزائريين على متن البواخر، وقد قُدر **عددهم** بنحو 120 فردًا في مراحل أولى، ولجأ العديد من العائلات إلى

---

[1] بوعزة بوضرساية، المسألة البربرية في السياسة الإستعمارية الفرنسية (1830-1930م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، جامعة وهران 2004م، ص 73.

[2] عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 23، 22.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 15، 14.

الهجرة خارج الوطن، خاصة نحو المدن الإسلامية، هربًا من الممارسات التعسفية والظروف المعيشية الصعبة التي فرضتها الإدارة الفرنسية.[1]

2. النتائج الثقافية.

أ. التنصير والاستيلاء على المؤسسات الدينية:

رغم ما نصّت عليه معاهدة الاستسلام التي وقّعها الجنرال الفرنسي دي بورمون مع الداي حسين من احترام للأملاك والدين والنساء، إلا أن السلطات الاستعمارية سرعان ما انتهكت هذه البنود، فقد أقام الجيش الفرنسي شعائر دينية مسيحية داخل القصبة مباشرة بعد احتلالها، وألقى الجنرال دي بورمون خطبة جاء فيها: "لقد فتحنا باب المسيحية لإفريقيا من جديد، ونأمل في أن نعيد إليها الحضارة التي غابت عنها منذ قرون"، وفي ذات السياق، كان الملك شارل العاشر يحضر قدّاسًا في كنيسة "نوتردام دي باري" يشكر فيه الرب على نصره.

تُعد هذه الممارسات دليلاً واضحًا على أن المعاهدة لم تُحترم، حيث استولى الاحتلال على الأوقاف والزوايا، وتمادى في تدنيس القبور لاستخراج الأجر والأحجار، مما شكّل استفزازًا لمشاعر الجزائريين الدينية.[2]

وقد كانت غاية هذه السياسات التنصيرية هي سلخ الجزائريين عن دينهم الإسلامي، وفرض المسيحية عليهم، مع إخضاع المؤسسات الدينية الإسلامية لسيطرة الإدارة الاستعمارية المباشرة.[3]

ب. محاربة اللغة العربية

كانت اللغة العربية والتعليم قبل الاحتلال عنصرين أساسيين في الحياة الثقافية

[1] مسعودي كواتى، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، د.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م، ص 164.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 20- 21.

[3] رابح تركي عمامره، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، منشورات (NEP)، ط5، الجزائري، 2001، ص 81.

الجزائرية، لكن مع دخول القوات الفرنسية، شُنت حرب شعواء على اللغة العربية لصالح اللغة الفرنسية، في إطار مسعى ممنهج لخلق طبقة "مفرنسة" من الجزائريين تخدم المشروع الاستعماري، وعملت السلطات الفرنسية على تشجيع الأعيان والطبقة البرجوازية على إرسال أبنائهم إلى فرنسا لتلقّي التعليم هناك، وذلك في محاولة لإحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة الوطنية.[1]

لقد تمثّلت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر في "الفرنسة والإدماج"، من خلال القضاء على مقومات الهوية الجزائرية، لا سيما اللغة والدين والثقافة العربية، ودمج المجتمع في الكيان الفرنسي، وتهدف "سياسة الفرنسة" إلى إحلال اللغة والثقافة الفرنسيتين محل العربية والإسلامية، بما يشمل تغيير الطابع العام للبلاد ومحو معالمها الحضارية، حتى تنشأ الأجيال الجديدة في بيئة فرنسية خالصة تنسيها تدريجيًا جذورها.[2]

منذ الأيام الأولى للاحتلال سعت فرنسا إلى طمس الهوية العربية الإسلامية، واستبدالها بالهوية الفرنسية في مختلف المدن دون استثناء، من خلال استهداف اللغة، والمؤسسات الدينية، والتعليم، وحتى المعمار، وهو ما يعكس الجهد الاستعماري الكبير المبذول لتفكيك الشخصية الوطنية الجزائرية وتذويبها داخل المشروع الكولونيالي.[3]

المبحث الثاني:أثار و انعكاسات الحملة الفرنسية على العلاقات الفرنسية العثمانية.

في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، بدأت فرنسا في تنفيذ مخططها الاستعماري لغزو الجزائر، بعد تصاعد الخلاف الدبلوماسي مع داي الجزائر، لا سيما عقب حادثة

[1] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1951م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 2007 – 2008م، ص 33.

[2] رابح تركي عمامرة مرجع سابق، ص 98.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 66.

المروحة الشهيرة سنة 1827، والتي استخدمتها باريس كذريعة لإعلان الحصار البحري على الجزائر وتهيئة الرأي العام الفرنسي لشن حملة عسكرية، في هذه المرحلة الحرجة وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام موقف بالغ الحساسية، إذ كانت الجزائر، من الناحية القانونية، إيالة عثمانية، ولو أن علاقتها الفعلية بالباب العالي كانت شبه مستقلة من حيث التسيير المحلي والمالي.

رغم ما كانت تعانيه الدولة العثمانية من تراجع داخلي وتكالب خارجي، فإنها لم تبقَ مكتوفة الأيدي تجاه تطورات الأزمة، حاولت جاهدة تفعيل أدواتها الدبلوماسية التقليدية بهدف الحيلولة دون التصعيد الفرنسي، وقد تجلى ذلك في سلسلة من المبادرات والبعثات التي رُصدت لها أغراض الوساطة وتهدئة التوترات، من أبرزها إرسال المبعوث خليل أفندي إلى الجزائر، في محاولة لاحتواء الموقف بين داي الجزائر والحكومة الفرنسية.

إلا أن هذه المساعي اصطدمت بجدار من الرفض الفرنسي، الذي كان قد قرر مسبقًا اللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق أهدافه الاستعمارية، خاصة وأن النخبة الحاكمة في فرنسا آنذاك بقيادة شارل العاشر كانت تسعى لإعادة بريق الملكية الفرنسية وإلهاء الداخل عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال مغامرة استعمارية ناجحة، وبالفعل تجاهلت فرنسا مبادرات الوساطة العثمانية، بل وقامت بعزل المبعوثين العثمانيين عن دوائر القرار، مثلما حصل مع طاهر باشا الذي لم يُسمح له حتى بالوصول إلى الجزائر عبر تونس.

ومن جهة أخرى، فإن محاولة الدولة العثمانية التفاوض مع الأوروبيين انطلاقًا من موقعها كقوة إسلامية "خليفة للمسلمين" لم تجد صدى في محيط دولي كان يرزح تحت ثقل التوازنات التي فرضها مؤتمر فيينا (1815)، والتي أقصت عمليًا السلطنة العثمانية من المشاركة في قرارات أوروبا السياسية، واعتبرتها في مرتبة أدنى من "الدول الكبرى" المتحكمة

في مصير الشعوب.[1]

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية العثمانية إبان الحصار الفرنسي على الجزائر (1827-1830).

1. الدور الدبلوماسي لخليل أفندي أثناء حصار الجزائر(1827-1830):

- فشل مهمة خليل أفندي والمساعي الدبلوماسية العثمانية:

أبحر خليل أفندي من مدينة أزمير على متن باخرة إنجليزية تُعرف باسم (Pelorus) في أوائل نوفمبر سنة 1829، ووصل إلى الجزائر في أواخر الشهر نفسه، وبعد وصوله أجرى عدة مباحثات مع الطرفين المتنازعين (الجزائر وفرنسا) حيث أصر على أن يرسل داي الجزائر سفيرًا إلى فرنسا لتقديم اعتذار رسمي عن "حادثة المروحة" وحادثة "لابروفانس"، وهو ما رفضه الداي حسين بشدة.[2]

ردًّا على هذا الرفض كتب خليل أفندي إلى الأميرال ماهون، قائد الحصار الفرنسي، يعرض عليه آخر ما اقترحه الداي، غير أن مساعي خليل أفندي باءت بالفشل، خاصة بعدما أُبلغ يوم 31 جانفي 1830 من إسطنبول بأن الشروط التي قدمها لإعادة العلاقات مع فرنسا مرفوضة تمامًا، نتيجة لذلك غادر الجزائر في جوان 1830 متوجهًا إلى تونس، بعد أن تيقّن من استحالة الوصول إلى حل يُرضي الطرفين، وقد أُرجع سبب فشل المهمة إلى الشروط الفرنسية المجحفة، وعلى رأسها إصرار باريس على استعادة امتياز صيد المرجان، وإنشاء منشآت لها في الجزائر.[3]

وتؤكد بعض المراجع أن المهمة التي أوكلت لخليل أفندي كانت بإيعاز من سفير

---

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول المماليك أوروبا، المرجع السابق، ص 130.

[2] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، ترجمة عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، سنة 1970، ص 45.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 31.

النمسا، لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول إبقاء داي الجزائر على الحياد في النزاع القائم بين النمسا والمغرب؛ والثاني، منع أي تغيرات في التوازن السياسي بمنطقة البحر المتوسط في تلك الفترة الحرجة، وذلك وفقًا لرؤية رئيس الوزراء النمساوي.[1]

- **التحركات الفرنسية في إسطنبول ومشروع الحملة المصرية:**

في ذات الوقت كان السفير الفرنسي في إسطنبول السيد ("غييومينو" Guillomenot)، يسعى لدى الباب العالي للحصول على فرمان سلطاني يوافق على شن حملة يقودها محمد علي باشا، والي مصر، ضد الولايات الثلاث: طرابلس، وتونس، والجزائر، وقد قدم السفير الفرنسي مذكرة إلى رئيس الكتاب العثماني "برتيف أفندي" يوضح فيها أنه في حال رفض الباب العالي الخطة، فإن فرنسا ستبدأ بحملة عسكرية ضد الجزائر بحرًا وبرًّا، لكن الرد العثماني كان صارمًا، إذ أكد رئيس الكتاب أن إرسال جنود إلى أرض خاضعة للطاعة العثمانية أمر غير جائز شرعًا وسياسيًا.[2]

بعد فشل كل من خليل أفندي وغييومينو، اقترح الباب العالي حلاً بديلاً يقوم على إرسال مبعوثين، أحدهما عثماني والآخر فرنسي إلى الجزائر لمحاولة تسوية الأزمة القائمة.

- **مبادرة محمد علي وموقف الحكومة الفرنسية:**

رغم تعثر المبادرات الدبلوماسية، استقبل بولينياك، وزير الخارجية الفرنسي، في 10 أوت 1829، بعثة فرنسية قادمة من مصر تحمل ما عُرف لاحقًا باسم "مشروع محمد علي" لحل أزمة الجزائر، وبحسب المؤرخ "شارل أندري جوليان"، فإن "دروفتي" (Drovetti)، وهو دبلوماسي فرنسي مقرب من محمد علي، كان مؤمنًا بأن مستقبل مصر يجب أن يُرسم في غرب البحر المتوسط لا في سوريا، ولذلك سعى منذ عام 1826 إلى توجيه طموحات محمد

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، 1791-1830م، مؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 154.

[2] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 45.

علي نحو شمال إفريقيا مستغلًا خلافاته مع الجزائر.[1]

تشير بعض المصادر إلى أن دورفتي هو صاحب هذا المشروع، حيث ناقشه عدة مرات مع محمد علي قبل أن يرسل مذكرة بشأنه إلى حكومته الفرنسية، وفي سبتمبر 1829، قدم بولينياك مذكرة إلى الملك الفرنسي يقترح فيها أن يتولى محمد علي تنفيذ الحملة مقابل دعم مالي وعسكري من فرنسا، شريطة صدور فرمان من السلطان العثماني يسمح بذلك.[2]

وافق محمد علي على الفكرة بشرط أن يتحمل كامل المسؤولية عن الحملة، باستثناء الحصول على مساعدة تقنية من ضباط مدفعية وهندسة عند الحاجة، وتقرر أن يقود الحملة ابنه إبراهيم باشا، على رأس جيش قوامه 40 ألف جندي، نصفهم نظاميون يُنقلون بحرًا، والنصف الآخر من البدو يسلكون طريق البر.[3]

- **اعتراضات الوزراء الفرنسيين وتعديل المشروع:**

طلب محمد علي أربع سفن حربية لتنفيذ الحملة غير أن هذا المطلب واجه اعتراضًا شديدًا داخل مجلس الوزراء الفرنسي، ففي 20 ديسمبر، أرسل "هودر" مذكرة إلى بولينياك يدعو فيها إلى ضرورة تلبية طلب محمد علي، إلا أن الوزيرين دي بورمون (وزير البحرية) ودي هوسي (وزير الحربية) أبديا رفضًا قاطعًا، وهدد الأخير بالاستقالة إذا تمت الموافقة على منح السفن، واعتبر أن محمد علي لا يختلف عن داي الجزائر.[4]

أمام هذا الرفض عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعًا في 03 فيفري 1830، وقرر تعديل المشروع بحيث يُستبدل الدعم البحري بمساعدة مالية قدرها 8 ملايين فرنك، وبحسب أبو القاسم سعد الله، فقد تم الاتفاق على دفع 20 مليون فرنك لمحمد علي، على أن يُسلم

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 142.

[2] أحمد مسعودي، الحملة الفرنسة على الجزائر ومواقف الدولية منها (1792-1830)، دار الخليل، الجلفة، 2010م، ص05.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص 142.

[4] المرجع نفسه، ص 145.

نصفها عند تحرك الجيش المصري، والنصف الآخر عند وصوله إلى تونس، كما خُصص مبلغ 8 ملايين فرنك بدلًا عن السفن التي رفضت فرنسا تسليمها.[1]

وتم فتح حساب ائتمان خاص لهذا المشروع بقيمة 28 مليون فرنك، وسارعت فرنسا إلى منح قرض لمحمد علي بقيمة 10 ملايين دولار.[2]

- **الرد العثماني النهائي وسقوط المشروع المشترك:**

كُلّف السفير "غييومينو" و"غوليمين"، بمفاوضة الباب العالي حول منح فرمان لمحمد علي، لكنّ الأتراك لم يبدوا أي مرونة، وفي أوائل نوفمبر، طلب السفير الفرنسي مقابلة سرية مع رئيس الكتاب، وتم اللقاء في 1 ديسمبر 1829، حيث قدّم غييومينو مذكرة رسمية تطالب بمعاقبة داي الجزائر باستخدام قوات محمد علي، غير أن هذه المطالب قوبلت بالرفض، وقررت فرنسا حينها إرسال أسطولها انطلاقًا من الإسكندرية.[3]

وصل "هودر" إلى القاهرة يوم 20 جانفي 1830 حاملاً المشروع المعدل، وقد أبدى محمد علي ارتياحًا له، لكن مشروع الغزو المشترك للجزائر لقي اعتراضات قوية من عدد من الدول الأوروبية، منها روسيا وبروسيا اللتان سحبتا تأييدهما، بالإضافة إلى النمسا والفاتيكان، الذي أبدى تحفظًا على قيام حكومة إسلامية في شمال إفريقيا رغم موقفه الظاهري الإيجابي.[4]

- **رد محمد علي وبداية التحضير الفرنسي للحملة:**

ردّ الباب العالي على هذه التطورات بإرسال "خلوصي باشا" إلى وزارة الحربية، ثم إلى "برتيف أفندي"، وأكد على ضرورة إرسال طاهر باشا بشكل عاجل وتوجيه إنذار لمحمد علي

---

[1] انظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 28.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، 147.

[3] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 46.

[4] لورفيشيا فاقلييري، أرشيف الفاتيكان حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر (الحرب الصليبية المجهولة)، تر، حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر 2013، ص 58.

للانسحاب من المشروع، وفي الأثناء بدأت مفاوضات جديدة مع محمد علي لتنفيذ حملة محدودة في طرابلس وتونس لكنها باءت بالفشل.[1]

وجّه الصدر الأعظم رسالة إلى مصر، تُفصّل فيها المراحل التي مرت بها قضية الجزائر، وتنتهي بالتساؤل عن مبررات هذه المبادرة، متسائلة: "ما هو المنشأ الحقيقي للحوادث المذكورة؟ وهل الباب العالي طلب منكم هذا الأمر؟".[2]

وجاء رد والي مصر مفندًا وجود أي اتفاق مع فرنسا، قائلاً: "أنتم مسيحيون، ونحن والجزائريون مسلمون، ونحن أمة ودين وشريعة ودولة واحدة، ولا يليق بنا أن نفعل ما يخالف ذلك.

وبذلك فشل المشروع الفرنسي المصري المشترك، واضطرت فرنسا إلى التحرك بمفردها، فبدأت فعليًا منذ مارس 1830 في تجهيز حملتها العسكرية ضد الجزائر.[3]

2. فشل وساطة طاهر باشا في مواجهة الحملة الفرنسية على الجزائر:

في إطار المساعي العثمانية لحل الأزمة بين الجزائر وفرنسا، كلّف الباب العالي في مارس 1830م مبعوثه طاهر باشا لتوصيل رسالة رسمية إلى الجزائر، بعد استيفاء كافة الترتيبات اللازمة، خاصة ما يتعلق بالحصول على إذن من الطرف الفرنسي لدخول الأراضي الجزائرية المحاصرة، وقد تم هذا التكليف في الوقت الذي رفض فيه الباب العالي إصدار فرمان سلطاني لمحمد علي باشا، والي مصر، يبيح له شن حملة عسكرية ضد الجزائر.[4]

جاء الاقتراح العثماني في البداية بأن يُرسل مبعوثان، أحدهما عثماني والآخر فرنسي، إلى الجزائر لبحث سبل تسوية الأزمة القائمة، غير أن فرنسا رفضت هذا العرض، حيث أعرب

[1] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، 58.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ص 157.

[3] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 135.

[4] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 53.

سفيرها عن تعذر بلاده إرسال ممثل عنها في هذه المهمة، وقد بررت باريس هذا الرفض، كما أوضح "جون سار"، بكون إشراك داي الجزائر في مفاوضات على هذا المستوى يضعه في مرتبة ملوك أوروبا، وهو ما اعتبرته فرنسا إهانة لكرامتها.[1]

وفي انتظار تغيير الموقف الفرنسي، ظل الباب العالي متشبثًا بالخطة، إلى أن اتضح له جليًا أنه لا جدوى من انتظار مفوض فرنسي، ما دفع برتيف أفندي إلى التخلي عن هذا الخيار، وإقرار إرسال طاهر باشا بمفرده إلى الجزائر، من جهتها مارست إنجلترا ضغوطًا كبيرة خلال الفترة الممتدة من أواخر فيفري إلى غاية ماي 1830م، بهدف تسريع سفر طاهر باشا، إذ نصح السفير البريطاني "روبير خوردن" بالتعجيل بإرسال مبعوث إسطنبول، قصد إفشال أي تعاون محتمل بين محمد علي وفرنسا.[2]

رغم ذلك تمسّك الباب العالي بموقفه، نافيا وجود أي اتفاق بين فرنسا ومحمد علي، وقرر إرسال طاهر باشا إلى الجزائر، وبالفعل غادر المبعوث العثماني إسطنبول يوم 16 أفريل 1830 على متن بارجة حربية تُدعى "نسيم ظاهر"، برفقة كاتبه الخاص ومترجمه، وكان محمّلاً برسالة من السفير الفرنسي بإسطنبول موجهة إلى قائد الحصار الفرنسي، إضافة إلى فرمان سلطاني موجّه إلى داي الجزائر، يتضمن تعليمات سلطانية واضحة ومفصلة واردة في دفتر مهمات الديوان الهمايوني رقم 246، صفحة 128.

وتضمنت هذه التعليمات خمسة بنود أساسية:[3]

- ✓ عند بلوغ طاهر باشا المياه الإقليمية الجزائرية، عليه السعي للتفاوض مع القائد الفرنسي لحل النزاع.
- ✓ في حال رفض القائد الفرنسي التباحث، يطلب طاهر باشا من الحكومة الفرنسية تعيين

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص 157.

[2] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 55.

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص 78.

ممثل رسمي للتفاوض معه، ويسمح له بدخول مدينة الجزائر.

- ✓ يقوم المبعوث العثماني بتوضيح المخاطر المحتملة التي قد تنتج عن الحرب، سواء للعلماء أو الأعيان أو عناصر أوجاق الجزائر.
- ✓ إذا اعتبر الجزائريون أن الشروط الفرنسية مجحفة، يتباحث طاهر باشا مع ممثل الحكومة الفرنسية حول إمكانية التوصل إلى صيغة توافقية.
- ✓ إذا فشلت كل هذه المحاولات، يجب على طاهر باشا إبلاغ الباب العالي عن الوضع برسالة إلى السلطان، مع الحرص على استنفاد كل سبل التفاوض الممكنة.

وقد أفادت بعض المصادر الأجنبية أن طاهر باشا ربما كان يحمل تعليمات سرية تقضي بعزل أو إعدام الداي حسين إذا لزم الأمر، إلا أن المصادر التركية والعربية تنفي ذلك تمامًا وتعتبره مجرد ادعاء لا أساس له من الصحة.

وفقًا للرواية الفرنسية، وصل طاهر باشا إلى ميناء حلق الوادي يوم 8 ماي، لكنه لم ينزل من السفينة، واكتفى باي تونس بإرسال هدايا له تكريمًا لوصوله، وبحسب المؤرخ "جوليان"، فقد تراجع المبعوث العثماني عن مهمته بعد أن منعه باي تونس من النزول، مقتصرًا على إكرامه فحسب.[1]

علاوة على ذلك، مُنع من التوجه نحو الجزائر بسبب وجود سفن الحصار الفرنسية التي اعترضت سبيله، بل إن باي تونس حاول منعه من المضيّ قدمًا في مهمته، محذرًا إياه من انتشار الأوبئة في الجزائر.[2]

استنادًا إلى قانون الوقاية العام في تلك الفترة، كان يمنع الدخول إلى الأراضي الموبوءة، وهو ما استندت إليه فرنسا، إذ رأت أن اجتماع طاهر باشا بداي الجزائر من شأنه أن يهدد خططها، بل ووجهت إنذارًا لباي تونس بعدم السماح له بتجاوز الحدود التونسية

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 59.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج 4، ص 386.

باتجاه الجزائر، وإلا تعرض للحصار.

وفي 21 ماي 1830 بلغ طاهر باشا مشارف مدينة الجزائر، غير أن قائد الحصار الفرنسي رفض السماح له بدخول المدينة، معللًا ذلك بأن الحملة الفرنسية على وشك الانطلاق، وأن فرنسا لا تريد تسريب أية معلومات عنها إلى الخارج، واقترح نقل المفاوضات إلى فرنسا، وهو ما قبله طاهر باشا، ووافق على البقاء في الحجر الصحي بانتظار رد رسمي من الحكومة الفرنسية.[1]

نُقل طاهر باشا إلى ميناء طولون، وأثناء رحلته التقى بأسطول الحملة الفرنسية يوم 26 ماي 1830، ورغم هذا لم يتخلّ عن محاولاته الدبلوماسية، إذ بعث برسالة إلى "بولينياك"، وزير الخارجية الفرنسي، يشرح فيها أنه مبعوث من الباب العالي لحل النزاع سلمًا، ويطلب إجراء مفاوضات مباشرة مع فرنسا، فكان رد "بولينياك" على شكل برقية عبر حاكم البحرية بطولون، يطالبه فيها بتوضيح طبيعة صلاحياته الرسمية فيما يتعلق بمدينة الجزائر.

وبحسب جون سار، فقد ادعت الحكومة الفرنسية لاحقًا أنها اضطرت إلى تنفيذ الحملة لأن الدولة العثمانية لم تُرغم داي الجزائر على تقديم الاعتذار.

ويُستنتج من هذه الوقائع أن فرنسا ماطلت طاهر باشا طوال فترة إقامته في ميناء طولون، من خلال تبادل البرقيات دون جدوى، إلى أن قرر الأخير إعادة المحاولة والسفر مجددًا إلى الجزائر، غير أن سفن الحصار الفرنسي منعته مرة أخرى من الوصول، فعاد إلى إسطنبول دون أن يتمكن من إنجاز مهمته.

تُظهر مجريات هذه المهمة كيف أن الإدارة الفرنسية عملت بشكل منسق ومدروس لإفشال مبادرة طاهر باشا، من خلال تعاون دبلوماسي بين سفيرها في إسطنبول "غييومينو"، وقائد

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص 79.

الحصار في الجزائر، والإدارة المركزية في طولون وباريس، ولما تأكد "غييومينو" من نجاح الحملة الفرنسية واحتلال الجزائر، أبلغ الباب العالي بذلك رسميًا في أوت 1830.[1]

وبعد الاحتلال، بدأت الدولة العثمانية مفاوضات مع السفير الفرنسي لاسترجاع الجزائر، لكن تلك الجهود باءت بالفشل بسبب الشروط التعجيزية التي فرضتها فرنسا، ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية في محاولاتها، فأرسلت رشيد باشا إلى باريس بصفته سفيرًا جديدًا لها لدى فرنسا.[2]

3. فشل المساعي الدبلوماسية لمصطفى رشيد باشا لاسترجاع الجزائر:

عقب إخفاق المحاولات التي بذلها سابقًا المبعوث العثماني طاهر باشا في فرنسا، أقدم الباب العالي على تعيين مبعوث جديد، هو مصطفى رشيد باشا، لتمثيل السلطان العثماني لدى الحكومة الفرنسية، وقد أُنيطت به مهمة التواصل مع السلطات الفرنسية، إلى جانب السعي للاتصال بكافة الأطراف المعنية بالشأن الجزائري، سواء من الفرنسيين أو من الأتراك الوافدين من الجزائر، بما في ذلك حمدان خوجة، الذي كان يقيم آنذاك بفرنسا ويحمل رسالة شخصية إلى الملك لويس فيليب، بتاريخ 10 جويلية 1833، يناشده فيها التدخل لمنح الجزائريين حق التمتع بالحريات على غرار الشعوب الأوروبية، خاصة في ظل تسليم الجزائر للفرنسيين عقب توقيع معاهدة الاستسلام بين ديبورمون والداي حسين بتاريخ 5 جويلية 1830.[3]

وعلى الرغم من السقوط الرسمي لمدينة الجزائر، لم ينقطع أمل الجزائريين في أن تتدخل الخلافة العثمانية لإنقاذ البلاد من الاحتلال الفرنسي، وهو ما يتجلى في مبادرة حمدان

[1] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 38.

[2] حميدة عميراوي، الغزو الفرنسي للجزائر 1830، وردود الفعل حوله، في مجلة سرتا، ع 3، جامعة قسنطينة 1980م، ص 95.

[3] حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 102.

بن عثمان خوجة، الذي خاطب السلطات العثمانية باسم السكان قائلاً: "إن الشعب الجزائري قد عهد إليّ بمسؤولية الاتصال بالباب العالي وإعلامه بوضعيتنا من خلال تقارير سنرفعها لسيادتكم".[1]

وقد وصلت بالفعل عريضة حمدان خوجة إلى وزير البحرية الفرنسي في ربيع سنة 1834، وعُرضت على مجلس الشورى الذي اتخذ قرارًا بإرسال مصطفى رشيد باشا إلى باريس بصفة "سفير فوق العادة، وصرّح عاكف أفندي أن هذا التعيين جاء استجابة لرغبة السلطان في التشاور بشأن إمكانية إعادة الجزائر إلى السيادة العثمانية، وفي عدد "جريدة تقويم وقائع" الصادر بتاريخ 3 جويلية 1834، نُشر خبر المهمة الرسمية لرشيد باشا، التي هدفت إلى توثيق المودة مع فرنسا، وقد زُوّد برسالة همايونية موجّهة إلى ملك فرنسا، إضافة إلى تعليمات سرّية تتعلق بمهمته.[2]

وقد علّق الباب العالي آماله على تعهد قدمته فرنسا في مذكرة السفير غوليمينو عند بداية الاحتلال سنة 1830، لكن مرور أربع سنوات على الحدث دون أي بوادر للحل دفع الدولة العثمانية إلى القلق من رفض فرنسا الدخول في أي مفاوضات، وهو ما جعل مهمة رشيد باشا تُنفّذ في إطار من السرية، مع العلم أن هذا المسعى كان يحظى بدعم إنجلترا وروسيا والنمسا، التي أبدت تأييدها لفكرة إعادة الجزائر إلى السلطنة العثمانية.[3]

بمجرد وصوله إلى باريس، بادر مصطفى رشيد باشا بالاتصال بكل من حمدان أفندي وشخص يدعى حسون الداغس،[4] من أجل الإحاطة بتفاصيل الوضع القائم وتسهيل

---

[1] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغرب 1816-1871م، تح دوبار منتران، الدار التونسية 1972م، ص 168.

[2] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 76.

[3] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 1860م، دار المعرفة، القاهرة، 1909م، ص 101.

[4] حسون الداغس الطرابلسي، هو صهر يوسف باشا القرمانلي والي طرابلس الغرب، جاء إلى إسطنبول سنة 1866م، وعينمحرر للنسخة الفرنسية من جريدة "تقويم وقائع"، أنظر: كوران، المرجع السابق، ص 80.

مهمة التفاوض، وقد بدأ فعليًا مفاوضاته مع الجانب الفرنسي في ديسمبر 1834، أي بعد ثلاثة أشهر من وصوله، وذلك نتيجة لتعقيدات طارئة، أبرزها إعلان محمد علي والي مصر في سنة 1834 عزمه الانفصال عن الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل رشيد باشا يؤجل المفاوضات حتى يتأكد من استقرار الوضع في المشرق، وفي منتصف نوفمبر 1834، أرسل رشيد باشا تقريرًا إلى الباب العالي يفيد فيه بتلقيه مراسلة من نامق باشا، تحذره من أن فتح ملف الجزائر قد يضر بالقضية المصرية، كما أبلغه بأن اللورد بالمرستون (Palmerston) أخبر السفير العثماني بعدم إمكانية تقديم أي دعم للباب العالي بهذا الخصوص، غير أن هذه التحذيرات لم تَثْنِ مصطفى باشا عن مواصلة مساعيه، إذ واصل ترقبه لفرصة مناسبة لبدء التفاوض.[1]

وفي 18 ديسمبر 1834، عُقد أول لقاء بين السفير العثماني ووزير الخارجية الفرنسي، دي ريني (Derigny)، الذي أبدى في البداية تحفظًا تجاه طرح القضية الجزائرية، غير أن إصرار رشيد باشا اللطيف أقنعه بالخوض فيها.[2]

خلال المباحثات شدد السفير العثماني على أن الهدف من مهمته هو تعزيز أواصر الصداقة بين الدولتين، وذكّر بأن الاحتلال الفرنسي جاء ردًا على تصرفات غير محسوبة من بايلرباي الجزائر، مشيرًا إلى وعد الحكومة الفرنسية بإعادة الجزائر إلى سيادة السلطان.

عندما رفض الوزير الفرنسي المذكرة المقدمة من السفير، رد عليه رشيد باشا بأن تسلم المذكرة لا يعني قبول ما ورد فيها، بل هو مجرد تعبير عن نوايا طيبة، مذكّرًا إياه بالتزام فرنسا السابق، فحاول دي ريني التنصل، زاعمًا أن الجزائر لم تكن جزءًا من

[1] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 81.

[2] صالح حسن المسلوت، النشاط الدبلوماسي العثماني لإنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر إبان الفترة 1834-1837، الدبلوماسي العثمانية مصطفى رشيد باشا، نموذجاً، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18 و 19 فيفري 2014، جامعة بسكرة 2014، ص 271.

الإمبراطورية العثمانية بل دولة مستقلة تحت حكم متمردين، ورد عليه رشيد باشا بأن الجزائر ولاية عثمانية وسكانها رعايا السلطان، مُستغربًا صمت الحكومة الفرنسية إزاء رسائل الباب العالي، وأشار إلى أن غوليمينو، سفير فرنسا في إسطنبول، قدّم مذكرة رسمية بعد الاحتلال تفيد بأن الجزائر ستُعاد للدولة العثمانية.[1]

أوضح رشيد باشا أن الشريعة الإسلامية تفرض على الدولة العثمانية الدفاع عن الجزائر، وطالب برد رسمي باعتباره سفيرًا في مهمة رسمية، لكن الوزير الفرنسي حاول الالتفاف، مدعيًا أن ثورة 1830 التي اندلعت في فرنسا قد أسقطت كل المعاهدات السابقة، وأن تصريحات غوليمينو كانت تصرفًا شخصيًا، فردّ عليه السفير قائلًا: "لا يوجد سفير يجرؤ على التصرف من تلقاء نفسه دون تعليمات من حكومته".[2]

وبعد لقاء أول لم يسفر عن نتائج حاسمة، التقى رشيد باشا وزير الخارجية مجددًا في 27 جانفي 1835، لكنه لم يحصل على نتيجة تذكر، حيث طُلب منه تأجيل النقاش حول الجزائر، استمر السفير العثماني في البقاء بباريس مترقبًا فرصة ملائمة يمكن فيها استغلال تصادم المصالح الأوروبية للضغط على فرنسا لإعادة الجزائر، غير أن هذه اللحظة لم تتحقق، ليغادر إثر ذلك إلى إسطنبول بعد شهرين، تاركًا مكانه لروح الدين أفندي كقائم بالأعمال، مزودًا إياه بتعليمات دقيقة تتضمن سبعة بنود، خصص الثالث منها للقضية الجزائرية، موصيًا برفع إدعاء رسمي بشأنها.

في إطار متابعة الملف سأل رشيد باشا نظيره في باريس عن كيفية التعاطي مع المسألة الجزائرية في لندن، فأجابه نوري أفندي بأن عليه أن "يجس نبض" الحكومة البريطانية بهذا الشأن، وعلى هذا الأساس، التقى السفير العثماني بلندن وزير الخارجية البريطاني، اللورد بالمرستون، بتاريخ 26 جانفي 1837، وأبلغه بأن المبعوث العثماني في

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص 202.

[2] صالح حسن المسلوت، مرجع سابق، ص 285.

باريس قد طُلب منه رسميًا أن يطالب فرنسا بإرجاع الجزائر إلى السيادة العثمانية.[1]

وفي منتصف شهر فيفري 1837، عقد نوري أفندي لقاءً مع الأميرال الفرنسي روسين (Roussin)، عبّر فيه عن امتعاضه من تدخل فرنسا المتواصل في الشؤون الداخلية للجزائر، وبعد أسبوع من هذا اللقاء، تبلّغ السفير بأن النمسا لم تُبدِ موقفًا جادًا حيال القضية رغم الجهود التي بُذلت.

ورغم صعوبة المهمة، تمكن نوري أفندي أخيرًا من مقابلة وزير الخارجية الفرنسي الكونت موليه (Mole) مطلع جوان 1837، حيث دار نقاش حول تصريحات الوزير غيزو (Guizot) في البرلمان الفرنسي، التي ادعى فيها أن الدولة العثمانية لم يعد لها أي حق في الجزائر، وردّ السفير العثماني بقوة، مؤكدًا أن فرنسا استولت على الجزائر بدماء جنودها، لكن ذلك لا يمنحها الحق في إنكار السيادة العثمانية، وطالبه بالشروع في مفاوضات رسمية بخصوص مستقبل البلاد.[2]

4. مهمة نامق باشا الدبلوماسية بشأن الجزائر:

بالتوازي مع إرسال مصطفى رشيد باشا إلى باريس، أقدمت الدولة العثمانية على تفعيل تحركات دبلوماسية موازية في أوروبا، بهدف كسب دعم العواصم الكبرى لقضية الجزائر ومحاولة الضغط على فرنسا عبر قنوات غير مباشرة، وفي هذا الإطار، تم تعيين نامق باشا سفيرًا لدى المملكة المتحدة، وأسندت إليه مهمة الدفاع عن الموقف العثماني بشأن الجزائر لدى الحكومة البريطانية، مع تعليمات واضحة بضرورة التنسيق المستمر مع نظيره في باريس، مصطفى رشيد باشا، لتوحيد المساعي الدبلوماسية.

استهل نامق باشا نشاطه بلقاءين رسميين في لندن، جمعاه بكل من وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون ورئيس الوزراء اللورد غراي (Grey) في منتصف عام 1834م،

[1] كوران أرجمونت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، مرجع سابق، ص 84.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج 4، ص 28.

وسعى خلال هذه اللقاءات إلى شرح الموقف العثماني وطلب دعم بريطانيا في مسعاها لاستعادة السيادة على الجزائر.[1]

وقبل ذلك، وبالضبط في 2 مارس 1833م، كان نامق باشا قد تقدم بمذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية تتعلق بالقضية الجزائرية، عبّر فيها عن رفض الدولة العثمانية للاحتلال الفرنسي، وطالب بالتدخل البريطاني لدى باريس من أجل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، إلا أن رد المسؤولين البريطانيين لم يكن في صالح المبادرة العثمانية؛ إذ أكد رجال الدولة هناك بأنهم لا يستطيعون ممارسة أي ضغوط على فرنسا بشأن الجزائر، قبل أن تُسوّى ملفات أوروبية أخرى لا تقل أهمية، وعلى رأسها الأزمتان البلجيكية والبرتغالية، وهو ما مثّل إحباطًا مبكرًا للمساعي العثمانية.

ورغم هذا التردد البريطاني، لم تتوقف جهود نامق باشا، حيث استمر في تنسيق تحركاته مع السفير العثماني في باريس، مصطفى رشيد باشا، وبناءً على نتائج اللقاءات التي عقدها رشيد مع وزير الخارجية الفرنسي، قام هذا الأخير بإرسال تقرير تفصيلي إلى نامق باشا في لندن، يتضمن مجريات المفاوضات في باريس والمواقف الفرنسية حيال القضية، وقد تولى نامق بدوره نقل هذه المعلومات إلى اللورد ولينغتون، وزير الخارجية الأسبق ورئيس الحكومة البريطاني لاحقًا، وأعاد مناشدته بضرورة تدخل بريطانيا لصالح الدولة العثمانية في هذه المسألة الحساسة.[2]

وقد أبدى اللورد ولينغتون تفهمًا نسبيًا للموقف العثماني، معترفًا بحق السلطنة العثمانية في الجزائر، إلا أنه في الوقت ذاته لم يُخفِ صعوبة الموقف، مشيرًا إلى أن استعادة الجزائر من قبضة فرنسا ليست أمرًا يسيرًا في ظل موازين القوى القائمة آنذاك، وطلب ولينغتون من نامق باشا نسخة من الإنذار الذي كان قد قدّمه الكونت غوليمينو،

[1] المرجع نفسه، ص 25.

[2] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 81.

السفير الفرنسي في إسطنبول، إلى الباب العالي في بدايات الاحتلال الفرنسي سنة 1830، باعتباره وثيقة مهمة يمكن أن تعزز الموقف التفاوضي، غير أن نامق باشا رفض تسليم الوثيقة، مبررًا رفضه بأنها تحتوي على بنود حساسة وسرية لا يجوز الكشف عنها، حتى للحلفاء المحتملين.

هذا الموقف المتحفظ من قبل السلطات البريطانية، إلى جانب محدودية نتائج المباحثات، أديا في نهاية المطاف إلى تجميد الجهود التي كان يقودها نامق باشا، وأمام هذا الجمود الدبلوماسي، قررت الدولة العثمانية لاحقًا إنهاء مهمته وتعيين بديل عنه، ليشكل ذلك نهاية فصل من المساعي العثمانية السلمية لاستعادة الجزائر عبر البوابة البريطانية.[1]

المطلب الثاني: التحولات في الموقف العثماني بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر.

1. نوري أفندي ومحاولة تدارك الاحتلال الفرنسي للجزائر:

عقب فشل مهمة نامق باشا ورفضه تسليم نص إنذار الكونت غوليمينو، طرأ تغيير على التمثيل الدبلوماسي العثماني في لندن، حيث عُيّن محمد نوري أفندي خلفًا له، وكان نوري أفندي حينها متواجدًا في باريس، فتسلم مهامه الجديدة حاملاً تطلعات الدولة العثمانية لإعادة تحريك الملف الجزائري من خلال القنوات الدبلوماسية، ولكن بأسلوب أكثر مرونة ومهادنة مع الجانب البريطاني، سعى نوري أفندي إلى إعادة بعث الأمل في إمكانية تحقيق اختراق سياسي لصالح الخلافة بشأن الجزائر عبر طرق ودية مع الحكومة الإنجليزية.

وفي أوائل شهر جوان 1835، تلقى نوري أفندي مراسلة من القائم بالأعمال العثماني في باريس، يخبره فيها بأن نقاشًا دار داخل البرلمان الفرنسي تضمّن تصريحات تصف الجزائر بأنها أصبحت تابعة لفرنسا، هذا الأمر اعتبره العثمانيون تجاوزًا خطيرًا، مما دفع القائم بالأعمال إلى مطالبة نوري أفندي بضرورة الرد الرسمي عبر مذكرة دبلوماسية،

[1] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 84.

استجاب السفير العثماني بسرعة، فصاغ مذكرة رسمية وقدمها لوزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 19 جوان 1835، إلا أن المذكرة جوبهت بالرفض مجددًا، في موقف يعكس تمسك الحكومة الفرنسية بموقفها العدواني تجاه السيادة العثمانية على الجزائر.

أمام هذا الرفض توجه نوري أفندي إلى السفير الروسي، وعرض عليه محتوى المذكرة ورد الوزير الفرنسي، وقد نصحه هذا الأخير بإرسال نسخة من المذكرة إلى اللورد بالمرستون، وزير الخارجية البريطاني، لعل الموقف البريطاني يكون أكثر تفاعلًا أو دعمًا.[1]

أخذ نوري أفندي بالنصيحة، وحدد موعدًا مع بالمرستون بتاريخ 14 جوان 1835، حيث عرض عليه تفاصيل الرد الفرنسي على المذكرة العثمانية، وأوضح له موقف دولته من قضية الجزائر، إلا أن بالمرستون بدوره نصحه بعدم الخوض في هذه المسألة في الوقت الراهن، في إشارة إلى أن لندن لا تزال غير مستعدة لإحداث أي تقارب علني بشأن القضية الجزائرية.[2]

استجابة لهذه التطورات بعث نوري أفندي برسالة إلى مصطفى رشيد باشا في باريس، يعلمه فيها بتلقيه تعليمات جديدة من إسطنبول تخص القضية الجزائرية، طالبًا مشورته، كما أخبره بنيّته التوجه إلى باريس خلال أسبوع لعقد لقاء مباشر معه من أجل التباحث حول السبل الممكنة لإنقاذ الجزائر من الاحتلال الفرنسي، وبالفعل، وصل نوري أفندي إلى باريس في الأسبوع الأول من سبتمبر 1836، وانطلقت لقاءات مكثفة مع رشيد باشا، تناولت الخطوات الدبلوماسية الممكن اتخاذها مستقبلًا.

وبعد أيام من التشاور، توصّل السفيران إلى ضرورة فتح قناة حوار مع الأميرال روسين، أحد الشخصيات الفرنسية المؤثرة، والذي كان من المقرر أن يعود إلى باريس في عطلة قصيرة، واتفقا على أنه بعد الوقوف على رأيه، يتم عرض نتائج الحوار على الباب

---

[1] المرجع نفسه، ص 85.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج4، ص 25.

العالي، تمهيدًا لاقتراح تحركات جديدة في باريس ولندن، وقد ردت الدولة العثمانية على هذه المبادرة بتعليمات واضحة، أمرت فيها سفيريها بمخاطبة الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن حقوقها التاريخية في الجزائر كلما سنحت الفرصة بذلك، وقد التزم نوري أفندي بهذه التوجيهات، واضعًا خطة للتحرك داخل الأوساط السياسية الفرنسية في حال أُثيرت القضية الجزائرية داخل مجلس النواب الفرنسي، كما أبدى استعداده الكامل لاستشارة الأميرال روسين حول الموضوع.

في هذه الأثناء، كانت فرنسا تستعد لشنّ هجوم واسع على مدينة قسنطينة، آخر معاقل المقاومة الجزائرية، ما دفع نوري أفندي إلى بلورة مبادرة جريئة وصفها بـ"محاولة جبارة"، أجرى دراسة دقيقة لردود فعل الدول الأوروبية حول القضية، وصاغ خطة تفصيلية رفعها إلى الباب العالي عبر أوهان (Ohanes)، قائد البارود الذي كان في طريق عودته إلى إسطنبول.[1]

تضمنت خطة نوري أفندي محورين رئيسيين: الأول يتمثل في تقديم بيانات إلى الدول الأوروبية المعتمدة في إسطنبول تؤكد أحقية الدولة العثمانية بالسيادة على الجزائر، على أن تتم مواجهة هذا الادعاء بشكل رسمي أمام الحكومة الفرنسية، أما المحور الثاني، فيدعو إلى طلب موافقة حكومات إنجلترا والنمسا لمنح نوري أفندي حرية التحرك داخل فرنسا كما يشاء، بهدف إعادة ربط الجزائر بالخلافة العثمانية، وفي حال أدت تحركاته إلى توتر في العلاقات مع فرنسا، اقترح نوري أفندي أن يتم عزله لامتصاص الأزمة المحتملة.

وجد الباب العالي هذه الخطة مقنعة، فأرسل موافقته عليها بعد أن صادق السلطان بنفسه على فحواها، مانحًا بذلك نوري أفندي الضوء الأخضر لتنفيذها، ومع انتهاء الحملة الفرنسية على قسنطينة، استأنف السفيران العثمانيان جهودهما الدبلوماسية، بتنسيق وثيق،

[1] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 93.

سعيًا لفتح نافذة جديدة لاستعادة الجزائر، ولو عبر المبادرات السلمية والدبلوماسية.[1]

2. منع الحكومة الفرنسية الخلافة العثمانية من دعم أحمد باي:

مع حلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تيقنت الخلافة العثمانية من محدودية الجدوى الدبلوماسية، لا سيما بعد أن قوبلت مذكرة 19 جوان 1835م بالرفض القاطع من قبل الحكومة الفرنسية، هذه المذكرة كانت تسعى لتأكيد حقوق الدولة العثمانية التاريخية والسيادية على الأراضي الجزائرية، غير أن الرفض الفرنسي اعتُبر مؤشرًا واضحًا على غلق الباب أمام أي تسوية سلمية، هذا التحول في موقف باريس دفع العثمانيين إلى التفكير في تبني خيار القوة كبديل دبلوماسي، خاصة بعدما تمكنت الدولة العثمانية من تحجيم النفوذ الفرنسي في طرابلس الغرب، بحسمها للخلاف الرئاسي هناك لصالحها.

وبعد أن أصبحت طرابلس الغرب تحت النفوذ المباشر للخلافة، بدأ الباب العالي ينظر إلى إمكانية ربط ولاية تونس، الواقعة بين طرابلس والجزائر، بشكل أقوى بالإمبراطورية العثمانية، ما يمنحها مجالًا جغرافيًا مباشرًا للتأثير في تطورات الوضع بالجزائر، هذا التوجه العثماني أثار حفيظة فرنسا، التي كانت تخشى أي محاولة لدعم الحاج أحمد باي، باي قسنطينة، الذي ظلّ يشكل رمزًا للمقاومة الجزائرية المسلحة، وسعيًا لإفشال أي تحرك عثماني في هذا الاتجاه، سارع الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، الجنرال روجيه (Roge)، إلى ترويج أخبار يعتقد أنها مفتعلة، مفادها أن معلومات واردة من تونس تفيد باقتراب وصول أسطول تركي يضم حوالي 6000 محارب، بهدف قلب نظام الحكم في تونس، بالتوازي مع هجوم يخطط له الحاج أحمد باي على البلاد التونسية.[2]

وزعم الجنرال روجيه أن هذه الخطة تمت بتنسيق مباشر من السفارة العثمانية في باريس، وبتعاون مع حمدان بن عثمان خوجة، أحد أبرز الأعيان الجزائريين المناهضين

[1] المرجع نفسه، ص 94.

[2] كوران أرجمونت، مرجع سابق، ص 88.

للاستعمار، ما دفع حاكم تونس حينها إلى المسارعة بطلب الدعم من فرنسا لحماية عرشه من هجوم محتمل من قِبل أحمد باي على القيروان، في هذه الأثناء، كانت الخلافة العثمانية تبذل جهودًا مضنية لتخليص الجزائر من الاحتلال الفرنسي، لا سيما عبر محاولة تجنيب مدينة قسنطينة، ذات الأهمية الاستراتيجية، من السقوط في يد القوات الفرنسية.[1]

في المقابل، كثّفت فرنسا مساعيها لمنع أي دعم عثماني مباشر أو غير مباشر لأحمد باي، سواء كان عبر الدعم العسكري أو من خلال منحه الاعتراف السياسي الرسمي، فرغم ادعاء السفير الفرنسي أرجمونت كوران أن الدولة العثمانية لم تقرر منحه لقب "باشا"، إلا أن الوثائق العثمانية تُفنّد هذا الادعاء، حيث تثبت إحدى الوثائق المؤرخة بتاريخ 9 ماي 1836م، والمحفوظة ضمن وثائق "الجزائر في الأرشيف العثماني"، أن الدولة العثمانية منحت أحمد باي لقب "الباشا" بشكل رسمي، مكافأة له على دوره البطولي في التصدي للفتن التي أثارها الاحتلال الفرنسي، وبناءً على إجماع من الأهالي وأعيان الجزائر، وقد قام أحمد باي، بدوره، بضرب النقود باسم السلطان، في خطوة رمزية تؤكد تبعيته الرسمية للباب العالي.[2]

وجاءت هذه التطورات بالتزامن مع إطلاق فرنسا لحملتها العسكرية الأولى على مدينة قسنطينة، فبعد أن عاد كامل باشا، والي طرابلس الغرب، إلى إسطنبول، أصدرت وزارة الخارجية العثمانية تعليمات جديدة إلى سفيرها في باريس تطالبه بفتح ملف الجزائر مجددًا مع الحكومة الفرنسية والمطالبة باستعادتها، لكن السفير أبلغ إسطنبول باستحالة فتح هذا الموضوع في باريس، مما دفعه إلى التشاور مع زميله نوري أفندي، سفير الدولة في لندن، حيث قررا اتخاذ ما يلزم من خطوات مناسبة، مع وعد برفع نتائج مباحثاتهما إلى الباب

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814 ق م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2002م، ص 65.

[2] كوران أرجمونت، مرجع سابق، ص 92.

العالي.

وبالفعل، فور وصول نوري أفندي إلى باريس في الأسبوع الأول من سبتمبر 1836م، بدأ مشاورات معمقة مع نظيره مصطفى رشيد باشا حول السبل الممكنة لإنقاذ الجزائر من الاستعمار، وبعد عدة اجتماعات، توصلا إلى أهمية إشراك الأميرال الفرنسي روسين في النقاش، خاصة بعد إعلانه أنه سيعود إلى باريس في عطلة قريبة، وقررا بناءً على معرفة رأيه، تقديم مقترح إلى السلطان للقيام بسلسلة من التحركات السياسية في باريس ولندن، وقد جاء رد الباب العالي بالموافقة، إذ أمر السفيرين بالحديث عن حق الدولة العثمانية في الجزائر متى ما أتيحت الفرصة أمامهما.

في تلك الأثناء، كانت مدينة قسنطينة تحت مجهر القيادة الفرنسية التي رأت فيها المعقل الأخير للمقاومة الجزائرية، ما يجعل من الضروري إخضاعها من أجل تقويض سلطة أحمد باي، الذي رفض قطعًا أي تفاهم مع الفرنسيين على غرار الأمير عبد القادر وبعض القادة الآخرين، ومع بداية شهر سبتمبر 1836، أصدر الماريشال كلوزيل أوامر بتعزيز القوات الفرنسية، عبر استقدام وحدات من الجزائر العاصمة، ووهران، وبجاية، إلى جانب تجهيز معسكرات متقدمة في محيط عنابة، كما قامت فرنسا بنشر أنباء عن نيتها إرسال جيش كبير إلى قسنطينة.[1]

أمام هذه المستجدات، قرر نوري أفندي القيام بمحاولة حاسمة، بعد أن أجرى دراسة معمقة لمسارات مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية، وقد تضمنت خطته – التي رُفعت إلى الباب العالي – محورين أساسيين:

الأول، يتمثل في تقديم مذكرات إلى الدول الأوروبية المعتمدة في إسطنبول، تؤكد من خلالها الدولة العثمانية على شرعيتها التاريخية في الجزائر.

[1] كوران أرجمونت، مرجع سابق، ص 95.

أما المحور الثاني، فركز على استصدار إذن من حكومتي إنجلترا والنمسا يخول لنوري أفندي التحرك بحرية في باريس، للقيام بمبادرات من شأنها إعادة الجزائر إلى سيادة الدولة العثمانية، وفي حال تسببت هذه التحركات في توتر دبلوماسي بين الخلافة وفرنسا، اقترح السفير أن يتم إعفاؤه من مهامه كحل لتفادي أي أزمة محتملة.[1]

3. الدبلوماسية العثمانية بين نار الاحتلال الفرنسي وصمت إنجلترا.

في أواخر شهر أفريل كان معظم القناصل الأوروبيين قد غادروا مدينة الجزائر، باستثناء قنصل إنجلترا المدعو "سان جون" (Saint John)، وقنصل مملكة سردينيا "الكونت داتيل[2]، وقد كانت المستعمرات خلال تلك المرحلة محور صراع سياسي بين القوى الاستعمارية، ولا سيما بين فرنسا وإنجلترا، الأمر الذي جعل مسألة بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية قضية ذات طابع سياسي حاسم.

وفي الثامن عشر من مارس سنة 1830، تقدمت بريطانيا بطلب رسمي إلى الحكومة الفرنسية تطلب فيه توضيحات بشأن نواياها تجاه الجزائر، وبلغت هذه المطالب حد التهديد، حيث أكدت بريطانيا على أنه "إذا كانت نية فرنسا تقتصر على الانتقام للإهانات التي لحقت بها، فلا مانع من ذلك أما إذا كان الغرض هو القضاء على سلطة الداي، فإن بريطانيا العظمى تطالب بمعرفة الجهة التي ستستفيد من هذا الغزو".[3]

يتضح من هذا التصريح أن بريطانيا كانت قد اتخذت موقفاً معارضاً واضحاً منذ اللحظة التي جرى فيها الاتفاق بين فرنسا ومحمد علي باشا حول خطة لغزو بلدان المغرب العربي، بما في ذلك الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، وسارع السفير البريطاني في

---

[1] المرجع نفسه، ص 96.

[2] عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر، ط2، تر، لحسن زعدار، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008م، ص 72.

[3] محمود باشا محمد: ذريعة المروحة –1827 أو الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر عزيز نعمان، دار الأمل، الجزائر 2010، ص 53

إسطنبول، غوردن، إلى إبلاغ الباب العالي بخطورة هذا التحالف وأهدافه المحتملة.[1]

وقد زاد القرار الفرنسي القاضي بتولي فرنسا بمفردها تنفيذ الحملة العسكرية على الجزائر من حدة الموقف البريطاني، حيث واصلت إنجلترا رفضها للمخططات الفرنسية، خشية أن تؤدي إلى تقويض نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

ورداً على ذلك، حاولت الحكومة الفرنسية التخفيف من حدة الموقف، فأكدت أن تدخلها العسكري لا يهدف إلى احتلال الجزائر، و إنما هو مجرد إجراء تأديبي للرد على تصرفات الداي وتحجيم أعمال القرصنة التي اعتبرتها "غير متحضرة".

يشير "نيل" إلى أنه عندما بلغ إنجلترا خبر احتلال فرنسا لمدينة الجزائر، كان موقفها يتسم بالغموض الشديد، غير أنها أعلنت رسميًا أن هذا الفعل يشكل محاولة فرنسية لإقصائها عن البحر الأبيض المتوسط.[3]

وفي ظل هذا السياق سعت الخلافة العثمانية إلى استغلال العداء التقليدي القائم بين فرنسا وإنجلترا، فقامت بتسليم السفير البريطاني "غوردن" مذكرة أعدّها الكونت "غوليمينو"، وفقًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع مجلس الشورى، ومن هذا المنطلق، حاولت الدولة العثمانية كسب تأييد بريطانيا لدعم الجزائر في مواجهة الاحتلال الفرنسي، غير أن السفير البريطاني لم يُبد أي استعداد للتعاون، بل أظهر موقفًا معاكسًا.[4]

وبعد وصوله إلى إسطنبول، صرّح مترجم السفارة البريطانية أن السفير، عقب لقائه برئيس الكتاب والسفير الفرنسي، أبدى رأيًا شخصيًا مفاده أن فرنسا لن تتراجع عن احتلال الجزائر، وعلى الرغم من هذا التصريح، أبدى السلطان رغبته في إجراء لقاء سري بين رئيس

---

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تر، المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1976، ص 75.

[2] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 135.

[3] أنيل ألكسندرو فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية تر، أنور محمد إبراهيم، مؤسسة هنداوي، مصر 1999، ص 41.

[4] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 66.

الكتاب والسفير البريطاني "روبرت غوردن"، لمعرفة الموقف الرسمي لإنجلترا من القضية الجزائرية، وفي حال لم يُقدم السفير إجابة واضحة، طُلب من "حميد باي" أن يلتمس من السفير رفع طلب رسمي إلى حكومته لمساعدة الدولة العثمانية في استرجاع الجزائر.

وبالفعل، عُقد لقاء سري يوم 29 جانفي 1831 بين السفير البريطاني في إسطنبول "غوردن" ووزير الخارجية العثمانية "حميد باي"، عرض خلاله الوزير رغبة الدولة العثمانية في توطيد علاقاتها مع بريطانيا وتلقي دعمها في الحفاظ على حقوق السيادة العثمانية على الجزائر.[1]

غير أن السفير البريطاني أجاب بأنه لا يمكنه تقديم موقف قطعي بسبب التغيرات السياسية الحاصلة داخل الحكومة البريطانية آنذاك، كما نسب سبب احتلال الجزائر إلى تأخر "طاهر باشا" في التوجه إليها لتنفيذ مهمته، وعندما أشار له رئيس الكتاب بأن هذا التأخر يعود إلى تصرفات الكونت "غوليمينو"، كشف السفير نوايا فرنسا غير الودية، التي تمثلت في اشتراط السفير الفرنسي على الدولة العثمانية سداد ديون الجزائر، مما كان سيفتح المجال للمطالبة بمبالغ طائلة تعجز الدولة عن دفعها، وبالتالي إبقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية.

وعلى ضوء هذه المعطيات، كلّف "حميد باي" السفير البريطاني بإبلاغ حكومته بمضمون اللقاء، وتم الاتفاق على صياغة مذكرة تُقدَّم إلى السفير الفرنسي، تبيّن فيها حقوق الدولة العثمانية في الجزائر، أو تتعهّد فيها فرنسا بضمان حرية التجارة الأوروبية ومنع القرصنة بعد تسليم تلك الأراضي، وقد رأى "حميد باي" في هذه الخطوة محاولة للحصول على موقف إيجابي، وأقرّ بالاشتراك مع "غوردن" بكتابة المذكرة وتوجيهها إلى الكونت "غوليمينو" في حال لم تصلهم أي ردود مرضية.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 68.

ويُفهم من هذا التصرف أن موقف السفير البريطاني كان مرتبطًا بالتغيرات الكبرى في السياسة العامة الأوروبية، إذ كانت قد أُبرمت معاهدة دفاعية بين النمسا وروسيا وبروسيا، أدت إلى تقارب الأنظمة الملكية ذات الحكم المطلق، في حين ظلت إنجلترا معزولة نسبيًا، وفي هذا السياق، اعترفت بالحكم الجديد للملك "لويس فيليب" خاصة بعد تولي حزب الأحرار السلطة في نوفمبر 1830.[1]

وبذلك، أصبح الموقف البريطاني واضحًا، وأسفر عن نشوء توازن جديد في العلاقات الدولية الأوروبية، وكان من اللازم على الدولة العثمانية أن تضع هذه الحقيقة في حسبانها عند سعيها لإيجاد دعم خارجي لاسترجاع الجزائر من الهيمنة الفرنسية، خاصة بعدما لم تعد بريطانيا مستعدة لمجابهة فرنسا بشكل مباشر في هذه القضية.[2]

4. التحول في الموقف العثماني تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر.

عقب وصول نبأ احتلال مدينة الجزائر، ساد الاضطراب أروقة الباب العالي نتيجة المساس الصريح بسيادته الإقليمية، ولم يكن من السهل عليه تقبّل فكرة خسارته لحليف استراتيجي هام في المغرب العربي، وقد وصف المؤرخ "شارل أندري جوليان" ردّ فعل الدولة العثمانية بأنه لم يتجاوز حدود الاحتجاج الشكلي،[3] ورغم ذلك، لم يظل الباب العالي مكتوف الأيدي، بل بادر ببعض التحركات الدبلوماسية في محاولة للرد على هذا التطور.[4]

وفي يوليو 1837، حاولت الدولة العثمانية القيام بمبادرة جزئية، غير أن هذه المحاولة قوبلت برد فعل حازم من الجانب الفرنسي، إذ صرح وزير الخارجية الفرنسي للمسؤولين العثمانيين بأن أي محاولة لتغيير الوضع القائم بالقوة ستُواجَه برد عسكري، وأكد

---

[1] أرزقي شوتيام: المرجع السابق، ص ص 136-137.

[2] كوران أرجمونت، المرجع السابق، ص 68.

[3] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 107.

[4] عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط1، تر، علي عامر،، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص 656.

أن الأسطول الفرنسي سيقوم بمراقبة وتتبع تحركات الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط، بل إن السفير الفرنسي في إسطنبول طالب بإبلاغ حكومته مسبقًا بخط سير الأسطول العثماني، وتقديم ضمانات بشأن نواياه، ونتيجة لذلك، كلما شاع أن الأسطول العثماني أبحر في عرض البحر، صدرت أوامر إلى الأسطول الفرنسي لملاحقته.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية، إلا أن الأمور ازدادت تعقيدًا بعد سقوط مدينة قسنطينة في يد القوات الفرنسية سنة 1837، حيث فشلت كل المبادرات التي سعت من خلالها الخلافة إلى استرجاع الجزائر.[1]

وقد بدأ الاعتراف الضمني بالاحتلال الفرنسي يتجلى بوضوح، خاصة بعد اجتماع السلطان مع رشيد باي بتاريخ 8 أكتوبر 1845، والذي تطرّق فيه إلى الوضع الداخلي والخارجي للإمبراطورية العثمانية، مشيرًا إلى أن الجزائر تُعد جزءًا من أراضي الدولة العثمانية، ورغم ذلك، لم يُبد رشيد باي أي اعتراض، بل أقرّ صراحة بذلك، مما عُدّ بمثابة اعتراف واضح بالواقع المفروض، وتجدر الإشارة إلى أن النمسا وإنجلترا، في تلك المرحلة، لم تترددا في إعلان مساندتهما لموقف الدولة العثمانية.[2]

وتعزز هذا التوجه في أول صحيفة رسمية أصدرتها الدولة العثمانية سنة 1847، حيث لم يُدرج اسم الجزائر ضمن قائمة الولايات العثمانية، في دلالة واضحة على الاعتراف الرسمي بالاحتلال الفرنسي، وهكذا طُويت نهائيًا صفحة القضية الجزائرية على الصعيد الخارجي، ورضيت الدولة العثمانية بالأمر الواقع، وبدأ السلطان العثماني يتخلى فعليًا عن حقوقه في هذا الإقليم، وفي السنة نفسها، أعلن الأمير عبد القادر استسلامه للفرنسيين، كما انسحب أحمد باي من ساحة الجهاد في السنة التالية.

وفي الختام يمكن القول إن الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلها الباب العالي باءت

---

[1] أرزقي شوتيام: المرجع السابق، ص 124.

[2] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 109.

بالفشل، ويُعزى ذلك، حسب العديد من الباحثين، إلى محدودية إلمام الدولة العثمانية بالعلاقات الدولية، إضافة إلى تبنيها سياسة العزلة التي اتبعتها منذ تأسيسها وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهي سياسة فرضتها التقاليد العسكرية التي ارتكزت على التفوق الحربي أكثر من إدراك ديناميكيات العلاقات الدولية، وقد كان لاحتلال الجزائر سنة 1830 أثر بالغ على علاقات الدولة العثمانية وتونس من جهة، وعلى علاقتها بفرنسا من جهة أخرى، فقد سعت فرنسا من خلال هذا الاحتلال إلى الحد من النفوذ الإنجليزي والتركي في المنطقة، وضمان استقرار الوضع في تونس، خوفًا من أن تقع تحت سيطرة الدولة العثمانية بشكل مباشر، وهو السيناريو نفسه الذي خشيته باريس فيما يتعلق بطرابلس الغرب.

أظهر هذا الفصل أن حملة 1830 خلفت آثارًا وخيمة على مختلف الأصعدة، أبرزها إسقاط الحكم العثماني، وتفكيك البنية السياسية المركزية، مع انطلاق سياسة استعمارية تستهدف إخضاع الجزائر بالكامل، على المستوى الاقتصادي، تم نهب خزائن الدولة، وبدأت فرنسا في إعادة هيكلة الاقتصاد لخدمة مصالحها، ما أدى إلى إفقار الشعب وتجفيف الموارد المحلية، أما اجتماعيًا، فقد دخل المجتمع الجزائري مرحلة جديدة من المقاومة، بدأت بثورات شعبية ومحاولات للتمسك بالهوية الإسلامية، كما سجّل الفصل مواقف رافضة للغزو من قبل بعض البايات والزعامات المحلية، غير أنها بقيت محدودة التأثير في ظل التفوق العسكري الفرنسي.

الفصل الثالث: المواقف الدولية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية والموقف السياسي.

المطلب الثاني: الدعم العسكري من خلال مقاومة أحمد باي.

المبحث الثاني: مواقف الدول العربية والأوربية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

المطلب الأول: موقف دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: موقف الدول الأوروبية.

لا يمكن فصل الحملة الفرنسية على الجزائر عن سياقها الدولي، خاصة وأنها وقعت في مرحلة دقيقة من التحالفات الأوروبية، بعد سقوط نابليون وتوازنات مؤتمر فيينا، يتناول هذا الفصل طبيعة المواقف التي تبنتها الدول الكبرى، وعلى رأسها الدولة العثمانية، بريطانيا، إسبانيا، والنمسا، إضافة إلى موقف روسيا، ويهدف إلى تحليل ردود الفعل الدبلوماسية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقياس مدى انسجامها مع مصالح هذه القوى.

المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

لم تكن الحملة الفرنسية على الجزائر حدثًا محليًا فقط، بل استرعت اهتمام القوى الإقليمية والدولية الكبرى، وخاصة الدولة العثمانية وبريطانيا وإسبانيا وروسيا، وقد تباينت مواقف هذه القوى بين الصمت، والإدانة الشكلية، والمناورة الدبلوماسية، ما يعكس تداخل المصالح الاستعمارية وتراجع دور الدولة العثمانية، يهدف هذا المبحث إلى تحليل ردود الفعل الدولية إزاء الحملة، ومدى تأثيرها على العلاقات الفرنسية العثمانية في السنوات التي تلت الاحتلال.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية والموقف السياسي.

تابعت الدولة العثمانية باهتمام تطورات النزاع الفرنسي الجزائري خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر، غير أنّ انشغالها بثورة اليونان والحرب مع روسيا حال دون تدخلها العسكري لحماية الإيالة الجزائرية، مما اضطرها إلى الاقتصار على المساعي الدبلوماسية والسلمية لحل الأزمة، ويُعدّ تدخل الدولة العثمانية في هذه المسألة امتدادًا لموقفها خلال فترة الحصار البحري الفرنسي للسواحل الجزائرية سنة 1827م.[1]

ففي مطلع شهر أوت من السنة ذاتها، تقدّم السفير الفرنسي في إسطنبول، الكونت "جيومينو"، بمذكرة إلى الباب العالي عبر رئيس الكتاب، عبّر فيها عن ضرورة تدخّل الحكومة العثمانية لتأديب داي الجزائر، على خلفية ما وصفه بـ"العداء المتواصل لفرنسا"، لا سيما بعد حادثة صفع القنصل الفرنسي في الجزائر، التي اعتبرتها فرنسا إهانة تستوجب ترضية علنية، مهددة بإعلان الحرب في حال الرفض، وبالفعل، رفضت الجزائر تقديم

[1] مسعودي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزائر، 2009-2010، ص 69.

الترضية، ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تنفيذ حصار بحري على العاصمة الجزائر.[1]

غير أنّ السلطات العثمانية رفضت مضمون المذكرة الفرنسية، واعتبرت ما ورد فيها من تهديد بالحرب تدخلاً سافرًا في شؤونها الداخلية، إذ أن الجزائر كانت رسميًا جزءًا من الدولة العثمانية، لكنّ الموقف الفرنسي لم يتأثر بذلك الاحتجاج، إذ كانت باريس تدرك تمامًا مدى انشغال الدولة العثمانية بالأزمات الداخلية والخارجية، خصوصًا ما تعلق بثورة المورة التي استنزفت جهد الدولة طيلة ست سنوات، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء العثماني، بقيادة الصدر الأعظم ووزير الحربية "خسروا باشا"، إلى اتخاذ قرار بعدم التدخّل في النزاع الدائر بين فرنسا وإيالة الجزائر.

مع توقيع معاهدة "أدرنة" بين الدولة العثمانية وروسيا في سبتمبر 1829، بدأت إسطنبول تولي اهتمامًا متزايدًا بقضية الجزائر، وفي هذا السياق، أوفدت الدولة العثمانية مبعوثًا خاصًا، هو "خليل أفندي"، الذي كُلف بمهمة مزدوجة: أولاً، تنبيه الوالي حسين باشا إلى ضرورة التزام الحياد إزاء النزاع بين النمسا والمغرب الأقصى، وثانيًا القيام بمساعٍ غير رسمية لتقريب وجهات النظر بين داي الجزائر والحكومة الفرنسية.[2]

وصل خليل أفندي إلى الجزائر وأجرى مباحثات مع الطرفين، غير أنه لم يُحقق نتائج ملموسة بسبب الشروط الفرنسية المجحفة، والتي تمثلت أساسًا في الإصرار على استعادة امتيازات صيد المرجان، وبناء منشآت عسكرية فرنسية على السواحل الجزائرية، ورغم ذلك، عبر السفير الفرنسي عن امتنانه للمحاولة الدبلوماسية العثمانية.

وفي الأول من ديسمبر سنة 1829، طلب الكونت "جيومينو" مقابلة سرية مع رئيس الكتاب، عرض خلالها نية فرنسا تنفيذ عملية عسكرية ضد الجزائر من البحر والبر، بمساعدة والي مصر "محمد علي باشا"، وقد أعلم رئيس الكتاب السفير الفرنسي بأن السلطان

[1] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 39.

[2] مسعودي أحمد، مرجع سابق، ص 148.

العثماني رفض بشكل قاطع إرسال جنود عثمانيين لمحاربة إيالة تابعة رسميًا للدولة.[1]

من خلال هذا اللقاء، تبيّن للجانب العثماني أن فرنسا وصلت إلى قناعة بعدم فعالية الحصار البحري، وأنها كانت تأمل في إنقاذ ماء وجهها من خلال تدخل عسكري تقوده قوات محمد علي باشا، الذي كان يملك جيشًا حديثًا مدرّبًا وفق الأساليب الأوروبية.

على صعيد متصل، اقترح السفير البريطاني "فوردن" على الطرفين تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين فرنسيين وعثمانيين تجتمع في الجزائر لبحث سبل تسوية النزاع، وقد رحّب السلطان محمود الثاني بالمقترح، وكلف كلًا من وزير البحرية "خسروا باشا" ورئيس الكتاب بدراسته واتخاذ التدابير المناسبة، وخلصت المشاورات إلى ضرورة إيفاد مبعوث عثماني ينصح والي الجزائر دون تدخل من والي مصر، ووقع الاختيار على "طاهر باشا" لهذه المهمة.

وبالفعل، أُبلغ السفير الفرنسي بهذا التعيين عبر مترجم السفارة، إلا أن "جيومينو" قلل من أهمية المبادرة، واعتبرها شأنًا خاصًا بالباب العالي لا يخص فرنسا.

لاحقًا كشف السفير البريطاني عبر مذكرة سلمها إلى الباب العالي، عن اتفاق سري بين فرنسا ومحمد علي باشا يقضي بتدخل الجيش المصري في الجزائر، وأوصى بالإسراع بإرسال طاهر باشا، على أن يمر بالإسكندرية ليعلن أن السلطان كلّفه بإنهاء النزاع بطريقة سلمية دون إراقة الدماء، مع تنبيه الداي إلى خطورة الموقف في حال استمرار التوتر.

واستجابة لذلك، أمر السلطان بإبحار طاهر باشا فورًا من إسطنبول، فانطلق يوم 16 أفريل 1830 على متن البارجة "نسيم الظفر"، برفقة كاتبه ومترجمه، مزوّدًا بمرسوم سلطاني يتضمن خمس تعليمات رئيسية:[2]

– إجراء مفاوضات مباشرة مع قائد الحصار الفرنسي فور الوصول إلى الجزائر من أجل

[1] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 46.

[2] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 51.

إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

- في حال رفض القائد الفرنسي التفاوض، يُطلب منه تعيين ممثل رسمي للتباحث مع طاهر باشا.
- تنبيه أعيان الإيالة الجزائرية إلى المخاطر الكبيرة التي قد تترتب عن استمرار الحرب مع فرنسا.
- إذا تبيّن أن شروط فرنسا قاسية ومجحفة، يجب على طاهر باشا التفاوض مجددًا مع المندوب الفرنسي لإيجاد حلول وسطية.[1]
- في حال فشل المساعي، يتوجب على طاهر باشا رفع تقرير مفصل إلى الباب العالي حول نتائج مهمته.[2]
- تسلم طاهر باشا رسالة من السفير الفرنسي بهدف مساعدته على دخول مدينة الجزائر، ولكن قائد الحصار الفرنسي دوكلير حال دون ذلك ومنعه من الدخول، فاضطر طاهر باشا إلى التوجه إلى تونس، حيث كان يعتزم الوصول إلى الجزائر عبر البر، غير أن حاكم تونس، حسين باي، منع طاهر باشا من النزول إلى البر، بناءً على تحذيرات من الفرنسيين الذين أبلغوه بأن أي محاولة من قبل الأتراك لربط الجزائر مباشرة بالدولة العثمانية ستكون خطوة تمهيدية لتطبيق نفس النظام في تونس، وهو ما كان يهدد مصالحهم.[3]

بعد ذلك توجه طاهر باشا إلى طولون الفرنسية، حيث حاول خلال إقامته هناك الاتصال بالملك الفرنسي شارل العاشر، لعرض تعليمات السلطان العثماني، إلا أن السلطات

---

[1] روابحية جهيدة، زعايمية سامية العلاقات العثمانية الفرنسية (1535-1830) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، إشراف: محمد شرقي قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2015-2016، ص95.

[2] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 55.

[3] روابحية جهيدة، المرجع السابق، ص 96.

الفرنسية رفضت الاعتراف به كمبعوث رسمي من الباب العالي، مما أدى إلى فشل مهمته، تجدر الإشارة إلى أن السفير الفرنسي في إسطنبول كان قد حاول تأخير سفر طاهر باشا إلى الجزائر عبر التباطؤ في تسليم الرسالة التي وعده بها، حتى تأكد من عزم بلاده على إرسال حملة عسكرية إلى شمال إفريقيا، وأثناء اقترابه من ميناء طولون، شاهد طاهر باشا أسطولًا فرنسيًا محملاً بالعساكر والذخيرة، متجهًا إلى الجزائر.[1]

على الرغم من انشغال الدولة العثمانية بتوسع محمد علي باشا على حساب ممتلكاتها في بلاد الشام وآسيا الصغرى، إلا أنها جددت اهتمامها بالقضية الجزائرية، ففي سبتمبر 1834م، أرسل الباب العالي مصطفى رشيد باشا، سفير تركيا في باريس، لبدء مفاوضات مع حكومة فرنسا بشأن سحب قواتها من الجزائر، وكان الباب العالي يعوّل على وعد كان قد تلقاه في مذكرة سلمها السفير الفرنسي في إسطنبول عام 1830م، والتي أشارت إلى وجود نيات طيبة لتحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي، وهو ما استدعى اتخاذ خطوات عملية لتعيين شخص من الدولة العثمانية لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف.[2]

كما أرسل الباب العالي نامق باشا إلى لندن لطرح القضية الجزائرية على الحكومة الإنجليزية، وكان الباب العالي يخشى أن ترفض فرنسا الدخول في مفاوضات بشأن الجزائر، وهو ما أكده السفير الفرنسي في إسطنبول من خلال عدم ارتياحه تجاه عزم الأتراك على بدء المفاوضات، لذلك، قرر الباب العالي إرسال رشيد باشا إلى فرنسا، مع الحفاظ على سرية مهمته الأصلية، في الوقت نفسه، كان نامق باشا يحمل تعليمات بتقديم محاولات لدى الحكومة البريطانية للحصول على دعمها في القضية الجزائرية.

خلال إقامته في لندن، التقى نامق باشا مع وزير الخارجية البريطاني بالمرستون ورئيس الوزراء اللورد جراي، حيث وعده الأخير بأن إنجلترا ستضع القضية الجزائرية على

[1] مسعودي أحمد المرجع السابق، ص 153.

[2] أنينل ألكسندرو فنادولينا، المرجع السابق، ص 135.

جدول أعمالها بعد الانتهاء من معالجة مشكلاتها السياسية مع البرتغال وبلجيكا، وقد أعلن السفير التركي في لندن أن اللورد جراي أشار إلى أن قضية الجزائر قد تؤدي في المستقبل إلى نشوب حرب ضد فرنسا، في ذات الوقت، تابع مصطفى رشيد باشا تحركاته الدبلوماسية في باريس، حيث التقى مع الأميرال دي رينيه، وزير خارجية فرنسا، وقدم له رسالة السلطان العثماني إلى الملك لويس فيليب، ورغم الجهود العثمانية، رفض دي رينيه تسليم الجزائر إلى الدولة العثمانية، معتبرا إياها دولة مستقلة كانت تحت حكم متمردين.

من جهة أخرى، تابع رشيد باشا مداولاته مع السفير الروسي في باريس، حيث تلقى نصيحة بالانتظار لبضعة أسابيع قبل المضي في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ومع مرور الوقت، تم تحديد موعد لتسليم المذكرة في ديسمبر 1834م، لكن التفاوض مع الحكومة الفرنسية لم يحقق أي نتائج إيجابية، وفي 27 يناير 1835م، التقى رشيد باشا مجددًا بوزير خارجية فرنسا، لكن المحادثات كانت لا تزال دون أي تقدم يذكر، حيث أبلغه الوزير بتأجيل المناقشات بشأن الجزائر.[1]

في هذه الأثناء، كان نامق باشا يواصل مراسلاته مع السفير التركي في باريس، وتواصلت المحادثات مع اللورد ولتفتون في لندن، لكن لم تسفر هذه اللقاءات عن نتائج ملموسة، في نهاية المطاف، تم تغيير نامق باشا وتعيين نوري أفندي في منصبه في أواخر مارس 1835م.

بناءً على هذه التجربة، يمكن الاستنتاج أن جهود مصطفى رشيد باشا الدبلوماسية لم تحقق الأهداف التي أُرسل من أجلها، وقد فشل المفاوضون العثمانيون في تحقيق نتائج ملموسة بسبب ضعف شخصيات السلاطين العثمانيين في تلك الفترة، مما سمح لفرنسا بمواصلة احتلال الجزائر دون أن تبالي بمطالب الدولة العثمانية، وبالتالي، ومع فشل الحلول السياسية والدبلوماسية، قررت الدولة العثمانية البحث عن وسائل أخرى لاستعادة الجزائر،

[1] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 85.

ومن أبرزها دعم المقاومة الجزائرية عسكريًا بهدف تحريرها بالقوة.[1]

المطلب الثاني: الدعم العسكري من خلال مقاومة أحمد باي.

على الرغم من العديد من المحاولات السياسية والدبلوماسية التي قامت بها الدولة العثمانية، فإن هذه الجهود لم تجد نفعًا، وقد تجسد ذلك بشكل واضح في أوائل يونيو 1835م، عندما قام القائم بالأعمال العثمانية في باريس بإبلاغ نوري أفندي بأن هناك تصريحات في البرلمان الفرنسي تشير إلى أن الجزائر ستظل تحت السيطرة الفرنسية، كما أشار القائم بالأعمال إلى ضرورة تقديم مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسي لعرض موقف الدولة العثمانية، بناءً على ذلك، حضر نوري أفندي مذكرة في 19 يونيو 1835م، تفصل فيها حق العثمانيين في الجزائر، وأرسلها إلى باريس، إلا أن هذه المذكرة تم إعادتها إلى وزير الخارجية العثماني روح الدين أفندي، ورفضت من قبل الحكومة الفرنسية.

في أعقاب هذا الرفض، قرر نوري أفندي اللجوء إلى وساطة أخرى، حيث التقى مع السفير الروسي في باريس، الذي اقترح عليه مقابلة اللورد بلمرستون، وزير خارجية إنجلترا، في 14 يوليو 1835م، وفي اللقاء، شرح نوري أفندي الرفض الفرنسي للمذكرة العثمانية، لكن رد اللورد بلمرستون كان محبطًا، إذ أشار إلى أنه من الأفضل تأجيل البحث في هذه المسألة في الوقت الراهن.[2]

وفي ظل هذه الظروف، قررت الدولة العثمانية اتباع نهج آخر، مستفيدة من بعض المتغيرات السياسية التي حدثت في شمال إفريقيا،[3] حيث كان الخلاف قد اشتد بين ابن يوسف باشا وحفيده من سلالة القرمانلي في طرابلس الغرب، وذلك بعد تدخل القنصليات

[1] نينل ألكسندروفنا، المرجع السابق، ص 142.

[2] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 87.

[3] لمياء قاسمي، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر: هل تخلت إسطنبول عن الجزائر ؟، موسوعة شرطيوة، ص 13.

الإنجليزية والفرنسية في هذه المسألة، وبعد محاولات للوساطة، أصدر السلطان العثماني أمرًا بتولي ابن يوسف باشا ولاية طرابلس الغرب، غير أن الخلافات ظلت مستمرة، وفي محاولة لحل هذه القضية بشكل جذري، قرر الباب العالي إرسال حملة بحرية لضم طرابلس الغرب إلى الإمبراطورية العثمانية بشكل مباشر، ليجعلها ولاية عادية تحت حكم الدولة العثمانية، وهذا الإجراء جعل طرابلس الغرب تصبح أقرب إلى الجزائر.[1]

وبعد أن أصبحت طرابلس الغرب تحت السيطرة العثمانية، بدأ الباب العالي في التفكير في التدخل الفعلي في الجزائر، كما أصبح لديه فرصة لتوطيد العلاقة مع ولاية تونس، التي كانت تمثل حاجزًا بين طرابلس الغرب والجزائر، كان الهدف من هذا التدخل هو دعم المقاومة الشعبية في الجزائر سواء ماديًا أو عسكريًا، مما يسهم في دفع الاحتلال الفرنسي للخروج من أراضي الجزائر في أسرع وقت ممكن، وقد تجسد هذا الدعم بشكل واضح في المساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية إلى أهالي مدينة قسنطينة، حيث دعموا واليها أحمد باي في مواجهة الاحتلال الفرنسي.[2]

وُلد الحاج أحمد باي بن محمد الشريف، عام 1201هـ / 1786م، من أب تركي وأم جزائرية من عائلة كرغلي، تلقى تعليمًا يتماشى مع عصره، فدرس الأدب العربي واللسان في فترة حكم الأتراك، نشأ أحمد في وسط جزائري أصيل حيث امتزج بالحياة الريفية والمدينية، فتعلم فنون الصيد والفروسية، بدأت مسيرته السياسية عندما تولى مسؤوليات الحكم وهو في سن الـ18،[3] ما مكّنه من إدارة شؤون عشائر الحراكتة القوية، بفضل قدراته القيادية، تمكن من التحكم في شؤون الشرق الجزائري، رغم الظروف الصعبة التي دفعته في بعض الأحيان

[1] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 88.

[2] لمياء قاسمي، المرجع السابق، ص 13.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، المرجع السابق، ص139.

إلى ترك منصبه في قسنطينة والانتقال إلى الجزائر العاصمة والبليدة.[1]

تولى أحمد باي منصب حاكم الشرق الجزائري (1826-1837)، وقد أظهر شجاعة كبيرة في مقاومة الاحتلال الفرنسي، شارك بقوة عسكرية في معركة باسطاوالي، ثم عاد إلى قسنطينة بعد سقوط العاصمة الجزائرية، حيث عمل على الحفاظ على الأمن فيها، وكان له دور محوري في التصدي للهجوم الفرنسي على مدينة قسنطينة سنة 1836م، حيث ألحق بالقوات الفرنسية خسائر فادحة.

في بداية عام 1836م، قدم أهالي قسنطينة عريضة تطالب بتعيين أحمد باي واليًا على المدينة، وأخبروه بأنهم في حالة حرب مع الفرنسيين، وبالرغم من هذا الدعم المحلي، رأى الباب العالي أنه من الأفضل إرسال بعثة إلى قسنطينة للتحقق من الوضع الميداني، كما بعث رسالة تشجيعية إلى أحمد باي ليواصل مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي، خصوصًا بعد الخيانة التي تعرض لها من حاكم تونس الذي لم يسانده في محاربة الفرنسيين.[2]

في مذكراته ذكر أحمد باي أنه بعد فترة انتظار طويلة وصلته رسالة من السلطان محمود الثاني، حيث أشاد فيها بموقفه ضد الفرنسيين، وحثه على الاستمرار في المقاومة، لكن أحمد باي، الذي كان يشعر بالقلق إزاء التقدم الفرنسي، أرسل ردًا إلى السلطان العثماني، يشرح فيه تدهور الوضع، مؤكدًا أن الفرنسيين قد استقروا في عنابة وأنهم في طريقهم إلى توسيع نفوذهم في المنطقة، كما طلب الدعم العسكري والمالي من الباب العالي، محذرًا من أن الوقت أصبح ضيقًا.

رغم تلك الرسائل رفض الباب العالي منح أحمد باي لقب "باشا"، وأعرب عن قلقه من أن ذلك قد يؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها على مستوى السياسة العثمانية، كما تطرقت

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 46.

[2] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 89.

المحادثات بين خلوصي باشا، ممثل الدولة العثمانية في باريس، والسفير الفرنسي إلى حق الدولة العثمانية في الحفاظ على الجزائر، ولكن السفير الفرنسي أكد أن فرنسا لن تتراجع عن احتلالها للجزائر، وأوصى بعدم التدخل في شؤون قسنطينة.[1]

في هذه الأثناء، كانت القوات الفرنسية تستعد للهجوم على قسنطينة، حيث بدأوا في التحرك نحو المدينة وبدؤوا في التواصل مع زعماء القبائل والشيوخ المحليين في محاولة لكسب تأييدهم باستخدام أساليب الترهيب والترغيب.

في سبتمبر من عام 1836م، بدأت الحملة العسكرية الفرنسية ضد مدينة قسنطينة، وذلك بتجميع قوات من الجزائر ووهران قادمة من عنابة، بقيادة الجنرال كلوزيل، خرجت هذه الحملة في 8 نوفمبر 1836م من مدينة عنابة، بعد أن احتلت الفرنسيون مدينة قالمة وتركوا فيها حامية قوية، كانت الحملة الفرنسية تتألف من أكثر من عشرة آلاف جندي، وقد استأنف الجنرال كلوزيل طريقه نحو مدينة قسنطينة.[2]

من جانبه، كان أحمد باي، حاكم قسنطينة، يتابع عن كثب استعدادات العدو الفرنسي، حيث علم أن الفرنسيين قد حشدوا قواتهم للقيام بحملة كبيرة ضد قسنطينة، استدعى أحمد باي كل المقاومين من مختلف أنحاء البلاد وشكل خطة لصد العدوان، وركز على بناء خط دفاعي حول المدينة، وفي خطاب تحفيزي لأهل قسنطينة، دعا أحمد باي إلى الوحدة والشجاعة، مؤكدًا لهم أهمية المقاومة في سبيل الإسلام والحرية.[3]

خرج أحمد باي مع قواته من قسنطينة، التي كانت تضم خمسة آلاف فارس وألف وخمسمائة من الرماة المشاة المتطوعين، رغم ظروف الطقس السيئ وسوء حال الطرق، وصلت الحملة الفرنسية إلى منطقة بونوارة في 20 نوفمبر 1836م، بعد 12 يومًا من

[1] المرجع نفسه، ص 93.

[2] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 108.

[3] الطاهر رجال، الحاج أحمد باي وقصره، منشورات الرجاء، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص 61.

المسير الشاق، ورغم الخسائر التي تكبدها الفرنسيون، تمكن الجنرال كلوزيل من التقدم نحو قسنطينة.[1]

في تلك الأثناء نصب الفرنسيون مدافعهم على جبل المنصورة وسيدي مبروك، وبدأوا في قصف المدينة بهدف إجبارها على الاستسلام، لكن أحمد باي تمكن من تنفيذ هجوم مضاد مفاجئ على القوات الفرنسية، مما أجبرهم على التراجع والانسحاب إلى مدينة قالمة في 24 نوفمبر 1836م، وبذلك، ألحق أحمد باي بالفرنسيين هزيمة كبيرة، مما رفع معنويات أهل قسنطينة وأدى إلى عزل الجنرال كلوزيل من منصبه وإرساله إلى فرنسا.[2]

في هذه الأثناء، حاول السفير العثماني رشيد باي التواصل مع اللورد بلمرستون، وزير خارجية بريطانيا، ليؤكد له أحقية الدولة العثمانية في استرجاع الجزائر، لكن اللورد بلمرستون أكد له أن بريطانيا لن تتدخل في هذا الشأن، كما عقد نوري أفندي، ممثل الدولة العثمانية، اجتماعًا مع الأميرال روسين في فبراير 1837م، حيث أكد الأخير أن الحكومة الفرنسية تعتبر الاستيلاء على قسنطينة قضية شرف بالنسبة لها.[3]

في أبريل 1837م أرسل أحمد باي رسالة إلى السلطان محمود الثاني، يطلب فيها الدعم العسكري لمواصلة مقاومته ضد الفرنسيين، ورد السلطان بإرسال أربع سفن محملة بالجنود والمدافع إلى تونس، ولكن باي تونس رفض السماح لهم بالنزول خوفًا من الفرنسيين، واحتفظ بالمدافع لنفسه، هذا التصرف حرم أحمد باي من الدعم الذي كان في أمس الحاجة إليه.[4]

في نفس الوقت استمرت المفاوضات بين السلطات الفرنسية وأحمد باي، حيث حاولت فرنسا التوصل إلى تسوية مع المقاومة الجزائرية، لكنها في الوقت نفسه كانت تحضر لشن

[1] المرجع نفسه، ص 62.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 109.

[3] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 96.

[4] الطاهر رجال، المرجع السابق، ص 65.

هجوم جديد، في عام 1837م، أطلقت فرنسا حملة عسكرية كبيرة جديدة ضد قسنطينة، وصلت قوتها إلى أكثر من خمسة عشر ألف جندي، مع الاستفادة من المعلومات التي تم جمعها أثناء الهجوم الأول، وبالرغم من مقاومة أحمد باي الشديدة، بما في ذلك دعم القبائل العربية، إلا أن ضعف التنظيم والتشتت في القيادة أدى إلى انتصار الفرنسيين في معركة أكتوبر 1837م.

سقطت مدينة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837م، وكان ذلك بمثابة مصاب جلل بالنسبة لأحمد باي وشعب الجزائر، في 15 أكتوبر، أرسل أحمد باي رسالة إلى الباب العالي في إسطنبول ليبلغه بخسارة المدينة وطلب المعونة، لكن السلطان محمود الثاني لم يتمكن من تقديم أي دعم فعلي في تلك اللحظة، كما طلب أحمد باي إذنًا بالانسحاب إلى مناطق أخرى.

بعد هذه الهزيمة، قرر الباب العالي أن يرسل مساعدات جديدة، إلا أن باي تونس، الذي كان قد اضطر إلى التفاهم مع الفرنسيين خوفًا من احتلال الفرنسيين لولايته، رفض تقديم الدعم، في النهاية، فقدت الدولة العثمانية الأمل في استعادة الجزائر بشكل نهائي، وبدأت تخفف من ارتباطها بالجزائر، في عام 1847م، أُعلنت الجزائر رسمياً كجزء من الإمبراطورية الفرنسية، وبذلك انتهت أحلام الدولة العثمانية في استعادة سيطرتها على الجزائر.[1]

المبحث الثاني: مواقف الدول العربية والأوربية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

مثّلت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 حدثًا محوريًا لم يقتصر صداه على الداخل الجزائري فحسب، بل تجاوز ذلك ليحظى باهتمام دولي واسع، خاصة في ظل تراجع

[1] كوران أرجمنت، المرجع السابق، ص 111.

مكانة الدولة العثمانية، وتزايد التنافس الأوروبي على المستعمرات، وقد اختلفت مواقف الدول العربية والأوروبية من هذه الحملة بين مؤيد ضمني، ومعارض شكلي، وآخر اتخذ موقف الحياد المترقب، ما يعكس المصالح المتضاربة والرهانات الجيوسياسية التي كانت تحكم السياسات الدولية آنذاك.

المطلب الأول: موقف دول المغرب العربي.

1. موقف تونس:

اتخذت الحكومة التونسية موقفًا سلبيًا تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ دعمت فرنسا لوجستيًا من خلال توفير الماشية ومنع تهريب البارود إلى قسنطينة، بل وهنّأ الباي القائد الفرنسي على نجاح الحملة، هذا الموقف لم يكن مستغربًا بالنظر إلى التوترات السابقة بين تونس والجزائر، والتي لم تُحل إلا بعد وساطة عثمانية سنة 1821.

ومع بداية الغزو، فتحت تونس أراضيها أمام القوات الفرنسية وسهّلت مهام جواسيسها ومبعوثيها في الشرق الجزائري، وسعت لاحقًا إلى التوسع في الجزائر عبر صفقات مشبوهة، مثل عرض شراء إقليمي وهران وقسنطينة، لكن فرنسا رفضت تلك الاتفاقات، مما اضطر الباي إلى سحب قواته، رغم ذلك، استمرت الحكومة التونسية في دعم الاحتلال ومعاداة رموز المقاومة الجزائرية مثل أحمد باي، حتى وصلت إلى حد حجز مدافع أُرسلت إليه من الباب العالي سنة 1837.[1]

2. موقف المغرب الأقصى:

التزم السلطان المغربي مولاي عبد الرحمان الحياد تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، رغم تعاطف شعبه مع القضية الجزائرية، ويُعزى هذا الموقف إلى رغبته في تجنب صدام مباشر مع فرنسا، بالإضافة إلى برودة العلاقات بينه وبين دايات الجزائر، حتى عندما طلب

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 60-61.

الداي حسين مساعدته، رفض التدخل، وقبيل الاحتلال، أبلغت فرنسا القنصل المغربي بمشاريعها، فرحّب بشرط احترام القوانين الجمركية.

لاحقًا ومع توسّع فرنسا غربًا، استجاب السلطان لطلب أعيان تلمسان وبعث ممثلين باسمه لفرض النفوذ المغربي هناك، إلا أن تلك المحاولة أُفشلت بسبب مقاومة محلية وتحذير فرنسي شديد اللهجة بضرورة الانسحاب، ما دفعه فعليًا لسحب قواته من تلمسان سنة 1831، منهياً بذلك التدخل المغربي في الشأن الجزائري.[1]

3. موقف ليبيا:

تميّزت ليبيا بموقفها الرافض لتقديم أي دعم أو تسهيلات لفرنسا خلال غزوها للجزائر، وهو ما تؤكده رسالة حاكم طرابلس يوسف بن علي الفراماني إلى الداي حسين بتاريخ 7 ماي 1830، ويُعزى هذا الموقف إلى الأوضاع الداخلية الصعبة التي عرفتها ليبيا، من ثورات شعبية (1806–1830) بسبب الضرائب، إضافة إلى الضغوط الخارجية التي واجهها حكم الفراماني، خصوصًا من الأساطيل الأوروبية.

ورغم العجز عن تقديم دعم فعلي، إلا أن الشعب الليبي تابع أحداث الاحتلال بقلق، حيث أشار قنصل بريطانيا بطرابلس إلى حالة الاضطراب التي عمت المدينة عقب سقوط الجزائر، وقد أدى هذا الموقف الليبي إلى رد فعل فرنسي تمثل في فرض معاهدة مُجحفة على طرابلس في 11 أوت 1830، بعد إرسال أسطول فرنسي لإرغامها على الاعتذار وتقديم تعويضات.[2]

المطلب الثاني: موقف الدول الأوروبية.

لم تواجه فرنسا معارضة دولية تُذكر عند غزوها للجزائر، إذ استغلت سمعة الجزائر المرتبطة بالقرصنة لتبرير تدخلها على أنه لخدمة الحضارة عامة والمسيحية خاصة، وقد

[1] مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 166- 169.

[2] مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 170.

ساعدت رسالة بولينياك في 10 مارس، الموجهة للدول الكبرى، في كسب دعم أوروبي واسع، باستثناء بريطانيا التي أبدت معارضة، وإسبانيا التي تحفّظت.[1]

1. روسيا

دعمت روسيا الاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ لم تر فيه تهديدًا مباشرًا لمصالحها، لانشغالها بمنطقة البلقان، كما اعتبرت أن وجود فرنسا في الجزائر قد يصرف اهتمامها عن الشرق، مما يعزز فرص روسيا في تحقيق مكاسب إقليمية، لذلك، قدمت ضباطًا متخصصين للمساعدة في الحملة، وطلبت من الباب العالي التزام الحياد لتجنب التأثير على الموقف الفرنسي بعد ثورة جويلية 1830.[2]

2. النمسا

تبنت النمسا موقفًا حياديًا مائلًا إلى دعم فرنسا، مجاراة لحليفتيها روسيا وبروسيا، ورغم ميل رئيس وزرائها مترنيخ إلى استقرار الأوضاع الأوروبية، فإنه شجّع التوسع الفرنسي خارج أوروبا لصرف نظر باريس عن القارة، وقد أرسلت ضابطًا شارك في الحملة، وطالبت العثمانيين بعدم التسرع في المطالبة باسترجاع الجزائر، لإتاحة الوقت أمام النظام الفرنسي الجديد لترسيخ سلطته.[3]

3. موقف بروسيا (ألمانيا):

لم تُبدِ بروسيا (ألمانيا) معارضة لاحتلال فرنسا للجزائر، بل رحّبت به ضمنيًا، إذ رأت فيه وسيلة لإبعاد النفوذ العسكري الفرنسي عن أوروبا، وتحويل اهتمام باريس عن منطقة الراين، وتحت تأثير روسيا، حليفتها، عرضت بروسيا ضباطها للمشاركة في الحملة.[4]

4. إسبانيا:

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 86.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.

[3] مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 179.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، 59.

فرغم تحفّظها على الاحتلال بسبب رغبتها التاريخية في استعادة وهران والمرسى الكبير، فإنها لم تعارض الحملة صراحة، كما سمحت لفرنسا باستخدام جزر البليار كمحطة لأسطولها، وأجّرت سفنًا تجارية لدعم الحملة، مسايرةً للرأي الأوروبي العام رغم شكوكها في نوايا فرنسا.[1]

ام الدول الأوروبية الأخرى، مثل السويد وسردينيا والدنمارك وهولندا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت دعمًا ماديًا وبشريًا للفرنسيين، كما أبدى البابا بيوس السادس تأييده، وسمح باستخدام الموانئ البابوية، في حين مكّنت مملكتي نابولي وصقلية فرنسا من استئجار السفن اللازمة.[2]

5. موقف بريطانيا:

بريطانيا كانت الدولة الوحيدة التي عارضت الغزو بشكل رسمي، ليس حبًا في الجزائر، وإنما خشية على مصالحها البحرية في المتوسط، وقد حاولت إفشال أي مشروع لاحتلال الجزائر، وضغطت على الباب العالي للتدخل، ومع ذلك، اقتصرت معارضتها على المساعي الدبلوماسية دون الدخول في مواجهة عسكرية، إذ أكد وزير خارجيتها، اللورد أبردين، في رده على مذكرة بولينياك، ضرورة تقديم توضيحات وضمانات، محذرًا من التوسع الفرنسي.[3]

وفي مواجهة الضغط البريطاني، أصدرت فرنسا مذكرة ثانية في 12 ماي 1830، أكدت فيها أن الحملة تهدف إلى حماية المصالح الفرنسية ورد الاعتبار الوطني، بالإضافة إلى القضاء على القرصنة واستعباد المسيحيين، كما وعدت بالدعوة إلى مؤتمر أوروبي

[1] مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 172.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، 59.

[3] مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 173.

لمناقشة مستقبل الجزائر في حال سقوط حكومة الداي.[1]

ورغم الموقف المعارض لم تبذل بريطانيا جهدًا فعليًا لمنع الاحتلال، خاصة بعد سقوط نظام شارل العاشر، ومع تصاعد المخاوف من انتشار الثورات في أوروبا، سارعت بريطانيا إلى التقرّب من فرنسا، بعد أن شعرت بالعزلة في ظل تحالف بروسيا وروسيا والنمسا، وتأكدها من عجز الدولة العثمانية عن حماية مصالحها.[2]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 88.

[2] سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 258.

يتضح من خلال المعطيات المقدمة في هذا الفصل أن الحملة الفرنسية على الجزائر لم تواجه معارضة فعلية من القوى الأوروبية، بل قوبلت في أغلبها بالصمت أو الدعم غير المباشر، خاصة من بريطانيا، التي فضّلت إضعاف الجزائر البحرية دون التدخل لصالحها، أما الدولة العثمانية، فقد اكتفت بمواقف احتجاجية غير فعالة، نظرًا لضعفها في تلك المرحلة، وهو ما يعكس حقيقة التحولات الدولية التي لم تعد ترى في الجزائر سوى عقبة أمام مصالحها التجارية والاستعمارية، وبالتالي شكّل التخاذل الدولي عنصرًا مساعدًا مكّن فرنسا من تنفيذ مشروعها الاستعماري دون عناء دبلوماسي يُذكر.

خاتمة

وفي الختام يتّضح من خلال هذه الدراسة أن الحملة الفرنسية على الجزائر لم تكن مجرد رد فعل على حادثة دبلوماسية عابرة كما روّجت فرنسا في إعلامها آنذاك، وإنما كانت ثمرة لمخطط استعماري توسعي رسم معالمه منذ أواخر القرن الثامن عشر، لقد استغلت فرنسا حالة التدهور الداخلي التي كانت تمر بها الجزائر، وتراخي الدولة العثمانية في حماية أراضيها الغربية، لتنفّذ مشروعًا إمبراطوريًا أعاد لها التوازن السياسي الداخلي، ومكّنها من فرض نفسها قوة استعمارية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

وقد كشفت هذه الحملة عن هشاشة البنية السياسية والإدارية والعسكرية للجزائر في أواخر العهد العثماني، كما أظهرت تراجع نفوذ الباب العالي الذي اكتفى بالاحتجاجات الشكلية دون اتخاذ خطوات حقيقية للدفاع عن الإيالة الجزائرية، أما على الصعيد الدولي، فقد أبانت المواقف الأوروبية عن تواطؤ وصمت مريب، خاصة من القوى الكبرى مثل بريطانيا وروسيا، التي فضّلت غضّ الطرف عن الغزو، في إطار حسابات استراتيجية تتعلّق بإعادة رسم الخريطة الاستعمارية في شمال إفريقيا.

وبذلك، فإن احتلال الجزائر سنة 1830 لم يكن مجرد لحظة استعمارية تقليدية، بل كان بداية تحول استراتيجي غيّر طبيعة العلاقات الفرنسية العثمانية، ومهّد لمرحلة جديدة من السيطرة الغربية على المجال العربي الإسلامي، وهو ما يستوجب إعادة قراءة هذه المرحلة بدقّة وعمق، من أجل فهم المقدمات التي قادت إلى ضياع السيادة الجزائرية، واستخلاص الدروس من لحظة تاريخية ما زالت آثارها ممتدة إلى الحاضر.

وفي ضوء ما سبق يمكن تسجيل أهم الاستنتاجات التالية:

- إن الحملة الفرنسية كانت نتيجة حتمية لتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في ظل بيئة جزائرية مضطربة ودولية متحولة
- الحملات الأوربية هي التي ساهمت إلى حد بعيد في إضعاف الأسطول الجزائري مما أدى إلى إضعاف قوته وأصبحت الإيالة محل أطماع الدول الأوربية خصوصا في ظل

بروز ظاهرة إستعمارية مسيحية ضد الدول الإسلامية.

- لم تكن فرنسا وحدها مسؤولة عن سقوط الجزائر، بل ارتكب الداي بعض الهفوات في مواجهة الحملة حيث أزاح الأغا يحي وزير الحربية وعين مكانه صهره إبراهيم آغا الذي كان يجهل الخطط الحربية بالإضافة إلى ذلك أن توازن في القوى العسكرية لم يكن متوازن مما أدى إلى سقوط مدينة الجزائر.
- مثّلت الحملة الفرنسية نقطة مفصلية في انهيار السيادة العثمانية على الجزائر، وكشفت حدود سلطة الخلافة في حماية ممتلكاتها
- الخلافة العثمانية هي بالدرجة اول قد تعرضت إلى بعض الانتكاسات الخارجية نتيجة طموحها المتزايد في الإحتلال ومد نفوذها.

وبناءً عليه فإن دراسة الحملة الفرنسية على الجزائر لا تتيح فقط فهم كيفية بداية الاحتلال، بل تمنح الباحث فرصة لتحليل التراكمات السياسية والعسكرية التي مهّدت له، وتساعد في قراءة المسار الكولونيالي الذي استمر لأكثر من 130 سنة، ومن الضروري الاستمرار في البحث في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الجزائر، سواء من خلال الوثائق المحلية أو الأرشيفات الأجنبية، لما لها من أهمية في فهم جذور الاستعمار وآثاره العميقة على الدولة والمجتمع الجزائري، مع بعض المقترحات الموجهة نحو تعميق الدراسة التاريخية لهذه المرحلة المفصلية من تاريخ الجزائر، وإعادة قراءتها في ضوء معطيات جديدة أكثر موضوعية وتكاملًا.

قائمة المصادر والمراجع

1) الكتب:

- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847)، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- أرجمونت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847م، ترجمة عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، سنة 1970.
- أندري شارل جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تر، المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1976.
- اندري شارل جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1827،1871) تر جمال فاطمي، نادية الأزرق وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- أنينل ألكسندرو فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية تر، أنور محمد إبراهيم، مؤسسة هنداوي، مصر 1999.
- بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974 م.
- بقطاش خديجة، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871م)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- بلقاسم مولود قاسم نايت، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ج 2، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ط 1، دار المغرب الإسلامي، بيروت. 1997 م.
- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)،

د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.م، 2007 م.
- التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط1، تر، علي عامر،، دار النهضة العربية، بيروت 1989.
- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1، الدار التونسية، 1972م.
- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 1860م، دار المعرفة، القاهرة، 1909م.
- الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت،1965م.
- حداد حليم ميشال، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر)، (دط)، مؤسسة علي محمد وشركاؤه، 1999.
- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، ط2، تر، لحسن زعدار، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2008م.
- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006 م.
- الذويب جمال هاشم، محمد حسين الزبيدي، الموجز في التاريخ العربي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.
- راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب –موريتانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
- رجال الطاهر، الحاج أحمد باي وقصره، منشورات الرجاء، قسنطينة، الجزائر، 2016.
- زبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائرية في الفترة ما بين (1792–1830م) ط 3، مدار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.
- الزبيري محمد العربي، مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية، 1791–1830م، مؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009م.

- الزهار أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754 – 1830) تق وتح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م.
- سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والإحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر اعهد العثماني (792–1830م)، ط3، منقحة ومعدلة ومزيدة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- شالر ويليام، قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- شلبي أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج 4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1983.
- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، ط 1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م.
- الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 1996.
- الصلابي علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 م.
- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2012.
- عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: عبد العزيز بوباكير دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
- العدوان الغالي غربي، الفرنسي على الجزائر "الخلفيات والأبعاد"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.
- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس المغرب الأقصى)، (ط 6)، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر الجديدة، 1993.
- عمامره رابح تركي، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، منشورات (NEP)، ط5، الجزائري، 2001.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى (1962م) الجزائر عامة، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط خاصة، وزارة المجاهدين، المركز الوطني، للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- فاقلييري لورفيشيا، أرشيف الفاتيكان حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر (الحرب الصليبية المجهولة)، تر،حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر 2013.
- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر - من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814ق م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2002م.
- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814ق م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2002م.
- قدورة زهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م.

- قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830م)، طبعة خاصة، الروبية، 2005.
- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- القوزي محمد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
- كواتى مسعودي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، د.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م.
- محمود باشا محمد، ذريعة المروحة -1827 أو الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر عزيز نعمان، دار الأمل، الجزائر 2010.
- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المطبعة العمربية، الجزائر، 1931.
- المسلوت صالح حسن،النشاط الدبلوماسي العثماني لإنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر إبان الفترة 1834-1837، الدبلوماسي العثمانية مصطفى رشيد باشا، نمودجاً، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18 و 19 فيفري 2014، جامعة بسكرة 2014.
- هشام سوادي هاشم، تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى)، دار الفكر، 2010.
- هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- الهيلالي مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
- ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقية)، ج 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.

2) الأطروحات والرسائل:

- بوضرساية بوعزة، المسألة البربرية في السياسة الإستعمارية الفرنسية (1830-1930م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، جامعة وهران 2004م.

- روابحية جهيدة، زعايمية سامية العلاقات العثمانية الفرنسية (1535-1830) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، إشراف: محمد شرقي قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2015 -2016.
- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1951م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 2007 - 2008م.
- مسعودي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2009-2010.

3) المقالات والمجلات:

- عميراوي حميدة، الغزو الفرنسي للجزائر 1830 وردود الفعل حوله، مجلة سرتا، ع 3، جامعة قسنطينة 1980م.

4) المراجع الأجنبية:

- SAiDouNi, L'Algérois Rural à la Fin de L'époque ottomane(1791-1830).Dar al Ggarb AlISlami,Beyrouth, 2005.
- CaT, (E), peTiTe HisTOIre De L'Algérie, 2 TT1 Imp-p- crescenzo vautesAlger1910.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان .....

إهـــــــــداء .....

قائمةالاختصارات: .....

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي: الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر قبيل الحملة الفرنسية. **7**

أولا: الجزائر نهاية الحكم العثماني **8**

ثانيا: البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل الحملة الفرنسية..... **12**

ثالثا: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل حملة الاحتلال الفرنسي. **17**

الفصل الأول: أحداث الحملة الفرنسية على الجزائر..... **21**

المبحث الأول: الخلفيات والدوافع الاستراتيجية للحملة الفرنسية على الجزائر. **23**

المطلب الاول: الدوافع والأسباب الغير المباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر. 23

المطلب الثاني: الدوافع و الأسباب المباشرة للحملة الفرنسية على الجزائر (حادثة المروحة). 28

المبحث الثاني: تسلسل الأحداث العسكرية للحملة الفرنسية على الجزائر. **31**

المطلب الأول: فرض الحصار البحري الفرنسي على الجزائر. 31

المطلب الثاني: سير العمليات العسكرية من بداية الحملة إلى سقوط العاصمة. 37

الفصل الثاني: نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر و اثرها على العلاقات الفرنسية العثمانية..... **48**

المبحث الأول: نتائج الحملة الفرنسية على الجزائر..... **49**

المطلب الأول: النتائج السياسية و الاقتصادية. 49

المطلب الثاني: النتائج الإجتماعية و الثقافية..... 53

المبحث الثاني: أثر و انعكاسات الحملة الفرنسية على العلاقات الفرنسية العثمانية..... **55**

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية العثمانية إبان الحصار الفرنسي على الجزائر (1827-1830)..... 57

المطلب الثاني: التحولات في الموقف العثماني بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر..... 71

الفصل الثالث: المواقف الدولية من الحملة الفرنسية على الجزائر..... **84**

المبحث الأول: موقف الدولة العثمانية من الحملة الفرنسية على الجزائر..... **86**

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية و الموقف السياسي. 86

المطلب الثاني: الدعم العسكري من خلال مقاومة أحمد باي. 92

المبحث الثاني: مواقف الدول العربية و الأوربية من الحملة الفرنسية على الجزائر. 97

المطلب الأول: موقف دول المغرب العربي. 98

المطلب الثاني: موقف الدول الأوروبية..... 99

خاتمة..... 105

قائمة المصادر و المراجع..... 108

فهرس المحتويات 114

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة شاملة للحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، انطلاقًا من خلفياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وصولًا إلى آثارها المحلية والدولية، شهدت الجزائر في أواخر العهد العثماني تراجعًا في قوتها البحرية والعسكرية، ما جعلها عرضة لأطماع القوى الاستعمارية الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، كانت حادثة المروحة سنة 1827 الذريعة الرسمية للحملة، لكنها جاءت تتويجًا لمشاريع استعمارية فرنسية سابقة، تعززت مع تدهور الأوضاع الداخلية للجزائر.

أطلقت فرنسا حصارًا بحريًا على الجزائر استمر ثلاث سنوات، قبل أن تنفذ عملية إنزال في سيدي فرج وتنطلق في هجومها نحو العاصمة، ورغم مقاومة القوات الجزائرية، خاصة في معركة سطاوالي، إلا أن الفوارق في القوة والتنظيم أدت إلى سقوط مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830، أبرز البحث كيف ساهمت أخطاء القيادة الجزائرية، وتخاذل الخلافة العثمانية، في تسهيل الاحتلال الفرنسي، كما سلّط الضوء على ردود الفعل الدولية التي راوحت بين الصمت والمهادنة، ما عكس التواطؤ الأوروبي مع المشروع الاستعماري الفرنسي.

الكلمات المفتاحية:الحملة الفرنسية على الجزائر _ الاحتلال الفرنسي _ حادثة المروحة _ سقوط الجزائر _ المقاومة الجزائرية.

Summary:

This research provides a comprehensive study of the French campaign against Algeria in 1830, analyzing its political, military, and economic motivations, as well as its local and international consequences. In the late Ottoman period, Algeria witnessed a significant decline in its naval and military power, making it vulnerable to European colonial ambitions, particularly from France, Although the Fan Affair of 1827 served as the official pretext for the invasion, the campaign had been planned long before as part of French colonial strategies.

France imposed a naval blockade on Algeria that lasted three years before launching a military landing at Sidi Fredj, followed by a direct assault on Algiers. Despite Algerian resistance, especially during the Battle of Staouéli, the imbalance in military strength led to the fall of the city on July 5, 1830, The research highlights leadership errors by Dey Hussein and the lack of support from the Ottoman Empire, which facilitated the French occupation, It also explores the international responses, which ranged from silence to complicity, reflecting European support for the French colonial agenda.

Keywords:The French Campaign against Algeria_French Occupation_Fan Affair_Fall of

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): بوصلاع عفاف

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207664781

الصادرة بتاريخ : 24.03.2022 عن دائرة : البرية برهوم.

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 30120240707751ma160

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها:

الحملة الفرنسية على الجزائر وأثرها على العلاقات الفرنسية العثمانية

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

انظر للمصادقة على امضاء السيد بوصلاع عفاف
المسيلة في 11 جوان 2024
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه العون المفوض
هنيلي حمزة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

الحملة الفرنسية على الجزائر وآثارها على العلاقات الفرنسية الجزائرية

إعداد الطلبة:

1- بوصلاح غفاف رقم التسجيل: 80120240702775100160

2- ..... رقم التسجيل: .....

القسم: التاريخ **الشعبة:** ..... التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: صالح لميش **الرتبة:** .....

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم